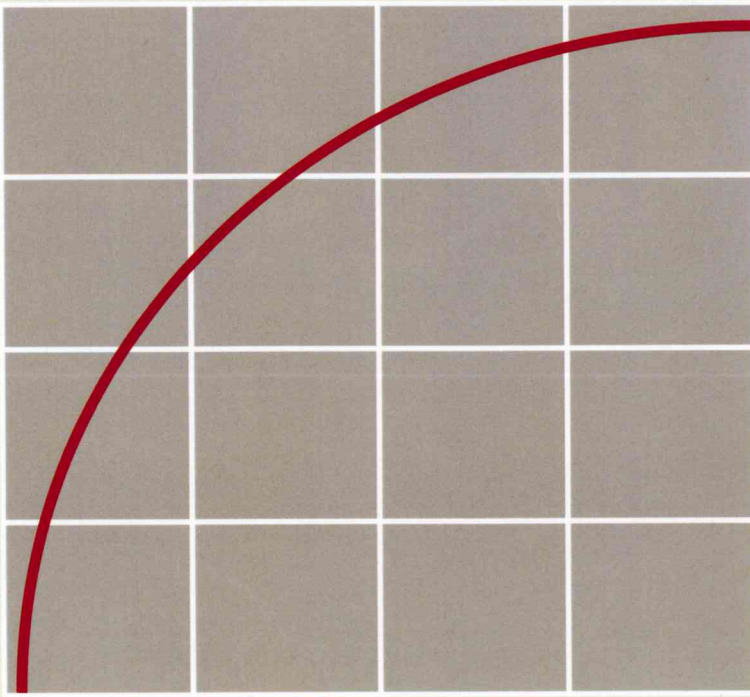


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

2010

شارك في إعداد هذا العدد:

د. نعمان كنفاني (المحرر)

من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس):

عصمت قزمار	عبيدة صلاح	إبراهيم الشقاقي	حنين غزاونة (المنسق العام)
لميس فراج	رشا مسعود	قصي صيفي	سناء كمال
		إبراهيم هنطش	

ومن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

سهى كنعان	أحمد عمر	أمينة خصيب (منسق)	أشرف سمارة
	جميل ريموي	فتحي فراسين	

ومن سلطة النقد الفلسطينية:

شاكِر صرصور	محمد عطاالله (منسق)	محمد عابد
-------------	---------------------	-----------

حقوق الطبع

© 2010 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس و.ص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2010 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2010 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديم

يسعدنا أن نقدم لكم العدد 22 من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الذي يرصد ابرز التحولات والمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010. ويغطي هذا العدد الحسابات القومية الربعية إلى جانب اوضاع سوق العمل والموازنة الحكومية خلال الربع. كذلك يسجل التطورات في القطاع المصرفي وسوق الاوراق المالية. ويرصد العدد أيضاً النشاط الاقتصادي عبر متابعة مؤشرات تسجيل الشركات الجديدة، واصدار رخص الأبنية واستيراد الأسمتنت. كما يقوم بتسجيل تطورات الأسعار والقوة الشرائية. كما يتطرق العدد إلى البيئة القانونية وإلى الإجراءات والتحديات الإسرائيلية، كما يحتوي على مراجعة لمسح أوضاع الشباب ومسح الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية.

ومن الجدير بالتنويه ثانية هنا أن اختلاف الوضع السياسي بين الضفة والقطاع قد عكس نفسه في تباين كبير في النشاط الاقتصادي بين جزأي الوطن. وهذا أمر مدعاة للكثير من القلق. من ناحية أخرى، سيلاحظ القارئ أن بعض الاحصاءات تقتصر على الضفة الغربية فحسب ولا تتضمن قطاع غزة. وهذه أيضاً ظاهرة تحز في نفوسنا ونأمل أن تختفي بسرعة بحيث لا تظهر فجوات احصائية كبيرة تحول دون التخطيط السليم وتكون عقبة كأداء في وجه التعامل مع جناحي الوطن ككيان واحد.

يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق مستقلة عن النص تغطي بعض القضايا الاقتصادية البارزة. يعالج الصندوق الأول اكتشافات الغاز الطبيعي في اسرائيل وسعي اسرائيل إلى زيادة حصتها من أرباح الاستخراج وهو ما يمكن أن يؤثر على قسمة الأرباح بين الشركات المنتجة والسلطة الوطنية عند البدء باستخراج الغاز من مياه غزة. ويتطرق الصندوق الثاني إلى الزيادة الملحوظة في أعداد المركبات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية. يسلط الصندوق الثالث الضوء على مساهمة الدول العربية في تمويل عجز الموازنة. ويعالج الصندوق الرابع الاستثمارات الأجنبية في فلسطين. يلخص الصندوق الرابع نتائج دراسة إسرائيلية بحثت في أهمية الصادرات الإسرائيلية للسوق الفلسطينية. اما الصندوق الاخير فيدرس مدى التقدم في تحقيق أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية وما إذا كان الإنجاز حتى الين يبشر بإمكانية النجاح مع حلول 2015.

أخيراً يحتوي العدد على الحلقة الأخيرة من سلسلة "قضايا اقتصادية" التي باشرنا بنشرها منذ العدد 16. وتدرس هذه الحلقة السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية بعد أن تم تناول ظاهرة التقلبات الاقتصادية بالتفصيل في العدد 21 من المراقب.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

1	1. النشاط الاقتصادي
3	صندوق 1: الغاز الطبيعي في إسرائيل
4	2- سوق العمل
5	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
7	2-2 البطالة
10	3-2 الأجر وساعات العمل
11	4-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
15	صندوق 2: زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة
17	3- تطورات المالية العامة
17	1-3 خلاصة الموازنة العامة
19	2-3 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح
22	3-3 تحليل بنود النفقات العامة
24	4-3 الفائض (العجز) المالي
25	5-3 الدين العام
26	6-3 التطورات المؤسسية
27	صندوق 3: الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية
28	4- القطاع المصرفي
29	1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعدة للمصارف
37	2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
37	3-4 نشاط غرف المقاصة
38	5- سوق فلسطين للأوراق المالية
43	6- مؤشرات الاستثمار
43	1-6 تسجيل الشركات
46	2-6 رخص الأبنية
46	3-6 استيراد الإسمنت
47	4-6 النشاط الفندقي
49	صندوق 4: الاستثمارات الأجنبية في فلسطين
50	7- الأسعار والقوة الشرائية
50	1-7 أسعار المستهلك
52	2-7 أسعار المنتج والجملة

- 53 3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 54 4-7 أسعار العملات وعلاقتها بالقدرة الشرائية
- 56 صندوق 5: صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع
- 57 8- البيئة القانونية والتشريعية
- 59 9- الاجراءات الفلسطينية
- 59 1-9 الشهداء والجرحى والمعتقلون
- 60 2-9 عوائق الحركة والتنقل
- 60 3-9 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
- 61 4-9 الاعتداءات على الممتلكات والمنازل والاجهزة الأمنية الفلسطينية
- 61 5-9 اعتداءات المستوطنين
- 61 6-9 الاعتداءات في القدس
- 62 10- أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية
- 62 1-10 الواقع الديمغرافي
- 62 2-10 مؤشرات التعليم
- 63 3-10 مؤشرات سوق العمل
- 63 4-10 الشباب والانتفاضة
- 63 11- الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية
- 63 1-11 المواليد الأحياء والمواليد الأموات
- 64 2-11 الوفيات بين السكان
- 65 3-11 حوادث السير
- 65 4-11 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة
- 67 صندوق 6: التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الاراضي الفلسطينية
- 68 12- قضايا اقتصادية التقلبات الاقتصادية (3) السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية

قائمة الجداول

- 1 جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)
- 2 جدول 2: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للأربعاء: الثاني 2009- الثاني 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)
- 2 جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأربعاء: الأول 2009- الربع الثاني 2010
- 5 جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأربعاء 2008 و 2009 و 2010
- 6 جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأربعاء 2008 و 2009 و 2010
- 6 جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أربعاء 2008 و 2009 و 2010
- 7 جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أربعاء 2008 و 2009 و 2010
- 8 جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأربعاء الأعوام 2008 و 2009 و 2010
- 8 جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأربعاء الأعوام 2008 و 2009 و 2010
- 9 جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أربعاء 2008 و 2009 و 2010
- 10 جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق
- 11 جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق
- 13 جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010
- 14 جدول 14: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010
- 18 جدول 15: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010
- 20 جدول 16: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول والثاني من 2010
- 21 جدول 17: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010
- 23 جدول 18: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010
- 25 جدول 19: مؤشرات العجز المالي والتمويل خلال عامي 2009 و 2010
- 27 جدول 20: الدين العام خلال عامي 2009 و 2010
- 32 جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثاني 2008-الربع الثاني 2010
- 36 جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008- الربع الثاني 2010
- 37 جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2007-الربع الثاني 2010

- 38 جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010
- 39 جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع
- 40 الثلاثة السابقة
- 41
- 42 جدول 26: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010
- 43 جدول 27: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام
- 44 2009 والربع الثاني من العام 2010
- 45 جدول 28: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009
- 46 والربع الثاني من عام 2010
- 47 جدول 29: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع:
- 48 الأول 2009- الربع الثاني 2010
- 49 جدول 30: كمية الاسمنت المستوردة الى الضفة الغربية للربعين الاول والثاني من العامين 2009 و 2010
- 50 جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة مع الربع الأول 2010، والربع الثاني
- 51 2009
- 52 جدول 32: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي
- 53 الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من العام 2010 والربع المناظر من
- 54 العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)
- 55 جدول 33: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق
- 56 جدول 34: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الأول
- 57 من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)
- 58 جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع
- 59 الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)
- 60 جدول 36: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيك الإسرائيلي والتعبير
- 61 في القوة الشرائية
- 62 جدول 37: الانتهاكات الإسرائيلية في الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010
- 63 جدول 38: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010
- 64 جدول 39: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب
- 65 من العام 2010
- 66 جدول 40: توزيع المواليد الأحياء والمواليد الأموات حسب المحافظة والجنس خلال النصف الأول من العام 2010
- 67 جدول 41: الوفيات بين السكان حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010
- 68 جدول 42: توزيع إصابات حوادث السير حسب المنطقة ونوع الإصابة خلال النصف الأول من العام 2010
- 69 جدول 43: توزيع التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة حسب المحافظة خلال النصف الأول
- 70 من العام 2010

قائمة الأشكال البيانية

- شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010
12
- شكل 2: هيكل الإيرادات المحلية
20
- شكل 3: هيكل النفقات الجارية
24
- شكل 4: نسبة النمو في موجودات المصارف
29
- شكل 5: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني 2010
29
- شكل 6: التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثاني 2010
30
- شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثاني 2010
30
- شكل 8: التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للفترة من الربع الأول 2008-الربع الأول 2010
31
- شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع نهاية الربع الثاني 2010
31
- شكل 10: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة نهاية الربع الثاني 2010
32
- شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008-الربع الثاني 2010
33
- شكل 12: قيمة التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2010
34
- شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2010
34
- شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الثاني-2010
35
- شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008-الربع الأول 2010
35
- شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2010
36
- شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010
39
- شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010
40
- شكل 19: متوسط سعر السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الأول والثاني 2010 والربعين السابقين من العام 2009
40
- شكل 20: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من 2009
41
- شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني للعام 2010
42
- شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني 2010
42
- شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 (%)
44
- شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)
45
- شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2007-2010
47
- شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني، 2007-2010
48
- شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 - الثاني 2010 (سنة الأساس 2007=100)
52
- شكل 29: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 - الثاني 2010 (سنة الأساس 2007=100)
53
- شكل 30: التغيير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية
56

قائمة الصناديق

3	صندوق 1: الغاز الطبيعي في إسرائيل
15	صندوق 2: زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة
27	صندوق 3: الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية
49	صندوق 4: الاستثمارات الأجنبية في فلسطين
56	صندوق 5: صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع
67	صندوق 6: التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994-2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
3,935.25	3,825.5	3,719.2	3,612.0	3,508.1	3,407.4	3,314.5	3,225.2	3,138.5	3,053.3	-	2,962.2	2,871.6	-	-	-	الأراضي الفلسطينية
2,448.4	2,385.2	2,323.5	2,262.7	2,203.7	2,146.4	2,093.4	2,042.3	1,992.6	1,943.7	-	1,891.2	1,838.8	-	-	-	الضفة الغربية
1,486.8	1,440.3	1,395.7	1,349.3	1,304.4	1,261.0	1,221.1	1,182.9	1,145.9	1,109.7	-	1,071.1	1,032.8	-	-	-	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)																
5,147.2	4,820.9	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,749.6	3,264.1	3,765.2	4,118.5	4,511.7	4,147.9	3,701.6	3,286.0	3,193.2	3,012.3	ن.م.ج **
1,389.9	1,340.4	1,303.2	1,275.4	1,387.2	1,317.0	1,210.9	1,084.8	1,287.9	1,450.2	1,640.3	1,558.4	1,437.7	1,347.8	1,388.2	1,406.2	ن.م.ج للفرد (دولار)**
-	4,803.2	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,103.1	3,627.8	3,901.4	3,982.0	4,180.2	3,806.8	3,493.3	3,106.1	3,093.3	3,061.5	الإنفاق الأسري**
-	963.4	892.7	870.4	833.3	1,048.9	903.1	947.9	1,022.7	1,100.7	1,010.6	924.4	814.7	735.7	609.0	568.4	الإنفاق الحكومي
-	1,315.1	1,122.9	1,347.2	1,265.7	1,022.3	1,204.0	954.1	1,120.0	1,561.1	2,081.2	1,531.2	1,310.6	1,160.7	1,065.0	1,051.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي**
-	(2,169.8)	(1,970.5)	(1,668.6)	(2,009)	(2,210)	(2,382)	(2,082)	(2,055)	(2,432)	(2,636)	(1,951)	(1,786)	(1,652)	(1,522)	(1,609)	صافي الميزان التجاري السلعي**
-	2,763.6	2,508.3	2,203.8	2,466.5	2,622.1	2,776.8	2,423.8	2,418.6	2,978.5	3,271.4	2,601.4	2,326	2,163.5	1,980.4	2,021.6	الواردات السلعية**
-	593.8	537.8	535.2	457.5	412.3	394.4	341.8	363.2	546.6	635.4	650.7	539.9	511.7	458.1	412.5	الصادرات السلعية**
الأسعار والتضخم																
3.93	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	4.162	3.802	3.554	3.239	3.010	3.010	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.54	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	5.839	5.351	5.007	4.548	4.304	4.304	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	5.5	5.6	7.6	-	-	-	معدل التضخم (%)***
سوق العمل																
717	648	666	622	633	578	564	477	505	600	588	549	481	429	417	-	عدد العاملين (ألف شخص)
41.6	41.3	41.9	41.3	40.7	40.4	40.3	38.1	38.7	41.5	41.6	41.4	40.5	40	39	-	نسبة المشاركة (%)
24.5	26.0	21.5	23.6	23.5	26.8	25.6	31.3	25.2	14.1	11.8	14.4	20.3	23.8	18.2	-	معدل البطالة (%)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	المؤشر
الأوضاع الاجتماعية																
-	-	34.5	30.8	29.5	25.6	-	-	27.9	-	-	20.3	22.5	23.6	-	-	نسبة الفقر (%) ****
-	-	23.8	18.5	18.1	16.4	-	-	19.5	-	-	12.5	14.2	14.3	-	-	نسبة الفقر المدقع (%) ****
المالية العامة (مليون دولار)																
1,548.4	1,780	1,616	722	1,370	1,050	747	290	273	939	942	868	807	-	-	-	صافي الإيرادات المحلية ****
2,919.6	3,273	2,567	1,426	1,994	1,528	1,240	994	1,095	1,199	937	838	862	-	-	-	النفقات الجارية وصافي الإقراض
46.8	ع.م	310	281	287	0	395	252	340	469	474	520	500	-	-	-	النفقات التطويرية المدعومة خارجياً
(1,412.7)	(1,493)	(951)	(704)	(624)	(478)	(493)	(704)	(822)	(260)	5	30	(55)	-	-	-	فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم
1,401.9	ع.م	1,322	1,019	636	353	620	697	849	510	497	530	520	-	-	-	إجمالي المنح والمساعدات
(144)	270.2	61	34	(275)	(125)	(268)	(259)	(313)	(219)	28	40	(35)	-	-	-	فائض (عجز) الموازنة الكلي
99.8	1,406	1,439	1,494	1,602	1,422	1,236	1,090	1,191	795	309	309	212	-	-	-	الدين العام
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
7,893	5,645	7,004	5,772	5,604	5,101	4,728	4,278	4,430	4,593	3,857	3,337	2,908	-	-	-	موجودات/ مطلوبات المصارف
910	857	702	597	552	315	217	187	206	242	246	222	216	-	-	-	حقوق الملكية
6,111	5,847	5,118	4,216	4,190	3,946	3,625	3,432	3,398	3,508	2,875	2,415	2,090	-	-	-	ودائع الجمهور لدى المصارف
2,109	1,829	1,705	1,843	1,788	1,417	1,061	942	1,186	1,280	967	777	578	-	-	-	التسهيلات الائتمانية
20	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	21	19	15	13	7	عدد المصارف

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة، سنة الأساس للفترة 1994-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994-2006 كانت (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007 و 2008 و 2009 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية

تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الردييات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الملخص التنفيذي

القطاع المصرفي: شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تراجعاً نهاية الربع الثاني من العام 2010 بنسبة 3%، بالمقارنة مع نهاية الربع الأول من العام نفسه. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2010 نحو 2,588 مليون دولار، بزيادة 5% مقارنة مع الربع السابق. كما ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 8%، وارتفعت قيمتها بنسبة 5.8% بين الربعين. قامت سلطة النقد بإطلاق نظام جديد خاص بالشيكات المعادة، دخل حيز العمل اعتباراً من بداية العام 2010. ويُلخص النظام بوقف حسابات الشخص الذي يكرر كتابة شيكات دون رصيد.

سوق فلسطين للاوراق المالية: ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الثاني بنسبة 38% ليصل إلى 85.5 مليون سهم. هذا الارتفاع في أعداد الأسهم المتداولة كان مصحوباً بانخفاض قيمتها خلال شهري نيسان وأيار، مقارنة بقيمتها خلال أشهر الربع الأول. إلا أن القيمة عاودت الارتفاع في شهر حزيران لتسجل في الربع الثاني ارتفاعاً نسبته نحو 10% عن الربع الأول. أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني عند مستوى 515.48 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.52% مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بحوالي 28% مقارنة بالربع السابق. وقد شهد رأس المال ارتفاعاً أيضاً نتيجة الزيادة في أعداد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية، حيث بلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة حوالي 73.3 مليون دينار أردني بزيادة قدرها 68% عن الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثاني 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة -كما في الأرباع الماضية- كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، وبنسبة 39%، و13.6% و10.3% على التوالي.

النشاط الاقتصادي: سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول 2010. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%. وأدى ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 4.7%. أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات أعلى ارتفاعاً وصل إلى 29.3% مقارنة بالربع الأول 2010.

سوق العمل: سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، من 743.7 ألف في الربع الأول من العام 2010 إلى 755.9 ألف في الربع الثاني 2010. توزع العاملون حسب مكان العمل على 64.6% يعملون في الضفة الغربية، و25.3% في قطاع غزة و10.1% في إسرائيل والمستوطنات. بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (47%). أما فيما يخص معدل الأجر اليومي، تشير البيانات أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010 يساوي نحو 69% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.4% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. كما بلغ عدد اعلانات الوظائف الشاغرة 1,323 اعلان في الربع الثاني من العام 2010. ويمثل هذا ارتفاعاً 4.8% مقارنة مع الربع الأول.

المالية العامة: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بمقدار ضئيل عن مستواها في الربع الأول، إلى 455 مليون دولار بزيادة أقل من 2%. كما ازدادت النفقات العامة الجارية في الربع الثاني على معدل 6.6%، ووصلت إلى 755 مليون. وجاءت هذه نتيجة زيادة الرواتب والاجور (5.3%)، ونفقات غير الأجور (12.6%). هذا يعني أن عجز الموازنة قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون (17.6% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الثاني مقارنة مع عجز 261 مليون في الربع الأول.

ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2010 بحوالي 2.7%، وهذا يعني أنه أصبح بإمكان المواطن الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات خلال الربع الثاني بنفس الدخل الذي كان متاحاً له في الربع السابق.

البيئة القانونية والتشريعية: أصدر رئيس السلطة 7 قرارات لها قوة القانون في الفترة من آذار-حزيران 2010. أهمها القرار بقانون بشأن حظر منتجات المستوطنات الذي يهدف إلى مكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، ودعم وترويج المنتجات الوطنية بدلاً منها. كما استحدث القانون "صندوق الكرامة الوطنية لتمويل التمكين الذاتي ومكافحة وحظر منتجات المستوطنات".

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال أشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 أربعة وعشرين شهيداً. وقد بلغ عدد الجرحى في هذه الفترة 142 جريحاً، 82 منهم في الضفة الغربية، و60 في قطاع غزة. أما المعتقلون، فقد بلغ عددهم 706 منهم 702 في الضفة الغربية، و4 في قطاع غزة. كما قامت قوات الاحتلال بوضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب 557، 613، 484 حاجزاً على التوالي. كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين، ووصل عدد الاعتداءات في الأشهر الثلاثة 176 اعتداء كلها في الضفة الغربية.

أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية: بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) في منتصف العام 2010 نحو 29%، كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين الشباب 104.4 ذكور لكل 100 أنثى. تشير البيانات المتوفرة لعام 2009 أن حوالي 45.4% من الشباب (15-29 سنة) ملتحقون بالتعليم. أما بالنسبة لمؤشرات سوق العمل، فقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى لدى الشباب من حيث استيعابه لطاقات العمل، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (15-29 سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة أي ما نسبته (33.8%)، يليه

رخص الأبنية واستيراد الأسمنت: تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. ارتفع عدد رخص البناء خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 33% في الضفة الغربية. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 420 وحدة في الربع المناظر من العام 2009. كذلك ارتفعت كمية الأسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 9.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2009 لتبلغ نحو 301,385 طن. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء واستيراد الأسمنت في غزة.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 ما مجموعه 140,009 نزلياً، منهم 9.6% من الفلسطينيين، و41.7% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 13.7%، وبالمقارنة مع الربع الثاني 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 42.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 0.06% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثاني وصلت إلى 4.37%. بينما سجل الارز والسكر أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 6.42% و4.88% على التوالي. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.73% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول. كذلك شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 1.83% مقارنة مع الربع الأول. أما بالنسبة للقوة الشرائية، فقد شهد الربع الثاني من 2010 تحسناً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 2.5%، كما طرأ تحسن نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني، التي

قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته 21.7%.

الوضع الصحي: بلغ عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال النصف الأول من هذا العام 21,296 مولوداً، منهم 10,956 ذكور (51.4%)، و10,340 إناث (48.6%). كما بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها 3,426 حالة وفاة، منها 1,817 ذكور و1,609 إناث لنفس الفترة. أما بالنسبة لحوادث السير، فقد بلغ عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير والتي سجلت في وزارة الصحة 3,474 إصابة، منها 2,628 إصابات ذكور، و846 الإناث. توزعت هذه الإصابات ما بين 25 حالة وفاة، و73 إصابة شديدة و51 إعاقة مختلفة.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: تم في هذا العدد من المراقب مناقشة ستة مواضيع مختلفة كل في صندوق مستقل هي:

✧ **الغاز الطبيعي في إسرائيل:** تم حتى الآن اكتشاف ثلاثة حقول تحنوي على كميات تجارية من الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط قبالة الشواطئ الإسرائيلية هي؛ حقل ماري ب، وحقل تامار، وحقل ليفيathan. ويقول الخبراء أن الإنتاج من حقل تامار وحده سيكون كافياً لتغطية حاجات إسرائيل (الأهلية والصناعية) من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة على الأقل. ويجري التفاوض الآن مع الكونسورتيوم صاحب الامتياز على حصة الدولة من أرباح الغاز. من المعلوم أن السلطة الفلسطينية منحت امتيازاً للتقيب عن النفط والغاز في قاطع المياه أمام شاطئ غزة الذي يقع تحت سيطرة السلطة حسب اتفاقات أوسلو. ومن الجدير بالإشارة أن بنداً في الامتياز الذي منحه السلطة الفلسطينية للشركة المستثمرة والمستخرجة للغاز يقول بأن الخزينة الفلسطينية يجب أن تحصل على ذات النسبة من الأرباح التي تحصل عليها إسرائيل من إنتاج الغاز في مياها الإقليمية.

✧ **زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة:** ازداد عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية من 124 ألف سيارة إلى 139 ألف

سيارة خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2010. وتكمن مجموعة من الأسباب وراء هذه الزيادات العالية؛ منها: تخفيض ضريبة الشراء على السيارات، الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك، وتحسن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف. يناقش الصندوق هذه الأسباب بالتفصيل، كذلك الآثار المترتبة على زيادة أسطول السيارات في الضفة الغربية، ومنها؛ الازدحامات المرورية، والأعباء المالية، والتأثيرات البيئية.

✧ **الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية:** التزمت الدول العربية بدفع ما لا يقل عن 55 مليون دولار شهرياً إلى السلطة الوطنية خلال العام 2010. يشكل هذا المبلغ 53% من مجموع الالتزامات الشهرية لدعم الموازنة، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أن مجموع الدفعات التي تلقتها الموازنة فعلياً من هذه الدول خلال الأشهر الستة الأولى من العام لم تتعد حاجز 60 مليون دولار (من مبلغ مستحق يعادل 330 مليون دولار). أدى تأخر تسديد الدول المانحة لالتزاماتها إلى زيادة اقتراض السلطة الوطنية من البنوك التجارية، وبالتالي إلى زيادة الدين العام المحلي. فقد اقتضت السلطة الوطنية من المصارف مبلغ 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2010، بحيث وصل المبلغ الإجمالي للدين من المصارف المحلية إلى 665 مليون دولار.

✧ **الاستثمارات الأجنبية في فلسطين:** قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بإجراء مسح للاستثمارات الأجنبية هو الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية. وغطى المسح جميع الشركات الهادفة للربح في الأراضي الفلسطينية (باستثناء المؤسسات غير المالية في قطاع غزة) الفترة 2008-2009. توصل المسح إلى أن إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بلغ 1,586 مليون دولار في نهاية العام 2009. وهذا رقم يزيد بمقدار 18% عن الاستثمارات الأجنبية في العام الذي سبقه 2008. من ناحية أخرى، شهد سوق الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية حراكاً مهماً في أواسط العام 2010. إذ أعلنت شركة "أبراج كابيتال"، كبرى شركات الاستثمار في الشرق الأوسط، عن افتتاح

- ✧ التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية: شكّل إعلان الألفية في العام 2000 تحولاً مهماً في آلية عمل الأمم المتحدة، وفي قدرتها على ترجمة أهدافها ورسالتها إلى حقائق فعلية على الأرض. وصدر مؤخراً (أيلول، 2010) التقرير الفلسطيني الثالث، بعد تقريرَي العامين 2002 و2005، والذي يقيّم سير العمل ودرجة تحقيق الأهداف الإنمائية. دلّت نتائج التقرير على حدوث تحسن ملموس في سير العمل في الضفة والقطاع نحو تحقيق 6 من الأهداف الثمانية في إعلان الألفية. إذ تزايدت معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتحسن واقع المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتراجع معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة. في المقابل، حصل تراجع في المؤشرات المتعلقة بهدفي القضاء على الفقر، والوضع البيئي.
- ✧ مكتب لإدارة صندوق لها في رام الله في شهر آب. من ناحية ثانية تخطط شركة "سراج" إلى إطلاق صندوق خاص بها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.
- ✧ **صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع:** نشرت مجلة "تطورات اقتصادية حديثة" التي يصدرها "بنك إسرائيل"، وهو البنك المركزي في إسرائيل، دراسة تحلل أرقام صادرات إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) نحو 3.2 مليار دولار (12 مليار شيكل) في العام 2008. ولكن الدراسة تدعي أن هذا الرقم لا يعكس الأهمية الحقيقية للسوق الفلسطينية بالنسبة لاقتصاد إسرائيل. إذ أن القيمة المضافة لهذه الصادرات الإسرائيلية ودورها في تشغيل اليد العاملة في إسرائيل محدود للغاية. يحتاج الصندوق أن الأرقام التي توصلت إليها الدراسة ليست دقيقة، لا بل إن هامش الخطأ فيها قد يكون كبيراً.

1. النشاط الاقتصادي

على تفاوت الأداء بين الضفة والقطاع في الأقسام المختلفة من هذا المراقب.

ازداد الإنفاق العام الجاري بمقدار 6.7% بين الربعين الأول والثاني من العام 2010 ليصل إلى 755 مليون دولار. وعند مقارنة هذا مع إجمالي الإيرادات المحلية (455 مليون) يتضح أن عجز الميزانية الجارية قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون دولار خلال الربع الثاني. وعند إضافة الإنفاق التطويري خلال الربع (52 مليون) يصبح العجز الكلي في الموازنة 352 مليون. بلغت المساعدات الأجنبية خلال هذا الربع 340 مليون (318 للموازنة الجارية و 22 مليون للتطويرية). هذا يعني أن عجز الموازنة الكلي بعد التمويل الأجنبي بلغ 13 مليون خلال هذا الربع. وعند إضافة هذا العجز إلى عجز الربع الأول يتضح أن العجز خلال النصف الأول من العام 2010 بلغ 114 مليون. وأدى ذلك إلى زيادة الدين العام إلى 1,845 مليون دولار منها 677 مليون ديون للمصارف المحلية.

سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول 2010. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%. وأدى ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 4.7%. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الربعين بشكل طفيف. وادى هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدل البطالة (بمقدار نقطة مئوية واحدة، إلى 23%) على الرغم من زيادة عدد العاملين بمقدار 12 ألف شخص بين الربعين.

يجدر الانتباه إلى أن هذه الأرقام الكلية للأراضي الفلسطينية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967) تخفي ورائها تفاوتاً كبيراً في الأداء بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعود الجزء الأعظم من تفاوت الأداء وتباين المؤشرات إلى الحصار غير الشرعي وغير الإنساني الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة. وسيتم التأكيد

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)

مليون دولار

المؤشر	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010
الناتج المحلي الإجمالي	1,213.9	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	331.4	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.4	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5
عدد العاملين (ألف)	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9
نسبة البطالة (%)	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
معدل التضخم (%)	(1.00)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06
إجمالي الإيرادات المحلية	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5
إجمالي الإنفاق العام الجاري	726	644.4	952.2	597	708.1	755.5
عجز الموازنة الجارية قبل التمويل	(383.9)	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)
تمويل خارجي للموازنة الجارية	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6
عجز الموازنة الجارية بعد التمويل	(124.9)	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5
النفقات التطويرية*	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
تمويل خارجي للنفقات التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
عجز الموازنة الكلي قبل التمويل	(392.6)	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)
عجز الموازنة الكلي بعد التمويل	(114.5)	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6,495.5	6,379.7

المؤشر	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010
التسهيلات الائتمانية	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2587.7
إجمالي الدين العام				1,732	1,813	1,845
- للمصاريف المحلية				561	630	677

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

أرقام الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) وهي للاراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. أرقام أرباع 2009 هي منقحة أكثر من مرة وما تزال عرضة لمزيد من التنقيح. الربع الأول 2010 هو التنقيح الأول، وأرقام الربع الثاني هي الإصدار الأول وكلها عرضة للتنقيح. تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مع الربع السابق.

* في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً في نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات بمقدار 29.3%. يأتي هذا الارتفاع بعد انخفاض النشاط الاقتصادي في قطاع الإنشاءات في الربع الأول 2010 بشكل عام، إذ تتقلص حركة التعمير والبناء في أشهر الشتاء، وتبدأ بالانتعاش مع نهاية الشتاء. وبشكل عام، فقد شهد الربع الثاني 2010 استقراراً نسبياً في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول 2).

جدول 2: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*
لأرباع: الثاني 2009 - الثاني 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

النشاط الاقتصادي	2009			2010		مجموع العام**
	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**	الربع الأول**	الربع الثاني**	
الزراعة وصيد الأسماك	5.1	4.1	5.2	4.8	5.0	5.5
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	14.5	14.4	14.4	14.6	14.5	12.4
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.5	0.4	****	****
الصناعة التحويلية	10.9	10.8	10.8	11	****	****
إمدادات المياه والكهرباء	3.2	3.2	3.1	3.2	****	****
الإنشاءات	8.2	7.6	6.9	7.4	7.5	9.7
تجارة الجملة والتجزئة	10.2	10.6	10.9	10.7	10.7	10.7
النقل، والتخزين، والاتصالات	8.4	8.5	8.7	8.7	8.5	8.6
الوساطة المالية	5.3	5.7	5.8	5.5	5.8	5.5
الخدمات	24.3	23.4	22.8	23.7	22.8	22.3
الأنشطة العقارية والابحار والتجارية	9.6	8.7	7.8	8.9	8.0	8
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.9	1.9	1.7	1.8	1.9	1.9
المطاعم والفنادق	1.2	1.5	1.5	1.3	1.5	1.7
التعليم	8.7	8.5	8.9	8.8	8.7	8
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	2.8	2.9	2.9	2.7	2.7
الإدارة العامة والدفاع	14.0	14.3	14.7	14.5	14.7	14.2
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3	-5.1	-4.8

2010		مجموع العام**	2009			النشاط الاقتصادي
الربع الثاني***	الربع الأول***		الربع الرابع**	الربع الثالث**	الربع الثاني**	
6	5.5	5.8	5.8	6.2	6.0	زائد: الرسوم الجمركية
9.8	10.0	9.5	10.1	10.5	9.1	زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,417.8	1,344.3	5,147.2	1,327.4	1,307.1	1,298.8	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

- * باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
- ** تقديرات أولية وهي عرضة للتقحيح والتعديل.
- *** التقحيح الأول وهي أولية وعرضة للتقحيح والتعديل.
- **** الإصدار الأول وهي أولية وعرضة للتقحيح والتعديل.
- ***** تم دمج أنشطة الصناعة الثلاث.

صندوق 1: الغاز الطبيعي في إسرائيل

نشرت مجلة الايكونومست اللندنية مقالة عن اكتشافات النفط في إسرائيل¹. ويستفاد من المقالة المعلومات التالية:
تم حتى الآن اكتشاف ثلاثة حقول تحتوي على كميات تجارية من الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط قبالة الشواطئ الإسرائيلية.

- ✧ حقل ماري ب (B - Mari). تم اكتشاف هذا الحقل في العام 1999 على مسافة 40 كم من ميناء أسدود. وبدأ الإنتاج منه في العام 2004 بمعدل 2.8 مليار م³ سنوياً. وتقدر كمية احتياطي الغاز فيه بـ 22 مليار م³.
- ✧ حقل تامار (Tamar). تم اكتشاف هذا الحقل في العام الماضي على مسافة 90 كم من الشاطئ شمالاً. ويتوقع أن يبدأ الإنتاج منه في العام 2014. ويقدر احتياطي الغاز في هذا الحقل بـ 238 مليار م³.

حقل ليفيathan (Leviathan). وهو حقل ضخم جداً تم اكتشافه على مسافة 135 كم تجاه الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وتشير التوقعات الأولية إلى أنه يحتوي على 453 مليار م³ من الغاز. ولقد بدأت أعمال الحفر الاستكشافية فيه، ويتوقع أن يبدأ الاستخراج منه في 2016.

تبلغ إجمالي فاتورة الطاقة في إسرائيل نحو 10 مليار دولار سنوياً (5% من الناتج المحلي الإجمالي). ويقول الخبراء أن الإنتاج من حقل تامار وحده سيكون كافياً لتغطية حاجات إسرائيل (الأهلية والصناعية) من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة على الأقل. أما إنتاج حقل ليفيathan من الغاز سوف يذهب للتصدير. وهناك تكهنات باحتمال تصدير غاز هذا الحقل إلى اليونان. ولكن الحقل يقع في جزء منه داخل مناطق الامتياز الاقتصادي الحصري لقبرص ولبنان أيضاً (هذه المناطق تمتد على مسافة 200 ميل -أو 322 كم- من شواطئ الدول). وبالتالي فإن بدء الإنتاج من هذا الحقل يتطلب اتفاقاً بين الدول الثلاث.

تقدر قيمة الإنتاج من تامار وليفيathan بـ 4 مليار دولار سنوياً. ويعود امتياز الإنتاج من الحقول الثلاثة إلى كونسورتيوم يتكون من شركات أمريكية وإسرائيلية. ولقد أوصت لجنة خاصة أنشأها وزير المالية الإسرائيلي بزيادة الضرائب على شركة الإنتاج بحيث يتم استقطاع 66% من أرباحها لصالح الحكومة. ولكن الشركة احتجت بشدة على هذا الأمر، ويبدو أن هناك بعض التدخلات من الحكومة الأمريكية لصالح الكونسورتيوم.

¹ The Economist, November 11, 2010



المصدر: مجلة الإيكونوميست، تشرين ثاني 2010

من المعلوم أن السلطة الفلسطينية منحت امتيازاً للتقيب عن النفط والغاز في قاطع المياه أمام شاطئ غزة الذي يقع تحت سيطرة السلطة حسب اتفاقات أوسلو (انظر العدد 12 من هذا المراقب). ولقد منح هذا الامتياز إلى كونسورتيوم على رأسه شركة الغاز البريطانية (BG)، وإلى جانب شركة اتحاد المقاولين الدولية (CCC)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF) في العام 1999. ولقد تم في العام التالي اكتشاف حقول للغاز، أحدهما داخل مياه القاطع (Gaza Marine)، والثاني (Or) على حدود القاطع - بالمشاركة مع إسرائيل. ويقدر الإحتياطي في حقل غزة بما يتراوح بين 1-1.3 ترليون (ألف مليار) قدم مكعب، بقيمة تبلغ 4 مليار دولار. على أن تطوير هذا الحقل توقف بسبب المعارضة والقيود الإسرائيلية. ومن الجدير بالإشارة أن هناك بنداً في الامتياز الذي منحه السلطة الفلسطينية للشركة المستثمرة والمستخرجة للغاز يقول بأن الخزينة الفلسطينية يجب أن تحصل على ذات النسبة من الأرباح التي تحصل عليها إسرائيل من إنتاج الغاز في مياهها الإقليمية².

2- سوق العمل

سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع نسبة البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع

هناك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة البطالة عن العمل. أما دور العمل في النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية. وتعكس أوضاع

² انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 12، نيسان 2008.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، من 743.7 ألف في الربع الأول من العام 2010 إلى 755.9 ألف في الربع الثاني 2010. يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل). إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.9% في الربع الثاني 2010، في حين أنها لم تتعدَ 37% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص على انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة، 11% مقارنة مع 17.6%. ومن الملفت للنظر انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع من 13.5% في الربع الأول 2009 إلى 11% في الربع الثاني 2010 (انظر جدول 3).

في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

تفاقت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة وما بعدها بسبب التقليل الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة التدبير الواسع على يد الجيش الإسرائيلي والحصار والإغلاق، وبناء جدار الضم والتوسع، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين بلداتها وقراها. وخلال سنوات الانتفاضة وما بعدها، كان التزايد في القوة البشرية (السكان في سن العمل، 3.6% سنوياً) أعلى من التزايد في قوة العمل (العاملين والعاطلين، 3.5% سنوياً). أي أن نسبة المشاركة كانت في تناقص.

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأربع:

الأول 2009 - الربع الثاني 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010
كلا الجنسين						
الضفة الغربية	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9
قطاع غزة	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0
الأراضي الفلسطينية	41.4	41.7	41.6	41.5	40.7	41.5
ذكور						
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5
الأراضي الفلسطينية	66.9	66.7	67.2	67.3	66.7	67.1
إناث						
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0
الأراضي الفلسطينية	15.4	16.2	15.4	15.1	14.1	15.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

نسبة العاملين بأجر، من 73.6% إلى 66.8% (انظر جدول 4).

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة، مع ارتفاع في نسبة أصحاب الأعمال، وانخفاض ملحوظ في

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

Q2/10	Q1/10	Q4/09	Q3/09	Q2/09	Q1/09	Q4/08	Q3/08	Q2/08	Q1/08	المنطقة والحالة العملية
الضفة الغربية										
7.3	7.1	7.3	7.5	7.0	6.0	5.0	4.5	4.3	4.2	صاحب عمل
20.6	21.4	22.0	20.2	19.8	20.8	16.4	22.8	24.1	22.9	يعمل لحسابه
62.3	63.3	62.0	63.1	62.5	64.6	67.9	62.2	60.4	64.2	مستخدم بأجر
9.8	8.2	8.7	9.2	10.7	8.6	10.7	10.5	11.2	8.7	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة										
4.7	4.3	4.8	3.6	3.9	5.3	3.5	4.6	3.3	2.9	صاحب عمل
13.6	17.1	16.3	15.4	13.2	14.9	12.0	15.7	16.9	27.3	يعمل لحسابه
80.0	75.0	74.2	78.2	79.5	73.7	79.0	73.3	71.3	58.5	مستخدم بأجر
1.7	3.6	4.7	2.8	3.4	6.1	5.5	6.4	8.5	11.3	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
الأراضي الفلسطينية										
6.6	4.8	6.6	6.5	6.2	5.8	4.6	4.5	4.0	3.8	صاحب عمل
18.8	18.2	20.5	19.0	18.0	19.1	15.3	21.0	22.4	24.3	يعمل لحسابه
66.8	73.6	65.1	66.9	66.9	67.2	70.7	65.1	63.0	62.5	مستخدم بأجر
7.8	3.4	7.8	7.6	8.9	7.9	9.4	9.4	10.6	9.4	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغيير في نسب توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، إذ شهد الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً في نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد (في غزة وليس في الضفة) والزراعة (انظر جدول 5). كما يلاحظ من الجدول 8 ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات وانخفاض في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة في كل من القطاع والضفة.

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

Q2/10	Q1/10	Q4/09	Q3/09	Q2/09	Q1/09	Q4/08	Q3/08	Q2/08	Q1/08	النشاط الاقتصادي والمنطقة
الأراضي الفلسطينية										
12.7	11.8	12.4	10.7	12.3	11.7	13.0	12.7	14.9	12.9	الزراعة والصيد والحراة
10.9	12.6	12.6	11.8	11.4	12.6	11.1	12.4	12.1	13.0	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
13.4	12.7	11.4	12.2	12.3	11.1	10.8	12.7	10.8	9.4	البناء والتشييد
38.4	37.7	37.9	39.4	40.4	40.5	39.4	37.2	38.2	38.5	الخدمات والفروع الأخرى
الضفة الغربية										
14.4	12.5	14.2	12.6	14.9	13.1	15.0	13.5	15.7	13.0	الزراعة والصيد والحراة
13.2	15.1	15.0	13.8	13.9	15.4	13.9	15.0	14.5	16.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
17.1	17.0	15.1	16.0	16.5	15.1	14.2	16.8	14.1	12.7	البناء والتشييد

Q2/ 10	Q1/ 10	Q4/ 09	Q3/ 09	Q2/ 09	Q1/ 09	Q4/ 08	Q3/ 08	Q2/ 08	Q1/ 08	النشاط الاقتصادي والمنطقة
30.1	29.9	30.0	31.5	30.9	31.6	29.8	29.1	30.9	32.8	الخدمات والفروع الأخرى
قطاع غزة										
7.8	9.9	7.3	4.9	4.8	8.4	7.1	10.6	12.3	12.5	الزراعة والصيد والحراجه
3.8	6.0	5.7	6.0	4.2	5.6	2.7	4.8	4.6	5.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
2.5	1.3	1.0	0.9	0.7	1.0	0.8	0.7	0.4	1.6	البناء والتشييد
63.0	58.2	60.1	63.2	67.0	16.9	67.9	60.7	61.4	52.0	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

توزع العاملون في الربع الثاني 2010 حسب مكان العمل على 64.6% يعملون في الضفة الغربية، و25.3% في قطاع غزة و10.1% في إسرائيل والمستوطنات. ويلاحظ أن حصة الضفة من عدد العاملين ارتفعت بمقدار 3 نقاط مئوية بين الربع الأول والثاني، في حين انخفضت حصة القطاع بمقدار نقطتين وإسرائيل والمستوطنات بمقدار نقطة واحدة (انظر جدول 6).

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع 2008 و2009 و2010

Q2/ 10	Q1/ 10	Q4/ 09	Q3/ 09	Q2/ 09	Q1/ 09	Q4/ 08	Q3/ 08	Q2/ 08	Q1/ 08	مكان العمل
2,365.0	2,342.4	2,320.7	2,298.6	2,276.8	2,255.1	2,233.4	2,211.7	2,190.3	2,169.1	القوة البشرية (ألف)
980.4	953.9	963.5	955.4	949.8	934.0	896.1	-	-	-	القوى العاملة
755.9	743.7	724.2	709.2	738.7	697.1	664.2	665.4	666.7	675.8	عدد العاملين (ألف)
64.6	61.7	64.2	63.9	63.7	61.6	62.9	62.4	65.3	59.0	الضفة الغربية (%)
25.3	27.2	25.8	25.4	26.1	28.4	25.0	25.5	23.9	29.8	قطاع غزة (%)
10.1	11.1	10.0	10.7	10.2	10.0	12.1	12.1	10.8	11.2	إسرائيل والمستوطنات (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-2 البطالة

بين الربع الأول 2008 والربع الثاني 2010. ويعود هذا بشكل أساسي على ارتفاع معدل البطالة بين هذين التاريخين من 30% إلى 39% في غزة. هذا الارتفاع غطى تماماً على التحسن الذي شهدته الضفة، إذ انخفض معدل البطالة فيها من 19 إلى 15% خلال نفس الفترة. الصورة ذاتها تكررت بين الربعين الأول والثاني من 2010.

مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل من مستوياتها في سنوات الانتفاضة، إلا أنها كانت معدلات مرتفعة نسبياً. وفي العام 2008، استقرت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 39.3% في الربع الثاني 2010، وهي ربما أعلى نسبة بطالة في العالم. ويظهر الجدول 7 إلى ثبات معدل البطالة

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر
في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10
الأراضي الفلسطينية										
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0
المجموع	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
الضفة الغربية										
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4
المجموع	19.0	16.3	20.7	19.8	19.5	15.9	17.8	18.1	16.5	15.2
قطاع غزة										
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7
المجموع	29.8	45.5	41.9	44.8	37.0	36.0	42.3	39.3	33.9	39.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 35%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات أبداً على 1.5%. ولم يطرأ سوى تحسن طفيف جداً على هذه الظاهرة بين الربعين الأخيرين. أيضاً لاحظ أن معدل البطالة كان أعلى بين الإناث مما هو بين الذكور بشكل ملحوظ خلال الأرباع الأخيرة على عكس الربع الأول 2008.

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (47%). هذا يعني أن نسبة كبيرة من عاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 8).
- ✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث عاطلين عن العمل. إذ يتضح من الجدول 9 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر
في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010
كلا الجنسين										
24-15	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4
34-25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8
44-35	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2
54-45	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6
المجموع	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9

Q2/ 2010	Q1/ 2010	Q4/2009	Q3/2009	Q2/2009	Q1/2009	Q4/2008	Q3/2008	Q2/2008	Q1/2008	الفئات العمرية والجنس
ذكور										
35.6	33.7	38.8	38.7	33.1	38.0	41.7	39.4	38.6	35.0	24-15
21.6	19.0	22.1	23.9	21.0	24.0	27.1	26.5	25.4	21.4	34-25
14.6	15.4	17.6	17.8	15.6	21.4	23.9	20.7	22.6	17.6	44-35
17.2	16.9	19.6	19.7	17.5	19.4	22.5	22.1	20.4	18.2	54-45
18.8	14.5	15.3	11.4	13.1	17.9	23.3	18.2	14.6	13.4	+55
22.4	21.1	24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	المجموع
إناث										
46.9	44.3	44.4	51.1	47.4	44.6	41.9	55.0	44.6	47.3	24-15
32.7	36.1	34.6	38.8	31.0	29.4	25.2	33.1	26.1	24.1	34-25
12.1	16.2	12.5	12.4	10.8	10.6	11.8	9.1	11.7	11.2	44-35
3.4	3.1	9.4	5.0	3.1	5.2	5.5	7.4	7.8	3.9	54-45
1.7	1.5	5.0	4.6	0.9	6.0	3.0	2.3	1.7	2.9	+55
25.0	26.8	27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2010-2008.

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

Q2/ 2010	Q1/ 2010	Q4/ 2009	Q3/ 2009	Q2/ 2009	Q1/ 2009	Q4/ 2008	Q3/ 2008	Q2/ 2008	Q1/ 2008	عدد السنوات الدراسية والجنس
كلا الجنسين										
14.4	10.5	16.9	14.8	13.1	14.5	11.9	16.9	11.9	7.8	0
24.9	24.5	26.6	27.8	23.8	29.2	33.9	30.1	28.9	23.7	6-1
23.9	23.2	25.9	26.8	22.0	27.2	29.8	29.1	27.5	22.4	9-7
22.9	20.8	24.1	25.1	22.6	26.3	29.5	25.4	25.2	23.8	12-10
21.8	22.1	24.6	25.5	21.8	22.1	22.9	27.9	24.5	21.9	+13
22.9	22.0	24.8	25.8	22.2	25.4	27.9	27.5	25.8	22.6	المجموع
ذكور										
27.2	20.7	32.0	22.7	23.9	25.8	21.6	27.5	25.3	16.0	0
28.4	27.2	29.3	31.2	27.2	32.8	38.1	34.4	32.9	26.3	6-1
25.3	24.1	27.2	28.4	23.4	28.3	31.7	31.1	29.0	23.8	9-7
23.9	21.5	25.1	26.0	23.3	27.1	30.6	26.6	26.5	25.4	12-10
14.1	13.7	17.3	16.9	14.7	17.0	18.6	20.2	19.8	15.7	+13
22.4	21.1	24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	المجموع
إناث										
1.5	-	2.7	5.3	0.7	4.5	3.1	4.8	2.3	1.2	0
3.5	5.1	6.4	6.0	4.0	4.9	7.2	6.3	7.5	8.5	6-1
7.7	10.6	10.0	6.1	5.5	11.8	6.8	4.4	11.0	5.5	9-7
10.7	13.4	12.8	13.1	15.3	19.1	18.1	12.1	14.2	7.3	12-10
35.3	37.2	37.5	40.2	33.7	31.0	30.5	41.8	33.1	33.8	+13
25.0	26.8	27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2010-2008.

2-3 الأجر وساعات العمل

يعكس تفاوتاً أكبر بينه وبين الضفة، إذ انه لم يتجاوز 65% من الأجر اليومي الوسيط في الضفة. إن هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة وقطاع غزة تعكس ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض، هذا مع العلم أن الفجوة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة.

يبين جدول 10 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010 يساوي نحو 69% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.4% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التحسن في غزة عن الربع السابق حيث كان معدل الأجر هناك 66% فقط من معدل الأجر في الضفة. ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه معظم العاملين)

جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	42.7	23.0	90.6	76.9
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	42.4	22.6	91.0	76.9
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	41.5	62.2	89.5	76.9
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	41.9	22.7	76.9	90.7
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	42.5	22.5	93.2	76.9
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
إسرائيل والمستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	41.0	22.3	91.8	76.9
العام 2009				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.9	76.9
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	41.3	21.9	92.5	76.9
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	41.8	22.3	89.8	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

4-2 إعلانات الوظائف الشاغرة

الوظائف الحكومية الشاغرة وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

يقوم المراقب برصد أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية، وذلك لإعطاء صورة عن الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية المطلوبة، بالإضافة إلى التوزيعات الجغرافية. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب الإعلان عن

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية

خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق

	الربع الثاني 2010				الربع الأول 2010			
	المجموع	حزيران	آيار	نيسان	المجموع	آذار	شباط	كانون ثاني
حسب القطاع								
القطاع الخاص	561	196	202	163	549	195	166	188
القطاع العام	178	96	36	46	187	78	43	66
المنظمات غير الحكومية	584	148	267	169	526	160	222	144
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	178	71	76	31	224	79	49	96
وسط الضفة	865	307	285	273	762	273	266	223
جنوب الضفة	140	41	53	46	190	55	85	50

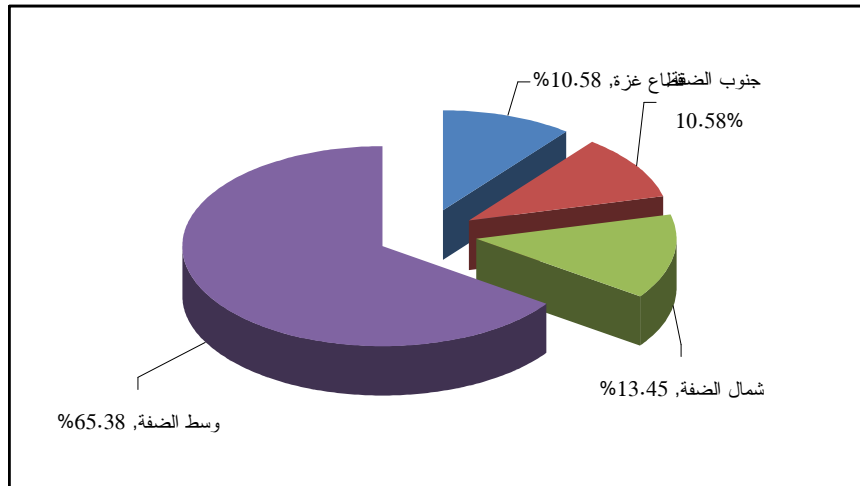
الربع الثاني 2010				الربع الأول 2010				قطاع غزة
المجموع	حزيران	آيار	نيسان	المجموع	آذار	شباط	كانون ثاني	
140	21	91	28	86	26	31	29	
حسب الدرجة العلمية								
36	8	11	17	23	9	2	12	دكتوراه
85	25	26	34	76	21	34	21	ماجستير
929	318	364	247	808	280	292	236	بكالوريوس
148	42	53	53	247	92	73	82	دبلوم
125	47	51	27	108	31	30	47	أقل من ذلك
المجموع								
1,323	440	505	378	1,262	433	431	398	

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

11% و 2% على التوالي، بينما انخفض نصيب القطاع العام بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق. وعلى الرغم من غياب قانون يفرض على القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، إلا أن إعلانات قطاع المنظمات الأهلية استحوذ على 44% من إجمالي عدد الإعلانات، واستقطع القطاع الخاص نسبة مشابهة.

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 1,323 إعلان في الربع الثاني من العام 2010. ويمثل هذا ارتفاعاً 4.8% مقارنة مع الربع الأول 2010 (انظر جدول 11). وبلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر 159 إعلاناً، أي أن عدد الوظائف الشاغرة هو على الأرجح أعلى من عدد الإعلانات. ارتفعت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بنسبة

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010



المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

الوسط بنسبة 13.5%. وكان الارتفاع الأكبر من نصيب قطاع غزة بنسبة 62.8%، وهي زيادة ملفتة للنظر وتعتبر الأعلى منذ عامين. جاءت هذه الزيادة كنتيجة لمشاريع خلق فرص عمل تدريب وتشغيل من قبل عدة منظمات أهلية دولية في شهر حزيران من العام الجاري. ويوضح الشكل 1

وعلى الرغم من ارتفاع أعداد الوظائف الشاغرة المعن عنها في الربع الثاني 2010، إلا أن ذلك الارتفاع لم يشمل كافة مناطق الضفة الغربية. إذ أن عدد تلك الإعلانات انخفض في كل من مناطق شمال وجنوب الضفة بنسب 20.5% و 26.3% على التوالي، بينما ارتفع في منطقة

العليا(ماجستير ودكتوراه) نحو 9%. أما قطاعياً، فقد بلغت أعلى نسبة طلب على الدرجات العلمية في القطاع الخاص على درجة البكالوريوس وبنسبة 64.9%. تلاها الطلب على موظفين من حملة شهادة الثانوية العامة فأقل بنسبة وصلت إلى 17.8% (انظر جدول 12).

التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في الربع الأول من العام 2010.

فيما يخص إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي في الربع الثاني من العام 2010، فقد نالت درجة البكالوريوس النسبة الأكبر من إعلانات الشواغر بنسبة 70%، بينما بلغت نسبة الطلب على حاملي الشهادات

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق

الدرجة العلمية	الربع الأول 2010			الربع الثاني 2010		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية
دراسات عليا	11	27	59	5	5	111
بكالوريوس	139	306	363	364	141	424
دبلوم	30	145	66	92	22	34
أقل من ذلك	21	7	36	100	10	15
المجموع	187	543	524	561	178	584

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

خاص المملكة العربية السعودية. وقد شهدت إعلانات الوظائف في الربع الثاني 2010 تركيزاً كبيراً في الطلب على تخصصات الطب والهندسة.

وقد شهد الربع الثاني 2010 انخفاضاً كبيراً في أعداد إعلانات الوظائف الشاغرة للعمل خارج الأراضي الفلسطينية. وقد كانت غالبية هذا الإعلانات، كما هو الحال دوماً، بخصوص العمل في منطقة الخليج العربي وبشكل

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			الوظيفة
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
331	36	1	1	144	114	35	إدارة
151	6	0	0	48	78	19	محاسبة
86	3	0	0	4	78	1	تسويق ومبيعات
90	21	1	0	56	2	10	خدمة اجتماعية
122	21	0	1	16	57	27	هندسة
109	5	1	0	62	38	3	التعليم والتدريب
70	10	0	0	33	16	11	طب، تمريض، صيدلة
364	30	3	0	89	172	70	أخرى (كيبوتر واتصالات، صحافة واعلام، قانون...الخ)
1323	132	6	2	452	555	176	المجموع

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

احتل الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الصدارة في الربع الأول 2010، حيث بلغ إجمالي الطلب على هذه التخصصات في الربع الثاني عام 2010 (441)، ما نسبته 33% من إجمالي إعلانات الوظائف الشاغرة في ذلك الربع. يلي ذلك الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 22% من إجمالي إعلانات الوظائف. ويلاحظ أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية، بنسبة 45.4% من إجمالي الطلب على هذه التخصصات. كما توضح النتائج أن قطاع المؤسسات الأهلية هو الأكثر اهتماماً بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبنسبة 71.6% من إجمالي الطلب على هذا التخصص (انظر جدول 14).

وعند النظر إلى المسميات الوظيفية التي تم الإعلان عنها في الصحف الفلسطينية خلال الربع الأول 2010، يتضح أن نسبة الإعلانات الشاغرة التي تطلب المسميات الوظيفية الإدارية (بشكل خاص التسويق، والمبيعات) قد كانت الأعلى، إذ بلغت 25% و6.5%، على التوالي. تلتها تخصصات المحاسبة والهندسة بنسبة 11.4% و9.2%، على التوالي. وتشكل إعلانات هذه الوظائف ما يقرب من 52% من مجموع الإعلانات الكلي، فيما تتوزع باقي الإعلانات بالترتيب على تخصصات: التعليم والتدريب، الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العلوم الطبية (طب، تمريض، صيدلة)، كيميوت و اتصالات، العلاقات العامة، القانون، لغات وترجمة، الصحافة والإعلام (انظر جدول 13).

جدول 14: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010

المجموع	قطاع غزة			الصفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
98	14	0	0	51	20	13	علوم طبية وصحية (طب، تمريض، صيدلة... الخ)
243	34	0	0	140	37	32	علوم انسانية واجتماعية(علم اجتماع، علم نفس، اعلام، آداب... الخ)
289	33	2	2	63	127	62	علوم تطبيقية(هندسة، تكنولوجيا المعلومات، فيزياء، كيمياء... الخ)
441	40	1	0	161	199	43	علوم ادارية واقتصادية(إدارة، تسويق، محاسبة... الخ)
249	11	3	0	37	172	26	أخرى(حرفيين، فنيي صيانة، اعمال سكرتارية... الخ)
1323	132	6	2	452	555	176	المجموع

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

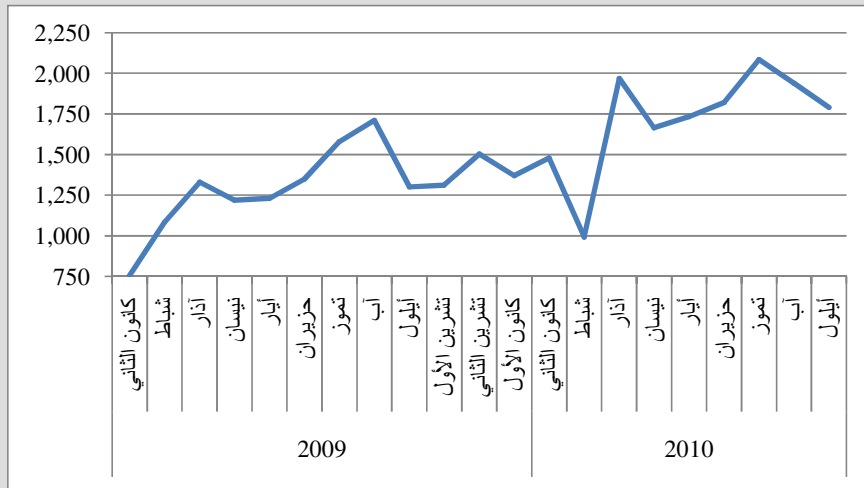
الوظائف المعلن عنها في المجالات الإدارية أعلى من عدد التخصصات الإدارية المطلوبة، ما يشير بطريقة أو بأخرى إلى أن هذه الشواغر لا تقتصر على أصحاب الشهادات الإدارية، بل تتعداها إلى التخصصات الأخرى كتخصصات العلوم الإنسانية مثلاً، وغيرها.

ويمكن الاستنتاج من الجدولين 13 و14 وجود انسجام بين الوظائف المعلن عنها والتخصصات المطلوبة فيما يخص الوظائف التي تحتاج إلى تخصصية عالية كالتخصصات الطبية والصحية. إلا أن العكس يمكن ملاحظته فيما يخص التخصصات الإدارية والاقتصادية، إذ عادة ما تكون عدد

صندوق 2: زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة

شهد إجمالي أعداد السيارات المسجلة في الضفة الغربية ازدياداً ملحوظاً منذ بداية العام 2010. وبحسب بيانات وزارة النقل والمواصلات، ازداد عدد السيارات المسجلة في الضفة الغربية من 123.6 ألف سيارة إلى 139 ألف سيارة خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2010. وهناك اتجاه تصاعدي في أعداد السيارات المسجلة لأول مرة خلال أشهر العام 2010 بلغ أقصاه بتسجيل ألفين سيارة جديدة خلال شهر تموز (أنظر شكل). وتعكس الزيادة في أعداد المركبات (السيارات الخاصة، وسيارات الأجرة، والباصات، والجرارات، والشاحنات، والمقطورات، والدراجات النارية، والمركبات الأخرى)، خاصة المركبات الشخصية، تحسناً في قدرة المواطنين على الشراء. وتكمن مجموعة من الأسباب وراء هذه الزيادات العالية؛ منها: تخفيض ضريبة الشراء على السيارات، الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك، وتحسّن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف.

شكل : أعداد المركبات المستوردة* خلال أشهر العامين 2009 و 2010 في الضفة الغربية



المصدر: وزارة النقل والمواصلات (تشرين الأول 2010). رام الله- فلسطين. بيانات غير منشورة.
*بحسب وزارة النقل والمواصلات، فإن 99% من هذه المركبات قد تم بيعها بالفعل.

✧ تخفيض ضريبة الشراء على المركبات

قام مجلس الوزراء في منتصف شهر شباط من العام الحالي بتخفيض ضريبة الشراء على المركبات في الأراضي الفلسطينية من 75% إلى 50% للمركبات العاملة على الوقود البترولي (البنزين والسولار)، وتخفيضها إلى 30% للمركبات الهجينة، و10% للمركبات الكهربائية الصرفة. وتشير كل من وزارة النقل والمواصلات والإدارة العامة للجمارك والمكوس إلى أن هذا القرار أدى إلى تخفيض مباشر في أسعار المركبات بحوالي 13%³، وهو بالتالي ما عمل على زيادة الطلب على المركبات. ويتضح تأثير إصدار هذا القرار على زيادة الطلب على اقتناء السيارات من خلال بيانات وزارة النقل والمواصلات التي تشير إلى أن أعداد السيارات التي تم تسجيلها لأول مرة خلال الأشهر السبعة اللاحقة لإصدار القرار، تعادل حوالي 83% من أعداد المركبات التي تم تسجيلها خلال كامل سنة 2009.

✧ الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك

وهي الترتيبات التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي منذ بداية العام 2010، والتي تم بموجبها تغيير نظام دفع الجمارك على السيارات المستعملة الواردة عبر إسرائيل. إذ بحسب النظام السابق، كان يجري تقييم

³ مقابلات شخصية التي تم إجراؤها مع كل من د. أكرم عولود (وكيل مساعد في وزارة النقل والمواصلات)، والسيد فؤاد الشوبكي (مدير عام الجمارك والمكوس) في 2010/9/20 و 2010/10/6، على التوالي.

أسعار السيارات المستعملة الداخلة إلى الأراضي الفلسطينية من قبل الطرف الإسرائيلي، ويتبع ذلك قيام المستوردين الفلسطينيين بدفع الجمارك للسلطات الإسرائيلية بناءً على هذا التقييم. ثم تقوم إسرائيل بتحويل قيمة الجمارك إلى السلطة الفلسطينية بعد استقطاع 3% من الجمارك كعمولة لها. وبدلاً عن هذا الترتيب، أصبح بإمكان وزارة المالية الفلسطينية منذ بداية العام تقييم أسعار السيارات المستعملة بنفسها واستلام مبالغ الجمارك من المواطنين مباشرة خلال فترة زمنية معينة. ولقد أتاحت الوزارة للتجار فترة 45 يوم يمكن خلالها دفع الجمارك المستحقة. أما بالنسبة للسيارات الجديدة، فقد تم الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي منذ بداية العام على السماح بدخول المركبات الجديدة المستوردة دون جمارك على اعتبار أنها مركبات للعرض، توضع في المعارض إلى حين بيعها. وقد أتاحت السلطة الوطنية لمستوردي هذه السيارات مرور مدة 6 أشهر قبل تسديد الجمارك. وفي حالات عدم بيعها خلال هذه المدة، أو عدم دفع جمرتها من قبل التاجر، فإنها تعود إلى المخازن.

وقد هذان الترتيبان مزيداً من السهولة في أيدي مستوردي السيارات الفلسطينيين، ما أتاح لهم الفرصة لاستيراد المزيد من السيارات، وبالتالي زيادة المعروض منها في الأسواق. إن العرض الزائد لأنواع مختلفة من السيارات الجديدة والمستعملة هذا بالتجارة إلى المنافسة فيما بينهم والتسابق إلى تقديم عروض شراء سيارات بالتقسيط أو حتى بدون دفعة أولى. ساعد هذا الأمر أيضاً إلى جانب العوامل الأخرى في زيادة الطلب على السيارات.

تحسين التسهيلات الائتمانية التي توفرها المصارف

قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال الأشهر الماضية بإصدار تعليمات تفرض على المصارف بموجبها تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع، وهو الأمر الذي انعكس في زيادة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف محلياً. وفي الآونة الأخيرة، تنوّعت التسهيلات التي تقدمها المصارف، وتعددت كذلك أنواع القروض الشخصية من قروض شراء المنزل، أو تحسينه، وشراء المركبات وغيرها. إن التحسين في قنوات الائتمان المصرفي كان له طبيعة الحال تأثير على قدرة المواطنين على امتلاك السلع المختلفة من ضمنها المركبات.

التوقعات المستقبلية

يغلب على معظم المركبات في الأراضي الفلسطينية أنها مركبات قديمة؛ وهي مركبات تعتمد بشكل رئيسي على الوقود البترولي (من نوع بنزين 96). ولقد توقفت إسرائيل عن تصنيع هذا الوقود منذ بداية شهر تشرين الأول 2010، وبالتالي توقف دخوله إلى الأراضي الفلسطينية. إن عدم توفر بنزين 96 يتوقع أن يسرع ذلك في تحلص الأفراد من المركبات القديمة والاتجاه نحو المركبات الأحدث، خاصة وأن أسعار هذه المركبات قد شهدت انخفاضاً.

إن زيادة أسطول السيارات في الضفة الغربية يتوقع له أن يؤدي إلى الآثار التالية:

- ✧ **الازدحامات المرورية:** إن زيادة أعداد المركبات العاملة على الطرق في الأراضي الفلسطينية في ظل محدودية هذه الطرق (الداخلية منها أو تلك التي تربط المدن والقرى ببعضها)، وانخفاض مستوى بنيتها التحتية سوف يخلق مزيداً من الازدحام والاختناقات المرورية وبالتالي زيادة احتمالية وقوع حوادث وفوضى الطرق.
- ✧ **الأعباء المالية:** إن التزايد المستمر في الاقتراض لتمويل شراء المركبات يمكن أن يؤدي إلى مشكلة مركبة تطال كل من المقترضين والمصارف على حد سواء. فمن جهة، سيزيد ذلك من الأعباء المالية على كاهل المقترضين بسبب تعدد الالتزامات وتزايد حصة أقساط القروض من إجمالي الدخل. ومن جهة ثانية، سيؤدي ذلك في النهاية إلى عزوف المصارف عن تقديم القروض الاستهلاكية في ظل انخفاض قدرة طالبي القروض على توفير الضمان لسدادها. وقد يدفع ذلك بالمصارف باتجاه زيادة عرض القروض الاستثمارية، وهو توجه إيجابي في نشاط المصارف في حصوله، إلا أن الطلب على القروض الاستثمارية يبقى رهناً بتحسين البيئة الاستثمارية والوضع الاقتصادي العام.
- ✧ الانحسار في أعداد الراغبين في الاقتراض (الأثر الأول) إلى تقلص قاعدة المستفيدين المحتملين للتسهيلات الائتمانية التي تعرضها المصارف، مما يضع هذه المصارف في أزمة جديدة لتوظيف أموالها.
- ✧ **التأثيرات البيئية:** والمتمثلة بالتلوث البيئي نتيجة انبعاث الغازات من عوادم المركبات، والتلوث الصوتي (الضوضاء) في ظل عدم وجود قانون خاص بالبيئة ينظم كل من هاتين المسألتين.

3- تطورات المالية العامة

من العام 114 مليون. تم تمويل الجزء الأعظم من هذا العجز عبر الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية، وأدى هذا إلى ارتفاع الدين العام إلى 1,845 مليون دولار (30% من الناتج المحلي الإجمالي).

3-1 خلاصة الموازنة العامة

تشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية، إلى أن حصيلة الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثاني من عام 2010 قد بلغت نحو 455.5 مليون دولار وفق الأساس النقدي. الأمر الذي يشير إلى تزايد إمكانات التحصيل خلال فترة الدراسة بحوالي 1.9% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، وبنحو 28.2% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009. وإذا ما أخذت المنح والمساعدات الخارجية بعين الاعتبار⁴، فإن إجمالي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من عام 2010 تكون قد تزايدت بنحو 21.1% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 54% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، لتصل إلى 795.3 مليون دولار.

وفي المقابل، شهدت النفقات العامة خلال نفس الفترة تزايداً، ولكن بنسب أكبر من تزايد الإيرادات المحلية، حيث ارتفعت النفقات العامة وصافي الاقتراض بنحو 6.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنسبة 14.4% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى حوالي 808.1 مليون دولار. الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وحال دون استدامة الوضع المالي للسلطة الوطنية أو استقراره، حيث ارتفع العجز الجاري خلال الربع الثاني من عام 2010 إلى حوالي 300.1 مليون دولار، وبنسبة 15% قياساً على مستواه في الربع الأول من نفس العام، وبنحو 3.8% عن مستواه في الربع الثاني من

شهد الربع الثاني من عام 2010 مزيداً من الخطوات والجهود في مجال بناء القدرات والإصلاح، انعكست في بعض التحسن في التحصيل الضريبي. إلا أنه، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود للحد من الإنفاق لمواجهة الضغوط الإنفاق لمواجهة شح الموارد المالية الذاتية. ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم تطورات الموازنة الحكومية خلال الربع الثاني من عام 2010 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام.

✧ ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بمقدار ضئيل عن مستواها في الربع الأول، إلى 455 مليون دولار بزيادة أقل من 2%. وجاءت هذه الزيادة أساساً من ارتفاع إيرادات المقاصة وزيادة الإرجاعات الضريبية، وهي تدل على تحسن في التحصيل. إلا أن الإيرادات الضريبية ذاتها شهدت بعض الانخفاض.

✧ ازدادت النفقات الجارية في الربع الثاني بمعدل 6.6%، ووصلت إلى 755 مليون. وجاءت هذه نتيجة زيادة الرواتب والأجور (5.3%)، ونفقات غير الأجور (12.6%).

✧ هذا يعني أن عجز الموازنة قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون (17.6% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الثاني مقارنة مع عجز 261 مليون دولار في الربع الأول.

✧ تم تمويل هذا العجز في الموازنة الجارية بتحويل 317 مليون دولار من المساعدات الخارجية. هذا يعني أن الموازنة الجارية شهدت فائضاً بعد التمويل الخارجي يعادل 17 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام.

✧ بلغ الإنفاق التطويري خلال الربع الثاني 52 مليون دولار، وقامت الدول المانحة بتمويل 22 مليون دولار منه. أي أن العجز في الموازنة التطويرية بلغ 30 مليون دولار. وعند إضافة هذا العجز إلى الفائض في الموازنة الجارية يصبح إجمالي العجز في الموازنة التطويرية والجارية 13 مليون دولار خلال الربع الثاني.

✧ عند إضافة هذا العجز إلى العجز المناظر في الربع الأول يصبح إجمالي العجز الكلي خلال النصف الأول

⁴ تشير البيانات أن المنح والمساعدات الخارجية قد بلغت خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 339.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 62% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، وبنحو 111.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2009.

عام 2009. وانخفض العجز الكلي بعد المنح والمساعدات إلى حوالي 12.9 مليون دولار، مقارنة مع 101.6 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 189.9 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2009. وفيما يلي تحليل لبندود الإيرادات والنفقات خلال الربع الثاني من عام 2010.

جدول 15: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010

مليون دولار

البيان	2010		2009			
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
الإيرادات العامة والمنح (صافي)	795.3	656.9	691.4	1122.3	516.3	620.2
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	455.5	447.1	397.3	453.8	355.3	342.1
الإيرادات المحلية	463.7	448.2	408.4	554.7	359.4	352.6
الإيرادات الضريبية	101.9	116.6	85.4	84.1	60.8	71.2
الإيرادات غير الضريبية ⁽¹⁾	59.9	43.7	45.2	158.6	39.6	40.2
إيرادات مقاصة	301.9	287.9	277.8	312.0	259.0	241.2
ارجاعات ضريبية ⁽²⁾	8.2	1.1	11.1	100.9	4.1	10.5
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	339.8	209.8	294.1	668.5	161.0	278.1
لدعم الموازنة	317.6	207.6	284.2	663.4	148.3	259.0
لدعم المشاريع التطويرية	22.2	2.2	9.9	5.1	12.7	19.1
إجمالي النفقات العامة	808.1	758.5	655.6	1009.0	706.2	734.7
النفقات الجارية، ومنها:	755.5	708.1	597.0	952.2	644.4	726.0
الأجور والرواتب ⁽³⁾	393.8	373.1	251.8	509.0	341.1	321.3
نفقات غير الأجور ⁽⁴⁾	294.1	261.1	264.0	327.9	221.6	328.2
صافي الإقراض	67.7	73.9	81.2	115.3	81.7	76.5
النفقات التطويرية ⁽⁵⁾	52.5	50.4	58.6	56.8	61.8	8.7
ممولة من قبل الخزينة	30.3	48.2	48.7	51.7	49.1	10.4-
ممولة من قبل الدول المانحة	22.2	2.2	9.9	5.1	12.7	19.1
العجز (الفائض) الجاري	300.1-	261.0-	199.7-	498.4-	289.1-	383.9-
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	352.6-	311.4-	258.3-	552.2-	350.9-	392.6-
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	12.9-	101.6-	35.8	113.3-	189.9-	114.5-
التمويل	12.9	101.6	35.8-	113.3-	189.9	114.5
صافي التمويل من المصارف المحلية	23.3	97.7	35.5	175.6-	225.3	90.6
الرصيد المتبقي	10.4-	3.9	71.3-	62.3	35.4-	23.9
الفجوة المالية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

- (1) يتضمن الربع الثالث مبلغ 100 مليون دولار كرخص مزاوله المهنة، تم استلامها في شهر تموز 2009، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.
- (2) تضمنت الارجاعات الضريبية للربع الثالث مبلغ 90 مليون دولار من الارجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز 2009.
- (3) تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدماً. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.
- (4) تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني-أيلول لمعالجة تكرار العد المزدوج بين الالتزام والنفقات النقدية. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.
- (5) في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة.

3-2 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح

الثاني من عام 2009. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة العائدات من ضريبة الخروج التي يدفعها الفلسطينيون وذلك على خلفية تزايد حركة السفر عبر جسر الملك حسين⁵.

وتم استرداد ما قيمته 8.2 مليون دولار خلال الربع الثاني على شكل ارجاعات ضريبية، (بمعدل شهري يعادل نحو 2.7 مليون دولار)، وهو ما يمثل ارتفاعاً كبيراً قياساً على الربع الأول (1.1 مليون دولار، وبمعدل شهري لم يتجاوز 0.4 مليون دولار)، على خلفية تزايد التمويل الخارجي خلال الربع الثاني.

من ناحية أخرى، بلغت إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني حوالي 301.9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 4.9% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 16.6% قياساً على الربع الثاني من عام 2009. ويعزى هذا الارتفاع إلى تدفق السلع إلى قطاع غزة في أعقاب التخفيف الجزئي للحصار المفروض على القطاع من قبل الجانب الإسرائيلي والسماح بدخول بعض السلع، إضافة على تحسن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار بعض المكاسب المحتملة من الرفع الجزئي للحصار المفروض على قطاع غزة، يمكن أن تسهم هذه المكاسب في تقليص حجم عجز الموازنة خلال النصف الثاني من العام. غير أن هذا التقليص يبقى رهينة بحجم البضائع الخاضعة للضريبة التي يسمح الجانب الإسرائيلي بدخولها إلى القطاع عبر الحدود.

بشكل عام، شكلت حصيلة الإيرادات المحلية ما يقارب 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 27.7% في الربع الأول من عام 2010، و22.8% في الربع الثاني من عام 2009. كما شكلت هذه الإيرادات المتحصلة خلال النصف الأول من العام ما نسبته 45% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر الأداء الاقتصادي، وإمكانات التحصيل خلال النصف الثاني من العام بنفس الوتيرة، فمن المتوقع أن تأتي الإيرادات المحلية المتحققة على مدار العام دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 5.4%.

بلغت حصيلة صافي الإيرادات المحلية التي تمكنت الخزينة من تجميعها خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 455.5 مليون دولار (بمتوسط شهري يعادل 151.8 مليون دولار)، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً بنحو 1.9% عن مستواها المتحقق في الربع الأول من نفس العام (447.1 مليون دولار، وبمتوسط شهري يعادل 149 مليون دولار)، وبنحو 28.2% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009. وإذا ما قيست هذه الإيرادات على مستوى النصف الأول من عام 2010، تكون قد سجلت ارتفاعاً بنحو 29.4% عما كانت عليه في النصف الأول من 2009، مستفيدة من جهود الإصلاح الإداري في الدوائر الضريبية، خاصة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة التي تقوم بها وزارة المالية.

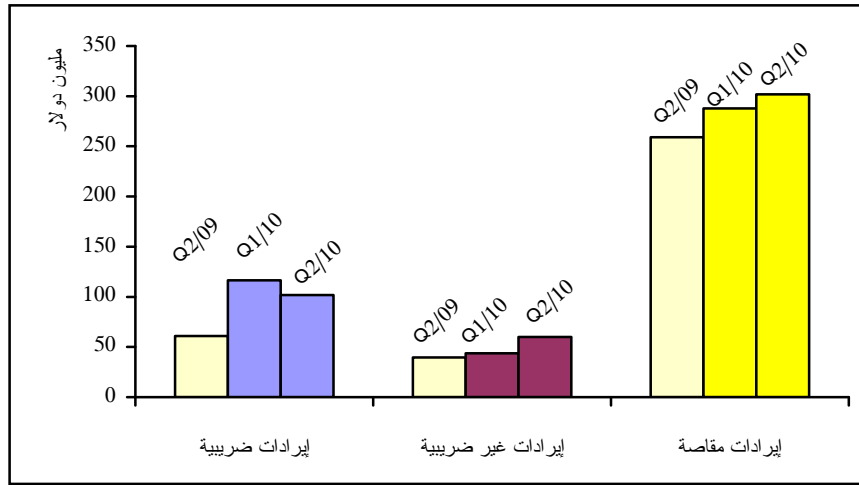
توزعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بين إيرادات ضريبية بنسبة 22% (مقارنة مع 26% في الربع الأول من نفس العام، و16.9% في الربع الثاني من عام 2009) وإيرادات غير ضريبية بنسبة 12.9% (مقارنة مع 9.8% في الربع الأول، و11% في الربع الثاني من عام 2009). في حين استحوذت إيرادات المقاصة على 65.1% من مجمل الإيرادات المحلية (مقارنة مع 64.2% في الربع الأول، و72.1% في الربع الثاني من عام 2009). وتمكنت الإيرادات المحلية الصافية من تغطية نحو 56.4% من النفقات العامة، مقارنة مع 58.9% في الربع الأول من عام 2010، ونحو 50.3% في الربع الثاني من عام 2009.

ومن خلال تحليل بنود الإيرادات المحلية يلاحظ أن الربع الثاني من عام 2010 قد شهد تراجعاً في حصيلة الإيرادات الضريبية إلى حوالي 101.9 مليون دولار، وبنسبة 12.6% قياساً على ما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، مقابل ارتفاع بنحو 67.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009. ويذكر في هذا الشأن، أن الربع الأول من كل سنة غالباً ما يمتاز بتزايد حصيلة ضريبة الدخل مستفيدة من حوافز الخصومات التي تمنح عندما يتم دفع هذا النوع من الضريبة في وقت مبكر.

أما الإيرادات غير الضريبية فقد شهدت خلال الربع الثاني ارتفاعاً إلى حوالي 59.9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 37.1% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، مقابل ارتفاع بنحو 51.3% قياساً عما كانت عليه في الربع

⁵ أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

شكل 2: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: جدول رقم 15.

والمساعدات إلى إجمالي الإيرادات حوالي 42.7%، مقارنة مع 31.9% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 31.2% في الربع الثاني من عام 2009. كما أسهمت هذه الإيرادات في تغطية نحو 42% من النفقات العامة، مقارنة مع 27.7% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 22.8% في الربع الثاني من عام 2009. وعلى الرغم من ذلك فإن تدفق المساعدات كان أقل من المبالغ الموعودة الأمر الذي أدى إلى زيادة الدين العام (انظر الصندوق).

من ناحية أخرى، ساهمت مصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المقدمة من قبل الدول العربية والغربية بدور أساسي في تمويل العجز. فالبيانات المستقاة من وزارة المالية تشير إلى تمكن الخزانة خلال الربع الثاني من عام 2010، من الحصول على مساعدات خارجية بقيمة 339.8 مليون دولار، وهو ما يشكل زيادة بنحو 62% عن مستواها في الربع الأول من نفس العام، وزيادة بحوالي 111% عن الربع الثاني من عام 2009. وقد بلغت نسبة المنح

جدول 16: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول والثاني من 2010

مليون دولار

2010		2009				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
455.5	447.1	397.3	453.8	355.3	342.1	صافي الإيرادات المحلية
57.1	68.1	57.5	40.4	68.8	55.2	النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)
60.3	63.1	66.5	47.7	55.1	47.1	النسبة إلى النفقات الجارية (%)
26.8	27.7	24.9	28.9	22.8	23.5	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
339.8	209.8	294.1	668.5	161.0	278.1	المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)
42.7	31.9	42.5	59.6	31.2	44.8	النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)
42.0	29.3	47.6	69.7	23.0	35.7	النسبة إلى النفقات الجارية (%)
20.0	13.0	18.5	42.6	10.3	19.1	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
795.3	656.9	691.4	1122.3	516.3	620.2	الإيرادات العامة والمنح
105.3	92.8	115.8	117.9	80.1	85.4	النسبة إلى النفقات الجارية (%)
98.4	86.6	105.5	111.2	73.1	84.4	النسبة إلى النفقات العامة (%)
46.7	40.7	43.4	71.6	33.1	42.6	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾

المصدر: جدول رقم (15).

⁽¹⁾ تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (5147/6117=1.2) واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة.

المخصصة لدعم الموازنة و بقيمة 261 مليون دولار. كان البنك الدولي المصدر الأهم والأكبر لهذا الدعم بنسبة 36.6%، و بقيمة 95.4 مليون دولار، توزعت بين منح صندوق ائتمان البنك الدولي (تشارك فيه دول متعددة)، وبرنامج دعم الخدمات الطارئ. تلاه الولايات المتحدة بنسبة 28.7%، و بقيمة 74.8 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي من خلال الآلية الفلسطينية-الأوروبية التي ساهمت بنحو 27.7%، و بقيمة 72.2 مليون دولار. علماً بأن هذه الآلية مخصصة لدعم الرواتب (مدنيين ومقاعدين والشرطة والدفاع المدني)، والحالات الاجتماعية، والخدمات العامة، وتسديد متأخرات القطاع الخاص، إذ حظيت الرواتب بنحو 70.2% من إجمالي المساعدات المقدمة من خلال هذه الآلية، والحالات الاجتماعية بحوالي 17.3%، والخدمات العامة بنحو 12.5%. كما ساهمت فرنسا بنحو 6.1% من المساعدات المقدمة لدعم الخزينة، و بقيمة 15.9 مليون دولار.

وقد خصص الجزء الأكبر من هذا المبلغ (317.6 مليون دولار) لتمويل النفقات الجارية، وكان له الفضل في تمويل نحو 42% من هذه النفقات، مقابل 29.3% في الربع الأول من عام 2010، و حوالي 23% في الربع الثاني من عام 2009. وتم تخصيص مبلغ 22.2 مليون دولار من المنح للمساهمة لتمويل بعض المشاريع التطويرية، مقارنة مع 2.2 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، و حوالي 12.7 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2009.

ساهمت الدول العربية بنحو 18.1% من قيمة المساعدات المخصصة لدعم الموازنة في الربع الثاني من عام 2010، أو ما قيمته 57.5 مليون دولار. وتوزعت هذه المساهمة بين أربعة دول على وجه التحديد، هي: الجزائر بنسبة 45.5%، والسعودية بنحو 26.4%، وقطر بنسبة 17%، ومصر بحوالي 10.8%. وفي المقابل، ساهمت الدول المانحة الغربية بنسبة 81.9% من إجمالي المبالغ

جدول 17: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

البيان	2010		2009		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
دعم الموازنة	207.6	318.5	284.2	663.4	148.3
منح عربية	0.0	57.5	148.9	217.8	21.2
الجزائر		26.3			26.0
مصر		6.2		15.0	2.8
عمان					2.9
المملكة العربية السعودية		15.2		202.8	15.5
الإمارات العربية المتحدة			148.9		25.0
قطر		9.8			
منح دولية	207.6	261.0	135.3	445.7	127.1
الآلية الفلسطينية-الأوروبية	106.4	72.2	54.7	164.0	120.3
البنك الدولي	87.1	95.4	5.9	72.9	3.0
الولايات المتحدة		74.8	74.7	198.5	
دول أخرى	9.9	15.9		10.3	2.7
الهند	9.9				10.1
فرنسا		15.9			27.7
اليونان					2.7
تركيا				10.3	
منح قديمة لصالح الوزارات	4.2	2.7			1.1
التمويل التطويري	2.2	22.2	9.9	5.1	12.7
إجمالي التمويل الخارجي	209.8	340.7	294.1	668.6	161.0

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (7) الدعم الخارجي.

يجب أن تركز بشكل أساسي على النفقات الجارية. أشارت البيانات إلى استحواذ النفقات الجارية على ما يزيد على 93.5% من إجمالي النفقات العامة خلال الربع الأول والثاني من عام 2010 على التوالي، مقارنة مع 91.2% خلال الربع الثاني من عام 2009. كما شكل هذا النوع من الإنفاق حوالي 44.4% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 43.9% في الربع الأول من نفس العام، ونحو 41.3% في الربع الثاني من عام 2009. وقد ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنسبة 6.7% عما كانت عليه في الربع الأول من العام نفسه، ونحو 17.3% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى 755.6 مليون دولار.

إن المتتبع لبنود الإنفاق الجاري يلحظ تبايناً واضحاً في أداء مختلف بنوده، ولعل التباين الأكثر أهمية من منظور السياسة المالية يتمثل في الإنفاق على الأجور والرواتب. وتشير البيانات المتاحة خلال الربع الثاني إلى ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنحو 5.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، ونحو 15.5% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، لترتفع إلى حوالي 393.8 مليون دولار. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن نسبتها من النفقات الجارية قد تراجعت إلى حوالي 52.1%، مقارنة مع 52.7% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 52.9% في الربع الثاني من عام 2009.

ويذكر في هذا الشأن أن الخزينة تسعى جاهدة للبقاء ضمن إطار سياسة التقشف المالي الخاصة بخطة الإصلاح والتنمية، وخاصة في مجال التوظيف في مؤسسات السلطة الفلسطينية. خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفع عدد موظفي القطاع العام بنحو 247 موظفاً فقط، ليصل عددهم إلى 149,827 موظفاً بين مدني وأمني. ذهبت غالبية هذه الزيادة إلى القطاع المدني، ليصل عدد موظفي الخدمة المدنية إلى 86,353 موظفاً، وموظفي الأمن نحو 63,474 موظفاً. وعلى مستوى النصف الأول من العام، ارتفع عدد موظفي القطاع العام بنحو 2101 موظفاً، استوعب 1627 موظفاً منهم في مجال الخدمة المدنية⁶.

وتتميز الدعم الخارجي على مدار الشهور الستة الأولى من العام الحالي بالتذبذب وعدم الاستقرار، وكونه دون المستوى المطلوب. فقد بلغ مجموع ما تم الحصول عليه خلال النصف الأول من عام 2010 حوالي 550 مليون دولار، وفي حال استمرار هذا الدعم على نفس الوتيرة خلال النصف الثاني من العام، فإن إجمالي مبالغ الدعم ستكون دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 40%، الأمر الذي سيؤثر على متطلبات التمويل، وقد يدفع الخزينة إلى التوجه نحو مزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو تزايد تراكم متأخرات المدفوعات.

بشكل عام، أظهرت الشهور الستة الأولى من العام الحالي زيادة في إجمالي الإيرادات العامة (المحلية والأجنبية) على نحو فاق مستوياتها خلال النصف الأول من العام الماضي بحوالي 27.8%. ومع ذلك، لا تزال هذه الإيرادات لا تشكل سوى 37.8% من الأرقام المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر تدفق الإيرادات خلال النصف الثاني من العام على نفس هذه الوتيرة، فمن المتوقع أن تكون حصيلة هذه الإيرادات (المحلية والخارجية) على مدار العام أقل من تلك المستهدفة في الموازنة بنحو 24.4%. الأمر الذي قد يؤثر على الخطط والمشاريع الواردة في مشروع الموازنة.

3-3 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفاعاً بحوالي 6.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، ونحو 14.4% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى 808.1 مليون دولار، ويمتوسط شهري يعادل نحو 269.4 مليون دولار، مقارنة مع متوسط شهري بنحو 252.8 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 235.4 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2009. وشكلت النفقات العامة، بشقيها الاستهلاكي والاستثماري، نحو 47.5% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 47% في الربع الأول من عام 2010، ونحو 45.3% في الربع الثاني من عام 2009.

تستحوذ النفقات الجارية على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة، لذا فإن أية سياسة تهدف إلى ترشيد النفقات

⁶ أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

جدول 18: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

2010		2009				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
755.5	708.1	597.0	952.2	644.4	726.0	النفقات الجارية، ومنها:
93.5	93.4	91.1	94.4	91.2	98.8	النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
44.4	43.9	37.5	60.7	41.3	49.8	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
52.5	50.4	58.6	56.8	61.8	8.7	النفقات التطويرية ⁽³⁾
6.5	6.6	8.9	5.6	8.8	1.2	النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
3.1	3.1	3.7	3.6	4.0	0.6	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
808.1	758.5	655.6	1009.0	706.2	734.7	إجمالي النفقات العامة
47.5	47.0	41.2	64.3	45.3	50.4	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾

المصدر: جدول رقم (15).

⁽¹⁾ تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (5147/6117=1.2) واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة.

يتيح إمكانية استخدام هذه النسبة للتعويض عن جزء من الزيادة في فاتورة الأجور والرواتب، أو لاستخدامها في دفع متأخرات مساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات، أو لدفع بعض المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص.

وفي المقابل، سجل الإنفاق على صافي الإقراض⁷ خلال الربع الثاني من عام 2010 انخفاضاً بحوالي 8.4% قياساً على الربع الأول من عام 2010، وبنحو 17.1% قياساً على الربع الثاني من عام 2009، لينخفض إلى 67.7 مليون دولار، مشكلاً 9% من النفقات الجارية، مقارنة مع حوالي 10.4% في الربع الأول من عام 2010، و12.7% من النفقات الجارية خلال الربع الثاني من عام 2009.

ويأتي هذا الانخفاض في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء صافي الإقراض بشكل كلي. ويذكر أن تقدماً ملحوظاً أحرز في هذا الشأن على مسارين متوازيين⁸: الأول، يتعلق باستهلاك الوقود في محطة توليد الكهرباء، حيث أخذت شركة توزيع الكهرباء في القطاع بتحمل مسؤولية دفعات الوقود وتوريد هذه الدفعات إلى الخزينة من خلال عائداتها.

ورغم ذلك وفي حال استمرار مستويات الإنفاق على الأجور والرواتب خلال النصف الثاني من عام 2010 بنفس وتيرة النصف الأول، فمن المتوقع أن تتجاوز فاتورة الأجور والرواتب لكامل العام تلك المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 34.3%. الأمر الذي يستدعي مزيداً من الضبط لهذا البند بهدف المحافظة على المستويات المستهدفة في الموازنة.

كما سجلت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) خلال الربع الثاني من 2010 ارتفاعاً بنسبة 12.6% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 32.7% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، لترتفع إلى 294.1 مليون دولار، مشكلة 38.9% من النفقات الجارية، مقارنة مع 36.9% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 34.4% في الربع الثاني من عام 2009. وارتبط معظم هذه الزيادة بزيادة الدعم الخارجي للموازنة، الذي حول جزء كبير منه إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وإلى خدمة الدين العام والأمن والنظام العام.

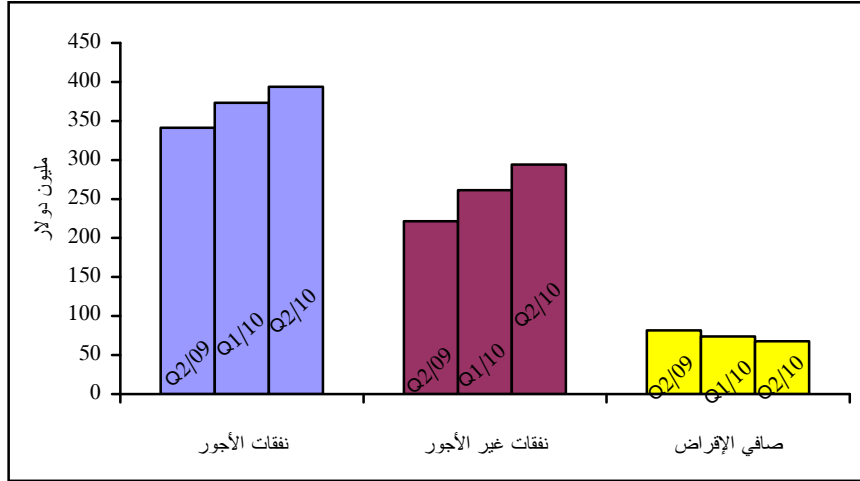
⁷ يمثل المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة، لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر من خلال المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية من خلال الخصم من مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية لدى إسرائيل.

⁸ أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

وبإسقاط مستويات الإنفاق على غير الأجور على مستوى العام ككل على افتراض بقائها بنفس وتيرة النصف الأول من العام، من المتوقع أن يأتي الإنفاق على هذا البند دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 2.7%، الأمر الذي

والثاني، يتعلق بزيادة عمليات التحصيل الخاصة بفاتورة الكهرباء من قبل البلديات في الضفة الغربية، وذلك بتزايد التحصيل وتقليص حجم صافي الإقراض. استخدام عدادات الدفع المسبق، الهادفة تعزيز عمليات

شكل 3: هيكل النفقات الجارية



المصدر: جدول رقم (15).

نسبته 3.1% من مجمل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربعين الأول والثاني من عام 2010 على التوالي، مقارنة مع 4% في الربع الثاني من عام 2009.

بشكل عام، أظهرت الشهور الستة الأولى من العام الحالي زيادة في إجمالي الإنفاق فاقت مستوياتها خلال النصف الأول من العام الماضي بنحو 8.7%. ومع ذلك، لا تزال هذه النفقات تشكل نحو 42% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر الإنفاق خلال النصف الثاني من العام على نفس هذه الوتيرة، فمن المتوقع أن تكون النفقات الفعلية على مدار العام أقل من تلك المستهدفة في الموازنة بنحو 18%. وبذلك تكون الخزينة قد نجحت في محاولاتها الرامية إلى ترشيد النفقات العامة، وإعادة وضع المالية إلى مسارها الصحيح، آخذين بعين الاعتبار أن لا يؤثر ذلك على الخطط والمشاريع الواردة في مشروع الموازنة.

3-4 الفائض (العجز) المالي

انعكس التباين في وتيرة تزايد كل من النفقات الجارية والإيرادات المحلية (6.7% للنفقات الجارية، مقابل 1.9% للإيرادات الجارية)، على العجز في الموازنة الجارية. فقد

من ناحية أخرى، شهدت النفقات التطويرية خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفاعاً بنحو 4.2% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010. وبالرغم من ذلك، فقد تراجعت بنحو 15% قياساً على الربع الثاني من عام 2009، لتبلغ 52.5 مليون دولار. وقد تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة إلى 6.5%، مقارنة مع 6.6% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 8.8% في الربع الثاني من عام 2009.

ويرتبط جزء من هذا التزايد بزيادة التمويل الخارجي المقدم للمشاريع التطويرية، الذي ساهم بحوالي 42.3% من مجمل الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الثاني من عام 2010، مقارنة مع 4.4% في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 20.6% خلال الربع الثاني من عام 2009.

يذكر في هذا الشأن، أن الإنفاق التطويري إذا ما استمر خلال النصف الثاني من العام على نفس وتيرة النصف الأول، فمن المتوقع أن يشكل مجمل هذا الإنفاق على مدار العام حوالي 55% من المبالغ المستهدفة في الموازنة، الأمر الذي سيتسبب في مزيد من التأثيرات السلبية على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن الإنفاق التطويري الفعلي لم تتجاوز

20.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 16.3% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 22.5% في الربع المناظر من عام 2009.

غير أن الدعم الخارجي الذي حصلت عليه الخزينة خلال الربع الثاني من عام 2010 قد أسهم في تقليص هذا العجز إلى 12.9 مليون دولار، مقارنة بعجز بلغ 101.6 و 189.9 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، والربع الثاني من عام 2009 على التوالي. وبذلك فقد شكل هذا العجز ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2010، مقارنة مع عجز بنحو 6.3% في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 12.2% في الربع الثاني من عام 2009.

ارتفع العجز الجاري خلال الربع الثاني بنحو 15% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، مقابل ارتفاع بحوالي 3.8% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، ليصل إلى 300.1 مليون دولار، مشكلاً نحو 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 16.2% في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 18.5% في الربع المناظر من عام 2009.

كما ارتفع العجز الكلي (الإففاق الجاري والتطويري) قبل المنح والمساعدات خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 13.2% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 0.5% عما كان عليه في الربع الثاني من عام 2009، ليصل إلى 352.6 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته

جدول 19: مؤشرات العجز المالي والتمويل خلال عامي 2009 و 2010

(مليون دولار)

2010		2009				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
300.1-	261.0-	199.7-	498.4-	289.1-	383.9-	العجز (الفائض) الجاري
	16.2-	12.5-	31.8-	18.5-	26.4-	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
352.6-	311.4-	258.3-	552.2-	350.9-	392.6-	العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)
	16.3-	16.2-	35.5-	22.5-	27.0-	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
12.9-	101.6-	35.8	113.3-	189.9-	114.5-	العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات
	6.3-	2.2	7.2-	12.2-	7.9-	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ⁽¹⁾
12.9	101.6	35.8-	113.3-	189.9	114.5	التمويل
23.3	97.7	35.5	175.6-	225.3	90.6	صافي التمويل من المصارف المحلية
10.4-	3.9	71.3-	62.3	35.4-	23.9	الرصيد المتبقي
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الفجوة المالية

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (3) العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي).
⁽¹⁾ تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معامل 1.2، الذي تم التوصل إليه من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 (6,117 مليون دولار) على الناتج الحقيقي لنفس العام (5,147 مليون دولار). كما تم اعتبار هذا المعامل على أنه ثابت خلال الأرباع قيد الدراسة.

3-5 الدين العام

مع نقص موارد التمويل الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من جهة، وتزايد الضغوط الإنفاقية من جهة ثانية، اضطرت الحكومة إلى الاعتماد بشكل متزايد على المصادر البديلة لسد هذه الثغرة، كالاقتراض الداخلي والخارجي على حد سواء. والجدير بالذكر أن المعونات الخارجية تساهم بشكل كبير في تقليص الفجوة بين مصادر التمويل والإنفاق.

وفي سبيل تمويل هذا العجز (12.9 مليون دولار) لجأت الخزينة إلى النظام المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه من قروض وجاري مدين خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 23.3 مليون دولار. استخدمت في تسديد هذا العجز، والباقي استخدم لتسديد بعض متأخرات المدفوعات والإرجاعات الضريبية.

كما تراجعت مساهمة القروض الثنائية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 2.2% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، لتتخفف إلى 161.1 مليون دولار، شاركت فيها كل من أسبانيا بحوالي 57.7%، وإيطاليا بنسبة 17.1%، والسويد بنحو 14.3%، واليونان بنسبة 8%، والصين بحوالي 2.9%.

في المقابل، ارتفعت مساهمة المؤسسات الدولية والإقليمية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 0.4% عما كانت عليه في الربع الأول، لتصل إلى 353.1 مليون دولار، موزعة بين البنك الدولي بنسبة 86.6%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 7.2%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.2%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%.

بشكل عام، شكلت الزيادة التي طرأت على الدين العام في الربع الثاني نحو 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 22% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، وما يزيد على 7% من الإيرادات المحلية للربع الثاني من عام 2010. وأضافت عيئاً إضافياً على المواطن الفلسطيني. كما بلغت خدمة إجمالي الدين العام خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 1.9 مليون دولار.

3-6 التطورات المؤسسية

يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى تطورين أساسيين في مجال بناء القدرات والإصلاح، تمثل الأول منها في أنه وللمرة الأولى يتم تضمين البيانات المالية الشهرية جدول شامل ومفصل حول الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. أما التطور الثاني فيتمثل في الموافقة على خطة عمل لإصلاح المعاشات التقاعدية العامة من قبل مجلس الوزراء. وتهدف هذه الخطة إلى تقليل الالتزامات قصيرة الأجل للمعاشات التقاعدية، وبالتالي توفير بعض الموارد لوزارة المالية، وضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى المتوسط. كما تتضمن هذه الخطة جملة من الإصلاحات، بما في ذلك إلغاء التقاعد المبكر، ورفع سن التقاعد تدريجياً.

خلال الربع الثاني من عام 2010، ارتفع الرصيد القائم من الدين العام بنحو 1.8% عما كان عليه في نهاية الربع الأول من عام 2010، ليصل إلى حوالي 1,845 مليون دولار، توزع بين دين داخلي بنسبة 42.3% (مقارنة مع 41.1% في الربع الأول من نفس العام) ودين خارجي بنسبة 57.7% (مقارنة مع 58.9% خلال نفس فترة المقارنة).

فقد ارتفع الدين المحلي خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 4.7% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، ليصل إلى 780.7 مليون دولار. ساهمت المصارف المحلية بحوالي 86.8% من هذا الدين (مقارنة مع 84.6% في الربع الأول)، وبقيمة 677.3 مليون دولار⁹، على خلفية تزايدها في الربع الثاني بحوالي 12.3%. وتوزع دين الجهاز المصرفي بين قروض بنسبة 63.9%، وجاري مدين بنسبة 36.1%. كما ساهمت هيئة البترول بحوالي 12.2%، مقارنة مع 14.4% في الربع الأول من العام، في حين بقيت مساهمة المؤسسات العامة الأخرى في حدود 1% من إجمالي الدين المحلي خلال فترة المقارنة.

في المقابل، طرأ تراجع طفيف بنحو 0.3% على الرصيد القائم من الدين الخارجي خلال الربع الثاني من عام 2010 مقارنة بما كان عليه في الربع الأول من نفس العام. وبذلك انخفض الدين الخارجي إلى 1,065 مليون دولار. توزع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.7%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33.2%، وقروض ثنائية بنحو 15.1%.

وشهد الربع الثاني من عام 2010 تراجعاً طفيفاً بنحو 0.1% في مساهمة المؤسسات المالية العربية مقارنة مع ما كان عليه الوضع في الربع الأول من نفس العام، لتتخفف مساهمتها في الدين الخارجي إلى 550.3 مليون دولار، توزعت بين كل من صندوق الأقصى بنحو 80.7%، والصندوق العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 10%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.3%.

⁹ استناداً إلى بيانات الميزانية المجمع للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ارتفعت مديونية القطاع العام الفلسطيني من المصارف بحوالي 186.8 مليون دولار، ليصل الرصيد القائم إلى حوالي 824.2 مليون دولار، منه 612.6 مليون دولار للسلطة الفلسطينية. هذا التباين في البيانات الواردة من وزارة المالية عن بيانات المصارف قد يكون بسبب اختلاف وقت التسجيل أو منهجية التسجيل ودرجة الشمول، أو إلى هذه العوامل مجتمعة.

جدول 20: الدين العام خلال عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2009	الربع الأول *2010	الربع الثاني 2010
الدين العام الداخلي	644.79	745.43	780.69
المصارف المحلية	561.15	630.40	677.26
قروض	304.20	411.68	432.63
جاري مدين	256.95	218.72	244.63
هيئة البترول	78.37	106.99	95.50
المؤسسات العامة الأخرى ⁽¹⁾	5.27	8.04	7.63
الضمانات	0.80	15.55	14.94
الدين العام الخارجي	1086.93	1067.55	1064.60
المؤسسات المالية العربية	551.22	550.98	550.33
صندوق الأقصى ⁽²⁾ ⁽³⁾	444.09	444.09	444.09
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.71	54.38	54.78
البنك الإسلامي للتنمية ⁽³⁾	52.42	52.51	51.46
المؤسسات الدولية والإقليمية	370.58	351.81	353.14
البنك الدولي ⁽⁴⁾	308.22	305.95	305.91
بنك الاستثمار الأوروبي ⁽³⁾	41.51	25.23	25.53
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.65	3.38	3.31
الأوبك ⁽²⁾	17.20	17.25	18.39
القروض الثنائية	165.13	164.76	161.13
اليونان	12.85	12.85	12.85
أستراليا ⁽²⁾	92.95	92.95	92.95
إيطاليا ⁽⁴⁾	29.75	29.67	27.53
الصين ⁽²⁾	4.77	4.77	4.81
السويد ⁽²⁾	24.81	24.52	22.99
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	1,731.72	1,812.98	1,845.29

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي).
* تمثل بيانات شهر نيسان 2010.

(1) قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

(2) معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.

(3) تتضمن ضمانات القروض.

(4) تتضمن الإقراض.

صندوق 3: الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية

حذرت مصادر رسمية فلسطينية ودولية من الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم لدعم الموازنة. ففي شهر آب من هذا العام أكد د.سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني، و د.غسان الخطيب الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، وأوسكار نارنكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، أن السلطة ستواجه أزمة سيولة خطيرة في حال عدم تسديد الجهات المانحة التزاماتها للخزينة الفلسطينية¹⁰.

تشير بيانات وزارة المالية إلى أن عجز الموازنة خلال النصف الأول من العام 2010 بلغ 114 مليون دولار (انظر الجدول رقم 19). يعود ذلك إلى سببين. أولاً، انخفاض الدعم الخارجي للموازنة عن الالتزامات التي تعهدت الدول المانحة بدفعها لنفس الفترة. ثانياً، زيادة الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات الفعلية والمقدرة. لا تكمن الخطورة في العجز بحد ذاته فحسب، وإنما تكمن أيضاً في أن عدداً من المانحين¹¹ دفعوا الالتزامات المستحقة عليهم في النصف الثاني من العام خلال النصف الأول بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية.

التزمت الدول العربية بدفع ما لا يقل عن 55 مليون دولار شهرياً خلال العام 2010. يشكل هذا المبلغ 53% من مجموع الالتزامات الشهرية لدعم الموازنة، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أن مجموع الدفعات التي تلقتها الموازنة فعلياً من هذه الدول خلال الأشهر الستة الأولى من العام لم تتعد حاجز 60 مليون دولار (من مبلغ مستحق يعادل 330 مليون دولار)¹².

تكون الدول العربية عادة في مقدمة مساهمي الموازنة الفلسطينية، إلا أنها لم تسدد ما عليها من التزامات خلال النصف الأول من العام 2010. فقد دعمت الدول العربية الموازنة بقيمة 445 مليون دولار و 461 مليون دولار في عامي 2008 و 2009 التوالي. في تلك الفترة كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على رأس الدول المانحة، حيث دفعت الأولى 241 مليون دولار خلال العام 2009 مقابل 30 مليون دولار فقط خلال النصف الأول من 2010. كما أن الإمارات العربية المتحدة ساهمت بمبلغ 173 مليون دولار خلال عام 2009 في حين لم تساهم بأي مبلغ خلال النصف الأول من 2010.

أدى تأخر تسديد الدول المانحة لالتزاماتها إلى زيادة اقتراض السلطة الوطنية من البنوك التجارية، وبالتالي إلى زيادة الدين العام المحلي. فقد اقترضت السلطة الوطنية من المصارف مبلغ 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2010، بحيث وصل المبلغ الإجمالي للدين من المصارف المحلية إلى 665 مليون دولار. يذكر أن السلطة الفلسطينية عملت على تسديد جزء من الدين العام المستحق للبنوك عند تسديد 226 مليون دولار خلال 2008¹³، إلا أنه عاد للتراكم بعد اقتراض السلطة 175 مليون دولار في عام 2009 و 121 مليون دولار خلال النصف الأول من 2010¹⁴.

تحاول الحكومة الفلسطينية تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، وقد وضعت من ضمن أهدافها تقليص المساعدات إلى مليار دولار في العام 2011، مقارنة بمبلغ 1.2 مليار دولار في 2010 و 1.8 مليار دولار في 2008. كما صرّح رئيس الوزراء سلام فياض أن الهدف متوسط الأمد يكمن في إنهاء الاعتماد على المساعدات الخارجية في النفقات الجارية بشكل كامل¹⁵.

4- القطاع المصرفي¹⁶

يمكن تلخيص أهم التطورات التي حدثت على جانبي الأصول والخصوم للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، نهاية الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام على النحو التالي:

- ✧ تراجع صافي موجودات المصارف بنسبة 3%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 4.7%.
- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية بأكثر من 3%.
- ✧ تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 12%.

¹¹ الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج، والاتحاد الأوروبي (الآلية الأوروبية). المصدر أعلاه

¹² يضاف إلى هذا المبلغ 50 مليون دولار دفعتها الكويت ولكن من خلال مساهماتها في البنك الدولي، يظهر هذا المبلغ في الجدول تحت مساهمات البنك الدولي في شهر أيار.

¹³ http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0..contentMDK:22577191~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607_00.html?cid=ISG_E_WBWeeklyUpdate_NL

¹⁴ http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table1_arb_4.pdf

¹⁵ http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table1_arb.pdf

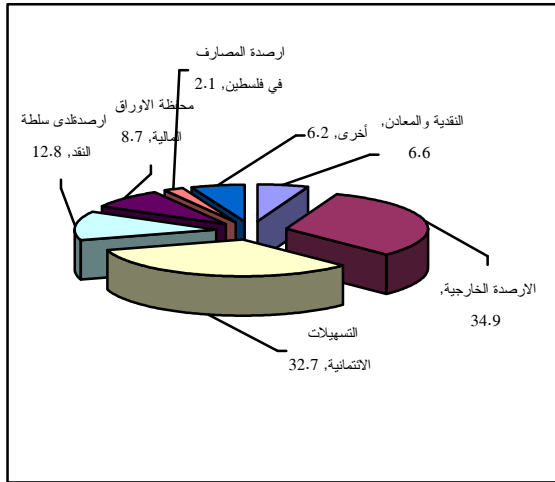
¹⁶ <http://www.alquds.com/node/283774>

البيانات الواردة في هذه الجزئية هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

هذا التراجع ليعكس انخفاض معظم البنود الرئيسية في جانب الموجودات من الميزانية المجمعة للمصارف.

فقد تراجع بند الأوراق النقدية والمسكوكات بنسبة 15.6% نهاية الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام، كذلك تراجعت الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة. إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن التراجع في هذا البند (الأرصدة الخارجية) يتماشى مع توجهات سلطة النقد التي طلبت من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بضرورة خفض هذه الأرصدة. كذلك تراجعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 12% خلال نفس فترة المقارنة. وفي المقابل شهد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً بنسبة 3% نهاية الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول من نفس العام.

شكل 5: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني 2010



وعند توزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين الخاص والعام نهاية الربع الثاني من العام، يلاحظ تراجع حصة التسهيلات المقدمة للقطاع العام لصالح تلك المقدمة للقطاع الخاص. إذ بينما كانت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام من إجمالي التسهيلات الائتمانية 33.6% نهاية الربع الأول من العام تراجعت تلك النسبة لتصبح 31.9% نهاية الربع الثاني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم تسهيلات القطاع العام هي في الأساس تسهيلات للسلطة الوطنية الفلسطينية، في حين لا تشكل التسهيلات الممنوحة للسلطات المحلية

أما في جانب الخصوم:

✧ تراجع ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) بنسبة 1.8%.

✧ تراجع حقوق الملكية بنسبة 2.1%.

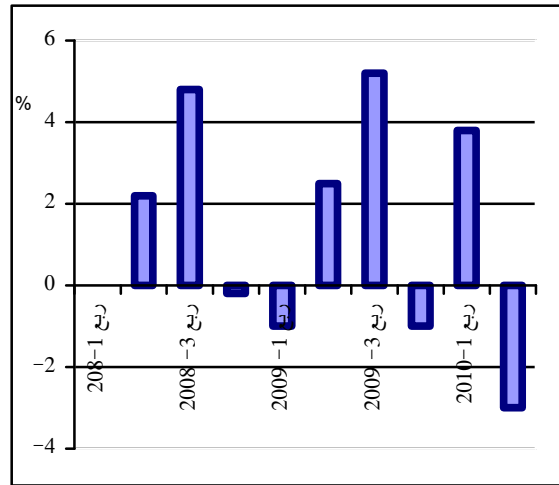
✧ تراجع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 30.3%

4-1 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

جانب الموجودات

شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تراجعاً نهاية الربع الثاني من العام 2010 بنسبة 3%، بالمقارنة مع نهاية الربع الأول من العام نفسه. وجاء

شكل 4 نسبة النمو في موجودات المصارف

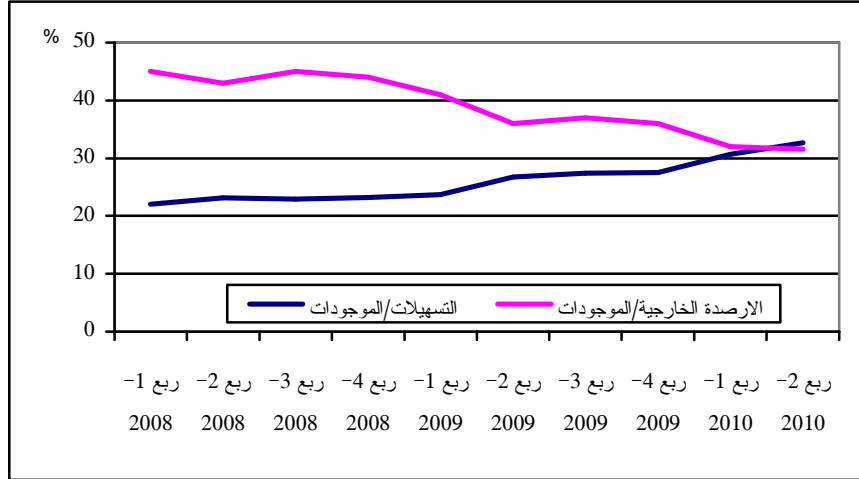


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

ويلاحظ أن بند التسهيلات الائتمانية قد تجاوز للمرة الأولى بند الأرصدة الخارجية للمصارف، وبذلك أصبحت التسهيلات الائتمانية المباشرة هي المكون الأكبر لموجودات المصارف، مشكلة ما نسبته 32.7% من تلك الموجودات في حين شكلت الأرصدة الخارجية ما نسبته 31.6% منها. وفي ذلك إشارة واضحة إلى وجود علاقة عكسية ما بين هذين البندين اللذين يشكلان مجتمعين نحو ثلثي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويظهر ذلك بوضوح في الشكل المبين أدناه.

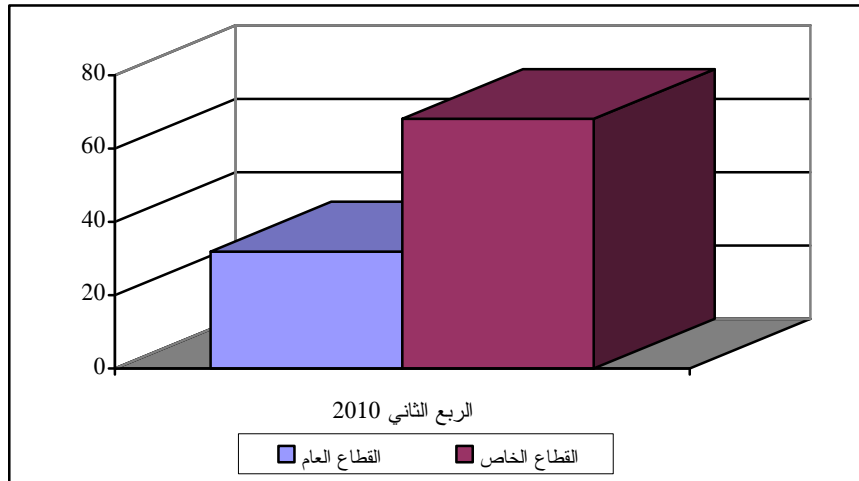
ومؤسسات القطاع العام الأخرى سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تسهيلات القطاع العام الفلسطيني. وقد يكون لتذبذب المساعدات الخارجية أثر في عدم استقرار نسب التوزيع في التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص.

شكل 6: التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثاني 2010

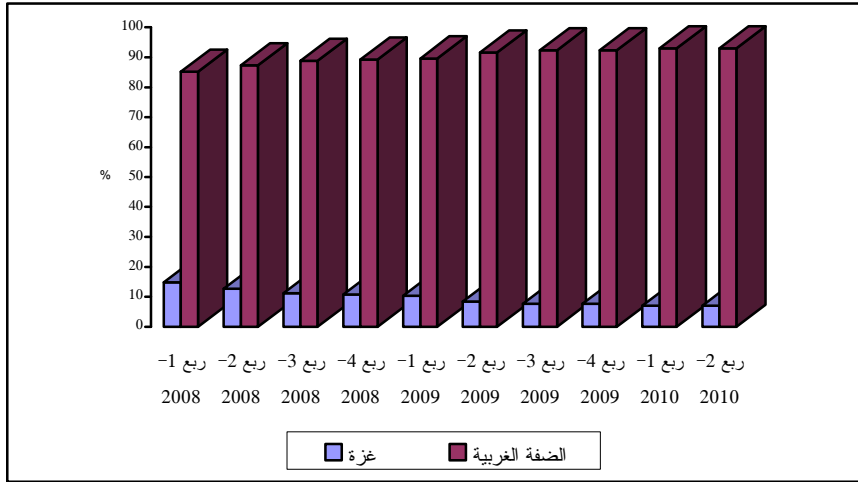


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف.

من العام. وهذه تعكس بصورة جلية مقدار التراجع في حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات، حيث كانت هذه النسبة تزيد على 10% بداية العام 2009.

توزعت التسهيلات الائتمانية فيما بين المحافظات الفلسطينية نهاية الربع الثاني بنسبة 93% للضفة الغربية، و7% لقطاع غزة، وهي نفس النسبة التي كانت قائمة نهاية الربع الأول

شكل 8: التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للفترة من الربع الأول 2008 - الربع الأول 2010

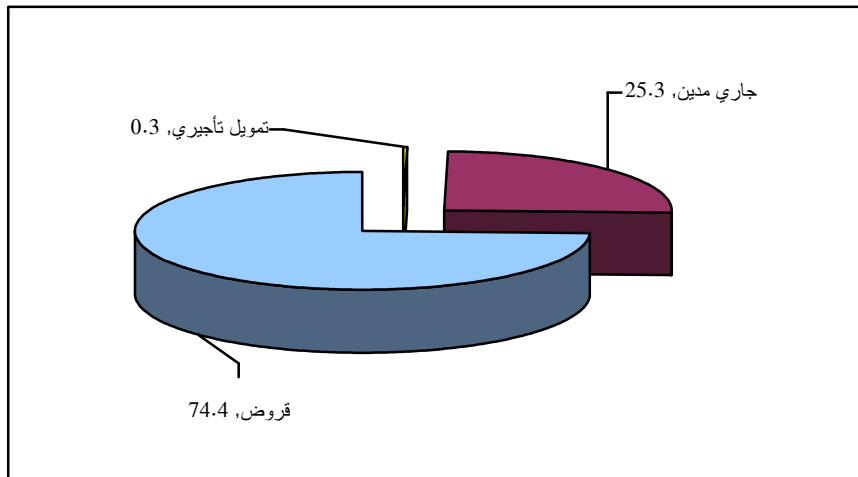


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

استمر التغيير على هيكلية التسهيلات الائتمانية من حيث النوع، إذ ارتفعت حصة القروض على حساب حصتي الجاري مدين والتمويل التأجيري. وفي نهاية الربع الثاني من العام شكلت القروض ما نسبته 72.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، في حين لم تتجاوز تسهيلات الجاري مدين 26.8%، ونسبة ضئيلة (0.3%) للتمويل التأجيري.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية تضم أيضاً التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية. مما يجعل هذه الحصة تبدو أكبر من حجمها الفعلي. إذ إنه وفي حال استثناء تلك التسهيلات (التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية + التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين) من حصة الضفة الغربية، فإن الحصة بالكاد تصل إلى 60% من إجمالي التسهيلات المقدمة من المصارف.

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع نهاية الربع الثاني 2010

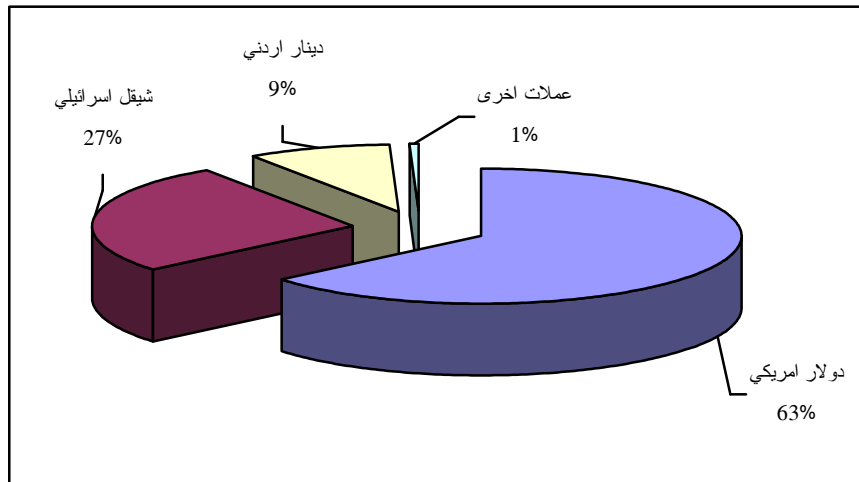


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

التسهيلات المقدمة بعملة الدينار الأردني نحو 8.9%. أما نصيب العملات الأخرى فلا يزال منخفض للغاية ودون نسبة 0.5%.

استمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الأراضي الفلسطينية، إذ وصلت إلى 64% في نهاية الربع الثاني من العام. أما نسبة التسهيلات بعملة الشيكال الإسرائيلي فبلغت نحو 26.6%. وبلغت نسبة

شكل 10: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة نهاية الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 21: توزيع محافظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثاني 2008-الربع الثاني 2010

مليون دولار

2010		2009			2008				بيان الميزانية
الربع الثاني*	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
حسب التوزيع الجغرافي									
2402.8	2408	2061.2	2087.3	1924.2	1650.7	1625.5	1603.1	1509.1	الضفة الغربية*
185.0	178.5	172.7	173.6	175.5	192.2	202.7	204.4	237.6	قطاع غزة
حسب الجهة المستفيدة									
824.7	870.1	637.4	722.2	748.8	581.6	532.7	544.8	511.3	قطاع عام
1712.5	1662.4	1448.6	1365.2	1216.2	1123.2	1165.9	1129.6	1140.5	قطاع خاص مقيم
50.6	54	147.9	151.0	134.7	138.1	129.6	133.1	95.3	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع التسهيلات									
1885.9	1873.6	1566.8	1500.2	1338.9	1159.0	1114.2	1109.2	1066.5	قروض
694.0	705.1	659.3	753.3	750.7	673.6	703.7	687.8	669.3	جاري مدين
7.9	7.9	7.8	7.5	10.2	10.3	10.3	10.5	10.8	تمويل تأجيري
حسب نوع العملة									
1656.8	1602.4	1427.4	1388.6	1301.7	1225.9	1190.2	1163.1	1117.7	دولار أمريكي
229.7	220.9	218.0	208.5	200.3	142.5	147.5	146.2	151.1	دينار أردني
688.5	753.4	579.0	650.7	582.7	460.6	474.3	483.9	463.1	شيقل إسراييلي
12.8	9.8	9.5	13.1	15.0	13.8	16.2	14.3	14.7	عملات أخرى

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

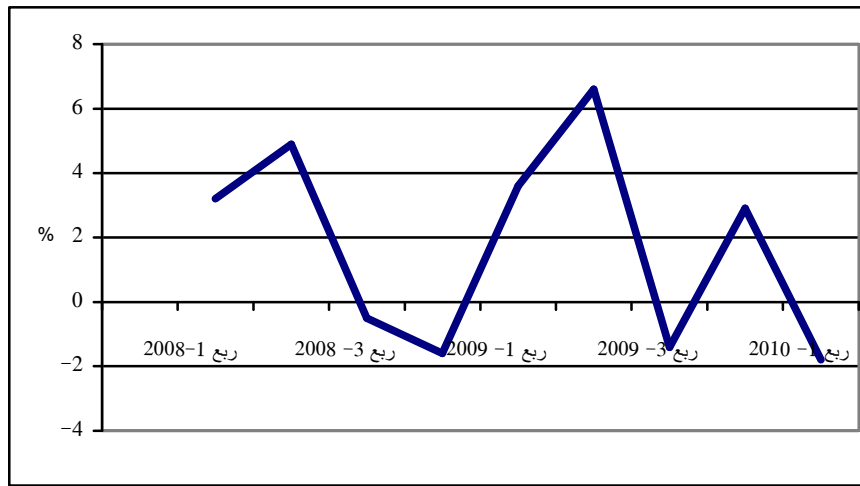
** البيانات لغاية الربع الأول 2010 تعكس إجمالي التسهيلات (التسهيلات+المخصصات) بينما الربع الثاني 2010 يظهر صافي التسهيلات فقط.

جانب المطلوبات

المجمعة، والتي قد يكون مصدرها بعض التغيرات الموسمية. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البند يشهد مثل هذه التذبذبات بين الفينة والأخرى كما هو موضح في الشكل أدناه، إلا أنه يتجه إلى الارتفاع بوجه عام عبر السنوات.

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى حدوث تراجع بنسبة 1.8% على ودائع الجمهور نهاية الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع نهاية الربع السابق. وهذا من التباينات الاعتيادية التي تحدث بين الفينة والأخرى على بعض بنود الميزانية

شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008-الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

من خلال المقارنة مع ما كان عليه الحال في الربع السابق، حيث كانت نسبة مشاركة قطاع غزة حوالي 13.9%.

يشار إلى أن التطورات السياسية والاقتصادية في قطاع غزة السائدة منذ عدة سنوات تؤثر سلباً على مجمل المؤشرات المصرفية في قطاع غزة. وعند مقارنة نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية إلى ودائع الجمهور في الضفة الغربية، مع مثيلتها في قطاع غزة يظهر تفاوتاً، إذ بلغت النسبة في الضفة الغربية 29% مقارنة مع 22% لقطاع غزة¹⁷.

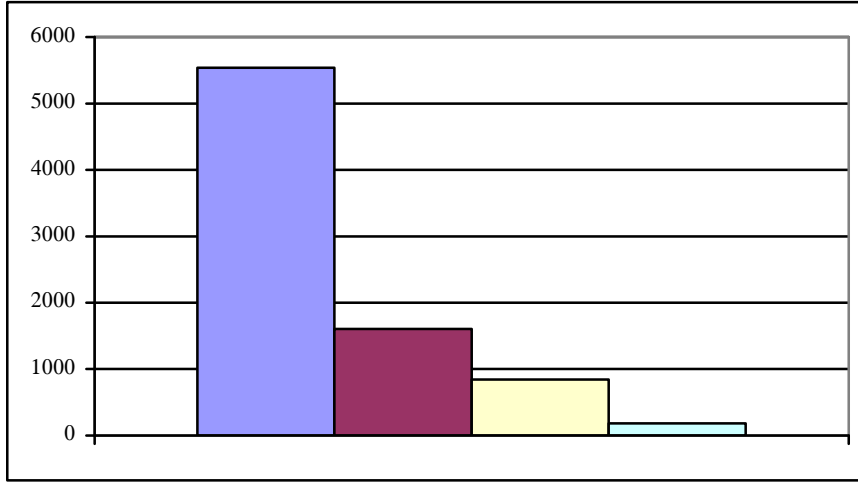
شكلت ودائع الجمهور ما نسبته 80.6% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2010، مسجلة بذلك زيادة في حصتها بما يقرب من 2 نقطة مئوية بالمقارنة مع نهاية الربع السابق. ويتوزع هذه الودائع ما بين القطاعين العام والخاص، يتبين ثبات هذه النسبة عند حدودها المعتادة، نحو 90% من إجمالي ودائع الجمهور للقطاع الخاص، وحوالي 10% للقطاع العام. وتتقسم ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين وأخرى لغير المقيمين، إلا أن ودائع غير المقيمين لا تتجاوز نسبة 6.9% من إجمالي ودائع الجمهور.

وتوزعت هذه الودائع فيما بين المحافظات الفلسطينية بنسب 86.8% للضفة الغربية و13.2% لقطاع غزة في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وتعكس هذه النسب استمرار تراجع حصة قطاع غزة لصالح الضفة الغربية، ويظهر ذلك

¹⁷ هذه النسبة لا تتضمن التسهيلات الممنوحة للقطاع العام الفلسطيني، والتي تحتسب عادة على أنها تسهيلات ممنوحة في الضفة الغربية.

شكل 12: قيمة التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2010.

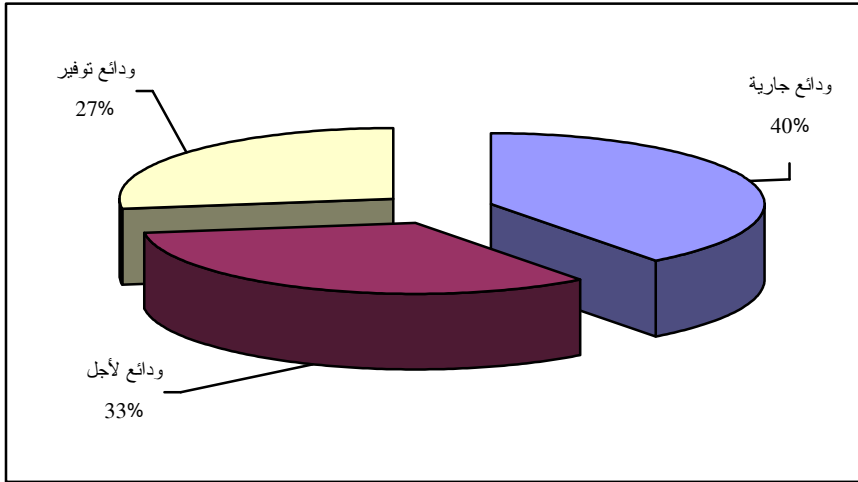
(مليون دولار أمريكي)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وبتوزيع وودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، يتبين أن نحو 39.8% منها هي وودائع جارية تحت الطلب، و33.1% تحت الطلب قد ارتفعت بنحو نقطة مئوية واحدة عما كانت عليه في الربع السابق على حساب أنواع الإيداع الأخرى. وودائع لأجل، و27.1% وودائع توفير. وبذلك تكون الودائع

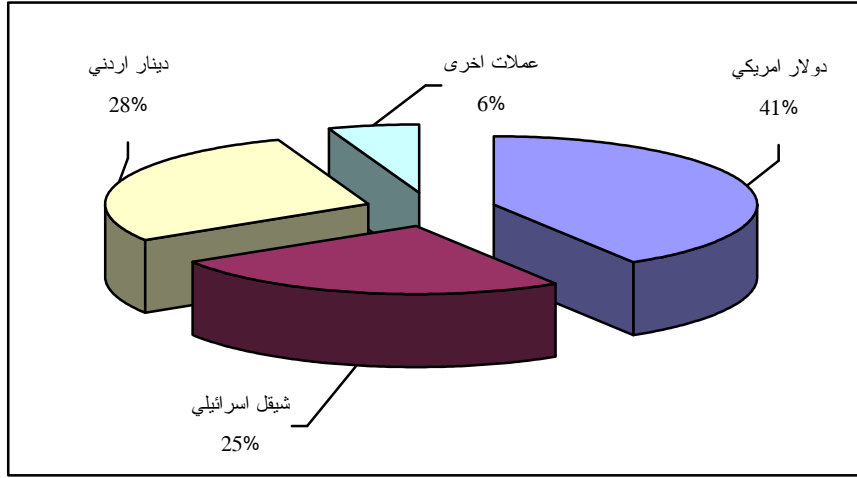
شكل 13: توزيع وودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وفي نهاية الربع الثاني تباين توزيع إجمالي وودائع الجمهور بحسب نوع عملة الإيداع، فبينما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على 41% منها، بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي 28.2%، و25.2% على التوالي، و5.5% للعملة الأخرى. وهي نسب قريبة لتلك التي كانت سائدة نهاية الربع السابق.

شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الثاني-2010

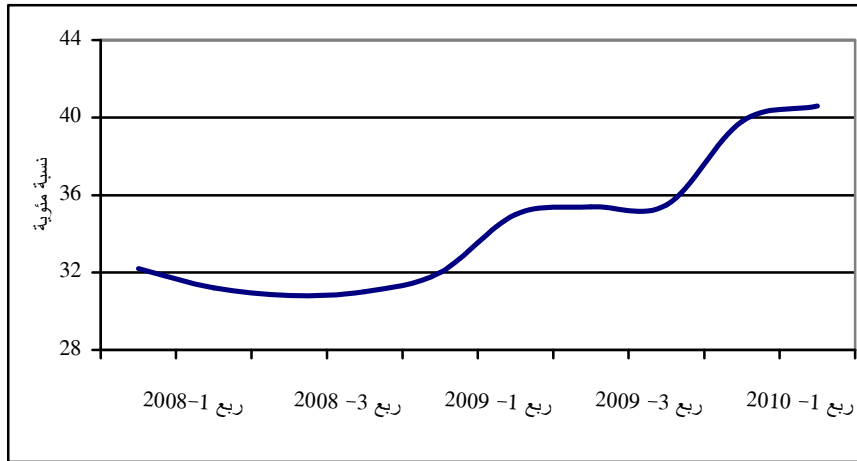


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

نهاية الربع الثاني. ويعكس هذا الارتفاع نجاح سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض أرصدة المصارف الخارجية وزيادة نسبة الائتمان المحلي.

أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، فقد شهدت تحسنا ملحوظا مع نهاية الربع الثاني من العام 2010، مقارنة مع نهاية الربع السابق. وتمثل ذلك التحسن بارتفاع النسبة من 39.8% نهاية الربع الأول إلى 40.6%

شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008- الربع الأول 2010

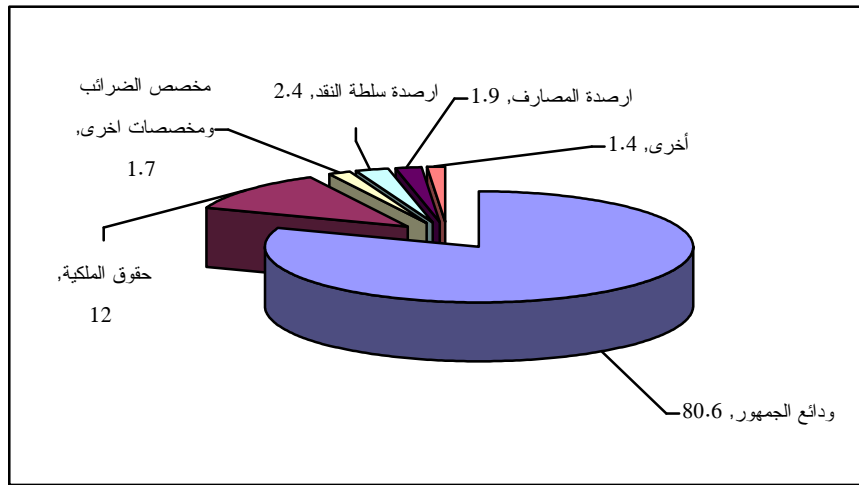


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمع للمصارف.

وشهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف تراجعاً ملحوظاً نهاية الربع الثاني من العام 2010، مقارنة مع نهاية الربع السابق، إذ بلغت نسبة هذا التراجع نحو 30.3%. إلا أنه يجب ملاحظة أن هذا البند في الأساس لا يشكل أكثر من 4% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لذا فإن التباينات التي قد تحدث عليه وإن كانت كبيرة، فهي ذات أثر محدود على إجمالي المطلوبات.

تراجع مجموع رأس المال ممثلاً ببند حقوق الملكية بنسبة 2.1% نهاية الربع الثاني، مقارنة مع الربع السابق. وعند النظر إلى رأس المال المدفوع، المكون الرئيس لحقوق الملكية، نجد أن تراجعاً طفيفاً قد حدث عليه خلال فترة المقارنة بنسبة 0.4%.

شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
المطلوبات الأخرى تشمل القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008- الربع الثاني 2010

2010 مليون دولار أمريكي		2009 مليون دولار أمريكي				2008 مليون دولار أمريكي				البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	بيان الميزانية
465.7	551.5	534.9	515.8	501.0	334.6	346.2	273.9	367.5	357.3	النقدية والمعادن الثمينة
3681.7	3935.8	4185.5	4265.3	4086.8	4513.5	4674.0	4708.9	4332.2	4492.9	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
689.3	685.6	535.6	467.5	429.7	233.1	206.6	214.4	217.9	185.7	محفظه الأوراق المالية
2587.7	2586.5	2233.9	2261.2	2099.7	1842.9	1828.2	1807.5	1746.6	1773.1	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4.9	3.6	3.9	4.2	3.5	3.2	6.2	4.3	4.2	3.4	القبولات المصرفية
133.7	127.6	162.2	165.7	172.8	188.1	144.6	173.5	188.6	190.1	الاستثمارات
142.8	140.0	267.9	255.9	252.8	243.9	237.3	225.9	224.4	218.3	الأصول الثابتة
209.2	205.8	167.3	220.9	208.7	213.2	197.3	249.3	236.0	250.4	الأصول الأخرى
7915.0	8249.1	8091.1	8156.5	7755.0	7570.7	7640.4	7657.6	7308.3	7471.9	مجموع الأصول (الإجمالي)
318.7	457.3	381.4	383.6	426.4	417.6	442.9	456.2	466.0	660.4	أرصدة سلطة النقد والمصارف
6379.7	6495.5	6295.3	6385.9	5988.7	5772.5	5846.9	5873.6	5599.0	5424.7	إجمالي ودائع الجمهور
13.4	11.7	12.4	13.2	10.7	9.3	21.0	15.2	15.9	16.7	القبولات المنفذة والقائمة
118.5	101.1	93.2	115.7	111.9	144.0	135.2	158.3	155.7	217.8	المطلوبات الأخرى
134.8	126.8	341.4	346.6	337.2	346.3	341.5	337.5	320.3	390.0	مخصص ضرائب وأخرى
949.8	970.4	967.8	911.5	880.1	880.9	853.0	817.0	751.5	762.3	حقوق الملكية
7915.0	8249.1	8091.1	8156.5	7755.0	7570.7	7640.4	7657.6	7308.3	7471.9	مجموع المطلوبات (الإجمالي)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
ملاحظة: تم اعتماد صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

الخاص بحوالي 1.3 نقطة مقارنة بنهاية الربع السابق، لتصبح 30.7%. في حين تراجعت نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع بصورة طفيفة، من 37.7% في الربع الأول، إلى 37.3% في الربع الثاني. وارتفعت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات من 79 إلى 81% بين الربعين.

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للربع الثاني من العام 2010، أن المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي الفلسطيني قد شهدت تحسناً مقارنة مع ما كانت عليه نهاية الربع السابق. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من إجمالي الودائع والودائع غير المصرفية 38.6%، و40.6% على التوالي. كما ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع القطاع

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2007-الربع الثاني 2010

نسبة مئوية							
الربع الثاني 2010	الربع الأول 2010	الربع الرابع 2009	الربع الثالث 2009	الربع الثاني 2009	الربع الأول 2009	2008	2007
38.6	37.2	33.5	33.4	32.7	29.8	29.1	29.8
40.6	39.8	35.5	35.4	35.1	32.0	31.3	33.3
30.7	29.4	27.9	26.6	24.6	24.1	24.7	27.8
32.2	30.3	26.8	25.4	23.3	22.3	22.8	26.9
37.3	37.7	42.3	43.2	42.5	52.4	52.1	55.0
80.6	78.7	77.8	78.4	77.2	76.2	76.6	73.1
32.7	31.4	27.6	27.7	27.0	24.3	24.0	24.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

ملاحظة: تم اعتماد صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

3-4 نشاط غرف المقاصة

تجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد قامت بإطلاق نظام جديد خاص بالشيكات المعادة، دخل حيز العمل اعتباراً من بداية العام 2010. ويتلخص النظام بوقف حسابات الشخص الذي يكرر كتابة شيكات دون رصيد. ويعتمد هذا النظام على عمليات تسجيل آلية وفقاً لتقارير صادرة عن غرف المقاصة في سلطة النقد، ودون تدخل من المصارف. ويمتاز هذا النظام بشمولية البيانات وحدائتها ودقتها، وتوحيد مراكز العمل متعدد الحسابات في أكثر من مصرف. ويهدف النظام للحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، والحفاظ على المكانة القانونية للشيك كأداة وفاء.

تشير بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن ارتفاعاً ملحوظاً قد طرأ على عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملة المختلفة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام الحالي، قياساً مع نهاية الربع السابق. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 8%، وارتفعت قيمتها بنسبة 5.8%. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص) تراجع طفيف في نسبة الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، مما عزز الصورة الإيجابية لحركة مقاصة الشيكات وفق النظام الجديد، إذ أن نسبة الشيكات المعادة، سواء من حيث العدد أو القيمة، باتت متدنية مقارنة بالفترات السابقة.

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة
من 2008-الربع الأول 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2010/Q2	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

5- سوق فلسطين للأوراق المالية

المشتركين بما يكفي لمنع تأثير تصرفات بعض المشتركين على أسعار الأسهم. ولرصد واقع سوق فلسطين للأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه، سوف نتطرق إلى المؤشرات المالية التالية:

مؤشرات حجم السوق المالي

✧ **الرسملة السوقية:** ونقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأربعها. بلغت النسبة 46.4% في العام 2009¹⁸. وهو ما يعني أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في سوق الأوراق المالية. كما توفر الأسواق المالية موارد مالية للشركات لتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية يمكن أن يشكل حافزاً أمام هذه الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تمتاز السوق المالي الكفؤ بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين عن الوضع المالي والإنتاجي الحالي والمستقبلي لهذه الشركات، بحيث أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤ يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل بيانات تخص وضع الشركة المالي أو الإنتاجي. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يتوجب توفر المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف عالية. فضلاً عن أنه يتوجب توفر إمكانية أمام المشترك في السوق على بيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة، وتوفير عدد كبير من

¹⁸ نظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، تم احتساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

2. درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير هذه الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وتقاس هذه الدرجة بحساب حصة أكبر خمس أو عشرة شركات في قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. حظيت أكبر خمس شركات في سوق فلسطين للأوراق المالية على 77.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا التركيز عالٍ يتيح للشركات الخمس الكبرى القدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وفيما يلي شرح تفصيلي عن تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2010. تشير المؤشرات بشكل عام إلى ارتفاع في السوق خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام 2010. ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الثاني بنسبة 38% ليصل إلى 85.5 مليون سهم (انظر شكل 17).

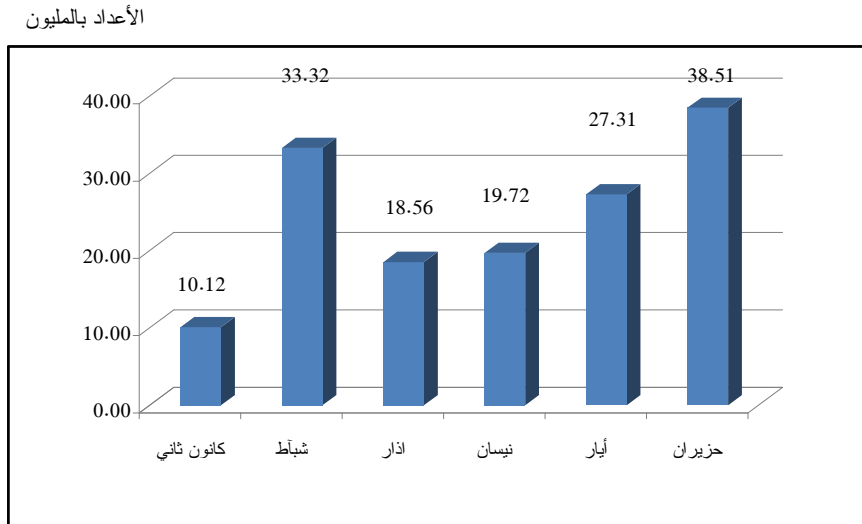
عدد الشركات المدرجة: ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في نهاية الربع الثاني من العام الحالي 41 شركة، منها أربع شركات موقوفة عن التداول.

1. مؤشرات السيولة:

قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في سوق فلسطين للأوراق المالية للربع الثاني 2010، 10.5%، مقارنة مع 10% في الربع الأول 2010.

الدوران: ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في الربع الثاني 5.8% مقارنة بـ 5.5% في الربع الأول. وهذه النسبة متدنية، إما بسبب تخوف المستثمرين من تقلبات غير متوقعة للأسعار، أو بسبب تدني أعداد المستثمرين لأغراض المضاربة مقارنة بالمستثمرين لأغراض الادخار.

شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010

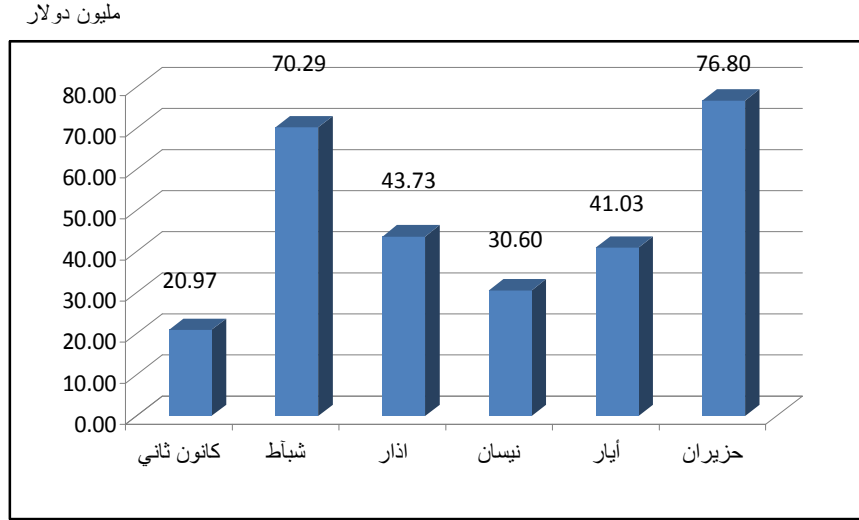


المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

شهر حزيران لتسجل في الربع الثاني ارتفاعاً نسبته نحو 10% عن الربع الأول، وزيادة بنسبة 74% عن الربع الرابع 2009 (انظر شكل 18).

هذا الارتفاع في أعداد الأسهم المتداولة كان مصحوباً بانخفاض قيمتها خلال شهري نيسان وأيار، مقارنة بقيمتها خلال أشهر الربع الأول. إلا أن القيمة عاودت الارتفاع في

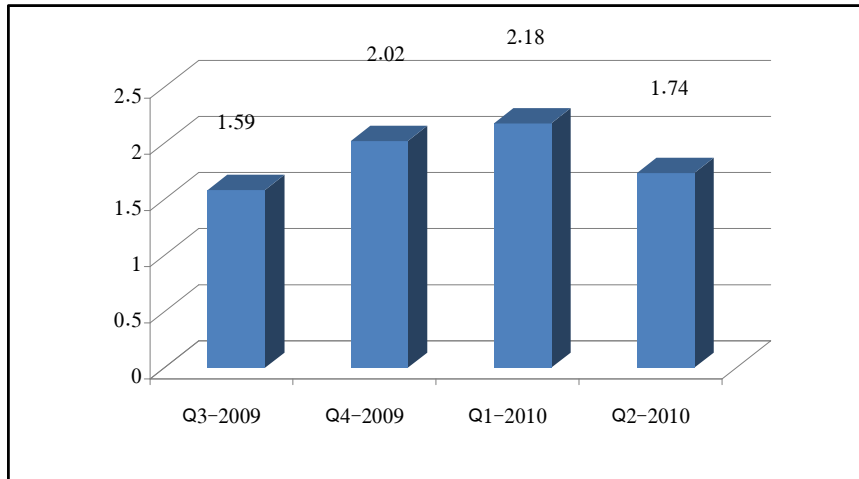
شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

على الرغم من الارتفاع في قيمة الأسهم الكلية المتداولة إلا أن متوسط سعر السهم الواحد شهد انخفاضاً ملموساً من 2.18 إلى 1.74 بين الربعين (انظر الشكل 1). هذا يعني أن ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني جاء نتيجة زيادة عدد الأسهم المتداولة وليس زيادة قيمة السهم.

شكل 19: متوسط سعر السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية
خلال الربع الأول والثاني 2010 والربعين السابقين من العام 2009

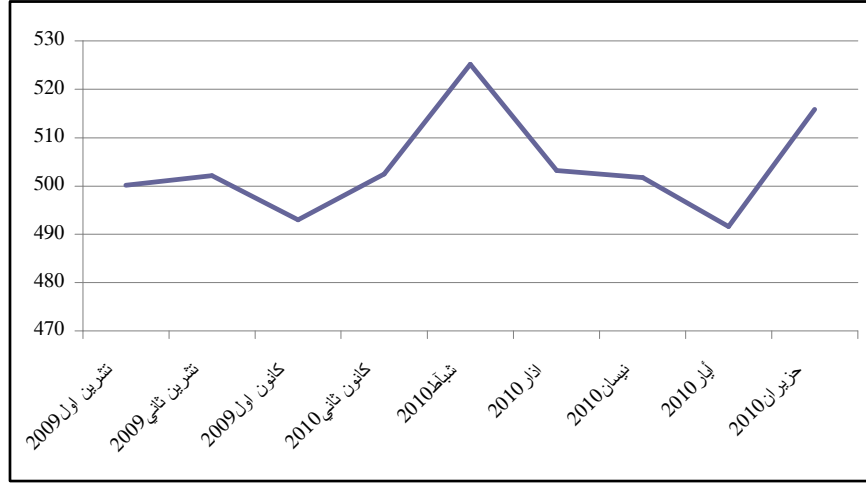


المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

مقارنة بالربع السابق، ومسجلاً كذلك ارتفاعاً بنسبة 4.6% أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني عند مستوى 515.48 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.52% مقارنة بنهاية العام السابق. (انظر شكل 20).

شكل 20: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من 2009

نقطة



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

ارتفعت أسعار أسهم 13 شركة، بينما انخفضت أسعار أسهم 19 شركة، واستقرت أسعار 5 شركات أخرى، وذلك من أصل 37 شركة تم تداول أسهمها. وفي شهر حزيران، ارتفعت أسعار أسهم 22 شركة، في الوقت الذي تراجع في أسعار أسهم 13 شركة أخرى، واستقرت أسعار أسهم شركتين فقط، وذلك من أصل 37 شركة تم تداول أسهمها في السوق (انظر جدول 25).

وعلى صعيد أداء الشركات، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في كل من نيسان، أيار وحزيران 39، 41، و 41 على التوالي. وبلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها في شهر نيسان 34 شركة، حققت 14 شركة منها ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في حين انخفضت أسعار أسهم 12 شركة أخرى، بينما لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهم باقي الشركات. وبالنسبة لشهر أيار، فقد

جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية

خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع الثلاثة السابقة

عدد الأسهم المتداولة (مليون)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	عدد جلسات التداول	القيمة السوقية (مليون دولار)	الفترة
54.64	145.5	524.85	65	2,390	الربع الثاني 2009
50.81	80.6	498.92	61	2,330	الربع الثالث 2009
42.18	85.29	493.00	60	2,390	الربع الرابع 2009
62.00	134.98	510.26	63	2,420	الربع الأول 2010
19.72	30.60	501.72	21	2,440	نيسان 2010
27.31	41.03	491.58	21	2,430	أيار 2010
38.51	76.80	515.84	22	2,550	حزيران 2010
85.54	148.43	503.04	64	2,550	الربع الثاني 2010

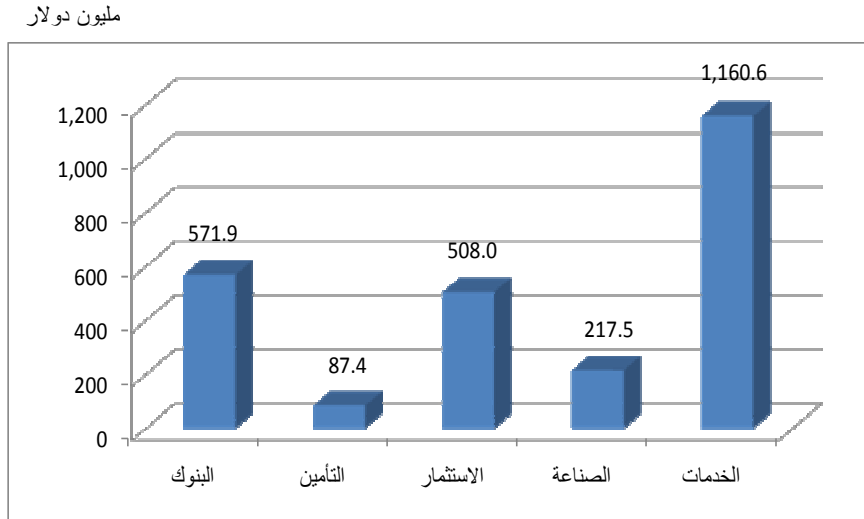
المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

للأوراق المالية في الربع الثاني 2010 بقيمة 1160.6 مليون دولار، مشكلاً بذلك ما نسبته 45.6% من إجمالي قيمة

أما على صعيد القطاعات، فقد حافظ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين

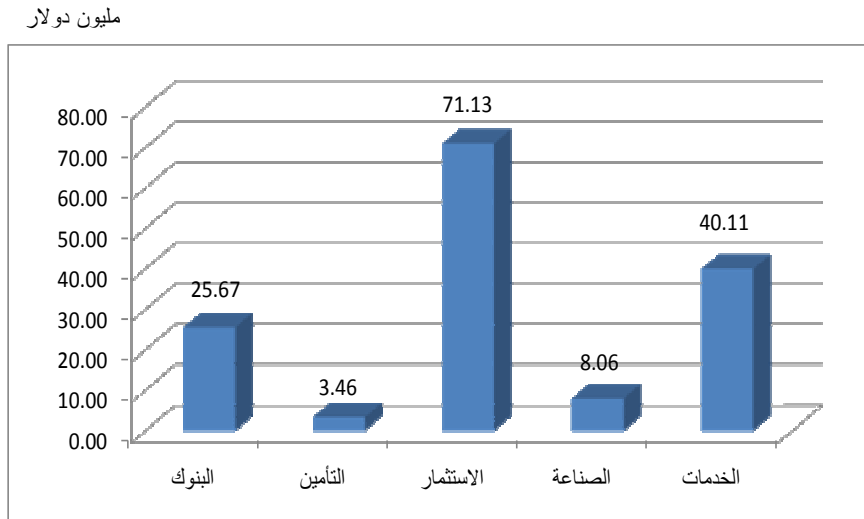
الأسهم المدرجة في السوق. يليه قطاع المصارف بنسبة 22.5%، وبقيمة 571.9 مليون دولار. تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 20%، وبقيمة 508 مليون دولار، ثم قطاع الصناعة وقطاع التأمين بنسبة 8.5% و 3.4%، وقيمة 217.5 مليون دولار و 87.4 مليون دولار، على التوالي (انظر شكل 21).

شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني للعام 2010



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني 2010



المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

(27% من قيمة الأسهم المتداولة)، ثم قطاع المصارف بقيمة 25.67 مليون دولار ونسبة 17.3%، ثم قطاع الصناعة بقيمة 8.06 مليون دولار ونسبة 5.4%. وبلغت حصة قطاع التأمين 3.46 مليون دولار من التداول.

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على الحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية بقيمة 71.13 مليون دولار، مشكلاً بذلك (48%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق. يليه قطاع الخدمات بقيمة 40.11 مليون دولار.

6- مؤشرات الاستثمار

6-1 تسجيل الشركات

شركة من بداية شهر نيسان وحتى نهاية شهر حزيران، مقارنة مع 334 شركة خلال الربع السابق (انظر جدول 26). وقد شهد رأس المال ارتفاعاً أيضاً نتيجة الزيادة في أعداد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية، حيث بلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة حوالي 73.3 مليون دينار أردني بزيادة قدرها 68% عن الربع السابق. (انظر جدول 27).

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قوانين مختلفة تطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. يتناول هذا العدد الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2010 في الضفة الغربية فقط¹⁹. شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بحوالي 28% مقارنة بالربع السابق. إذ تم تسجيل 428

جدول 26: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة

في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	428
الربع الثالث	315	349	
الربع الرابع	287	438	
مجموع العام	183,1	653,1	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، للأعوام

2010-2008

أما حصة قطاع الإنشاءات فقد ارتفعت من 15.8% إلى 16.8%. أما القطاعات الباقية فكانت حصتها: قطاع الصحة (2%)، قطاع الزراعة (2.4%)، قطاع السياحة (1.8%) (انظر شكل 23). يبدو أن انخفاض المخاطر الاستثمارية في مجال الخدمات مقارنة مع القطاعات الأخرى ساهمت في تركيز الاستثمارات في هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الثاني من العام 2010، يلاحظ أن هناك تغييراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالربع الأول. ارتفعت حصة الشركات المساهمة خصوصية إلى ما يقارب 53.6% مقارنة مع 51% في

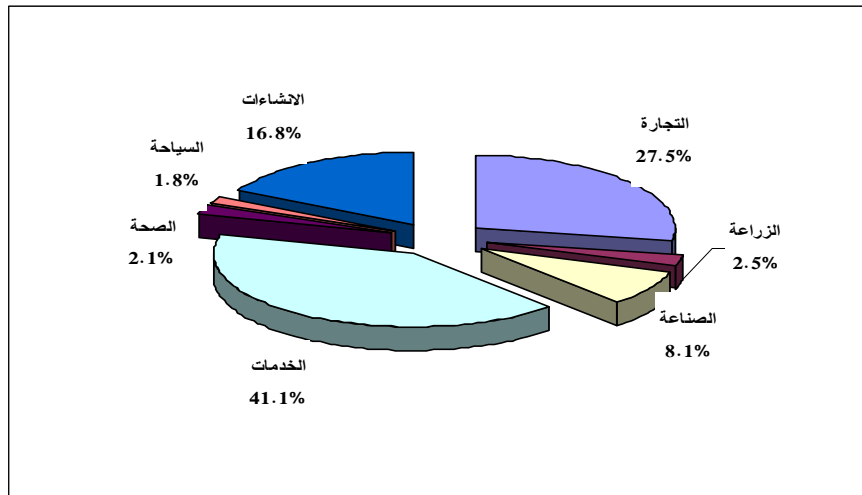
وعند مقارنة توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 مع مثيلاتها في الربع الأول من العام 2010، يلاحظ بعض الاختلاف في توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة قطاعياً (انظر شكل 23). استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة بنسبة 41% (مقارنة مع 21.2% في الربع السابق)، تلاه قطاع التجارة والذي انخفضت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة من 46% إلى 27.5%. انخفضت أيضاً نسبة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة من إجمالي رؤوس الأموال من 10% في الربع الأول من العام 2010 إلى 8% في الربع الثاني من العام 2010.

¹⁹ تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع متوفرة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي والاجتماعي. الأرقام تقتصر على الضفة الغربية نظراً لأنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد في رام الله معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010.

المسجلة إلى ما يقارب 17.2% مقارنة مع 1% في الربع السابق. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تسجيل شركة صقر الإمارات الكهروميكانيكية وهي شركة مساهمة خصوصية أجنبية بلغت قيمة رأسمالها نحو 9.6 مليون دينار أردني.

الربع السابق. في حين انخفضت حصة الشركات العادية من 48% خلال الربع السابق إلى 29.2% خلال الربع الحالي. الملاحظة الأهم أنه خلال الربع الثاني من العام 2010، تم تسجيل 8 شركات مساهمة خصوصية أجنبية، أدت إلى ارتفاع نسبتها بشكل ملحوظ من مجموع رؤوس الأموال

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010

جدول 27: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010

دينار أردني

المجموع	الكيان القانوني							السنة
	عادية محدودة	مساهمة عامة أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
93,431,250	100,000	0	0	1,603,770	0	69,548,440	22,179,040	الربع الأول 2009
625,707,0	0	0	0	413,528,125	0	197,102,459	15,076,424	الربع الثاني 2009
41,183,340	0	0	0	300,000	0	22,895,540	17,987,800	الربع الثالث 2009
63,952,600	0	0	0	1,173,000	0	32,396,000	30,384,000	الربع الرابع 2009
824,274,202	100,000	0	0	416,604,499	0	321,942,439	85,627,264	مجموع العام 2009
43,628,940	0	0	0	595,376	0	22,224,935	20,808,628	الربع الأول 2010
73,358,550	0	0	0	12,604,830	0	39,354,540	21,399,180	الربع الثاني 2010

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

الشركات المسجلة - كما في الأرباع الماضية - كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، وبنسبة 39%،

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثاني 2010 أن النسبة الأكبر من

أما الشركات الجديدة المسجلة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 5.8% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. وفيما شكلت نسبة الشركات الجديدة في محافظة بيت لحم 8.9%. وبلغت النسبة 3.5% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي (كما طولكرم وقلقيلية)، ولم يتم تسجيل أي شركة جديدة في مدينة طوباس (انظر جدول 28).

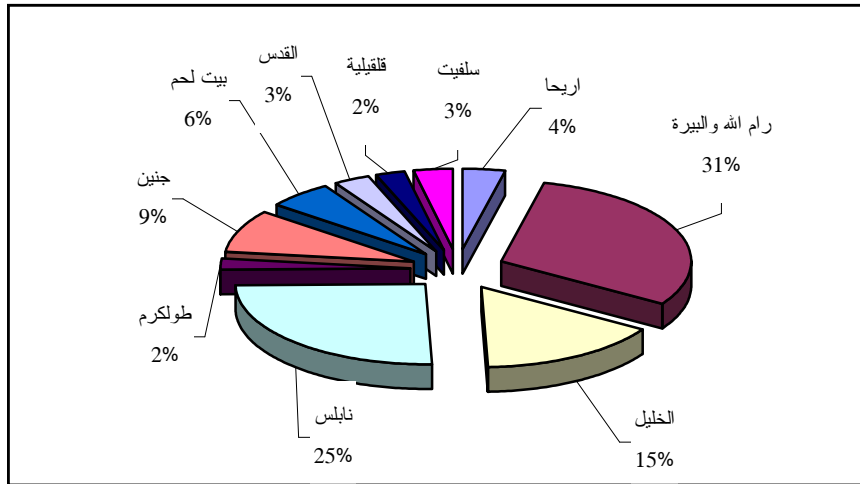
13.6% و 10.3% على التوالي. ويعزى سبب ارتفاع عدد الشركات المسجلة في هذه المحافظات إلى وجود بنية تحتية قوية في هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى. من ناحية أخرى هناك أيضاً ثبات في حصة محافظة جنين من الشركات الجديدة المسجلة؛ نحو 10%، خلال الأرباع الأخيرة.

جدول 28: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من عام 2010

المحافظة	الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009		الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39
الخليل	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5
ضواحي القدس	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9
قلقيلية	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3
طوباس	-	-	-	-	-	-	-	-	8	2.4	0	0
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

2-6 رخص الأبنية

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 33% في الضفة الغربية. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء في غزة.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من العام 2010 حوالي 664 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 27% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام 2010 إلى 1,976 وحدة سكنية مقارنة مع 1,485 وحدة سكنية في الربع الثاني من العام السابق، بارتفاع مقداره 33%. كذلك ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 21%. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 420 وحدة في الربع المناظر من العام 2009 (انظر جدول 29).

إن عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات. ويتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال الفترة الزمنية. ولذلك هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. ويتوجب أخذ هذا بعين الاعتبار عند المقارنة الفصلية. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

جدول 29: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في

الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع: الأول 2009- الربع الثاني 2010

الربع الثاني *2010	الربع الأول *2010	الربع الرابع *2009	الربع الثالث *2009	الربع الثاني *2009	الربع الأول *2009	
1,741	1,528	1,482	1,296	1,309	1,219	مجموع الرخص الصادرة
1,470	1,330	1,296	1,135	1,144	1,052	مبنى سكني
271	198	186	161	165	167	مبنى غير سكني
663.9	531.4	593.7	510.3	522.9	469.2	مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²)
الوحدات السكنية المرخصة						
1,976	1,513	1,668	1,311	1,485	1,266	عدد وحدات جديدة
375.6	293.2	297.8	241.4	311.2	245.6	مساحة (ألف م ²)
420	461	423	495	322	261	عدد وحدات قائمة
74.4	95.4	74.5	88.5	85.6	74.3	مساحة (ألف م ²)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.
* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

3-6 استيراد الإسمنت

لتبلغ نحو 301,385 طن²⁰. وازدادت كمية الاسمنت المستورد خلال الربع الثاني إلى 368,665 طن بزيادة مقدارها 22% عن الربع الأول. ويعزى ذلك إلى حلول فصل الصيف وبالتالي انتعاش حركة الإنشاءات.

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الأسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 9.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2009

²⁰ بيانات كمية الأسمنت المستورد إلى قطاع غزة غير متوفرة

جدول 30: كمية الاسمنت المستوردة الى الضفة الغربية
للمربعين الاول والثاني من العامين 2009 و2010

الكمية	الفترة
275,269	الربع الأول 2009
361,430	الربع الثاني 2009
301,385	الربع الأول 2010
368,665	الربع الثاني 2010

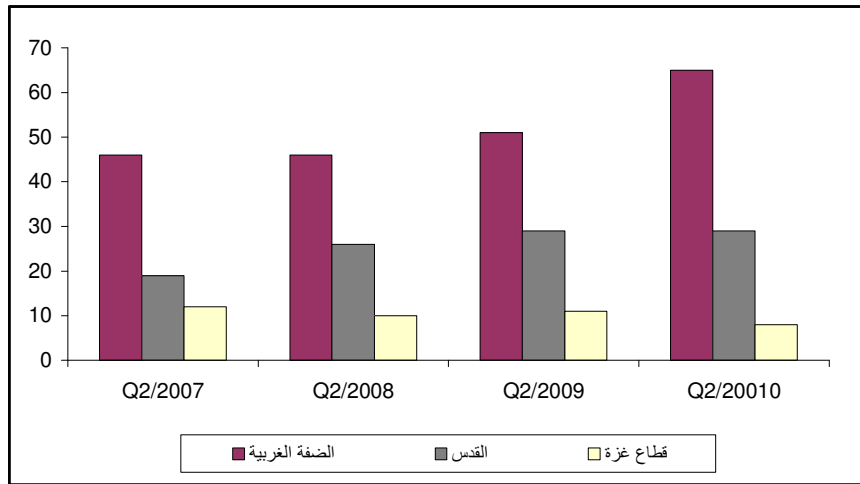
المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

4-6 النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الثاني من العام 2010، سجل النشاط الفندقي ارتفاعاً بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار اجراءات التقييد الإسرائيلية، والاضطرابات الأمنية المختلفة. بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 126 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً. ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 94 فندقاً عاملاً في

شهر حزيران 2010، يتوفر فيها 4,804 غرفة، وتضم 10,266 سريراً (انظر شكل 25). وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 ما مجموعه 140,009 نزلياً، منهم 9.6% من الفلسطينيين، و41.7% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 13.7%، وبالمقارنة مع الربع الثاني 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 42.3%.

شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2007-2010

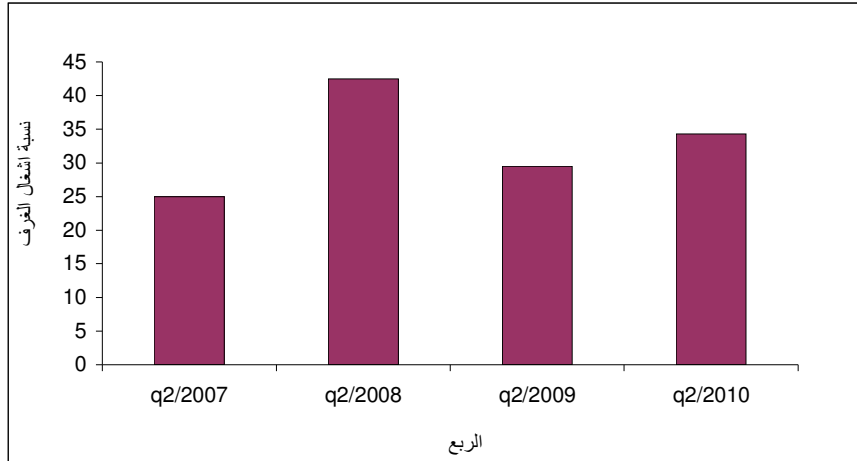


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الثاني 2007-2010.

النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 35.4% و16.3% على التوالي. أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 2.1%، في حين بلغت 0.2% في فنادق قطاع غزة.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,648 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 34.3% من الغرف المتاحة، (انظر شكل 26). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 46.0% من مجموع

شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني، 2010-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2010-2007.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.3 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.8 ليلة لكل نزيل وذلك في جنوب الضفة الغربية. أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغت 1.6، و2.2 ليلة لكل نزيل على التوالي. وبلغ متوسط مدة الإقامة في منطقة القدس 1.9 ليلة لكل نزيل، وفي منطقة غزة 1.4 ليلة لكل نزيل (انظر جدول 31).

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 318,371 ليلة خلال الربع الثاني 2010. وشكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 9% والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 44% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 13%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثاني بنسبة 32.7%، أما بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت ارتفاعاً بنسبة 12%.

جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2010، مقارنة مع الربع الأول 2010، والربع الثاني 2009

المؤشر	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الأول 2010	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثاني 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	(1.1)*	3.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	(5.3)*	14.6
عدد النزلاء	13.7	42.3
عدد ليالي المبيت	11.8	32.7
متوسط إشغال الغرف	6.0	30.2
متوسط إشغال الأسرة	10.6	32.7
نسبة إشغال الغرف %	10.6	16.3
نسبة إشغال الأسرة %	15.2	18.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية-الربع الثاني 2010.

* الأرقام بين الأقواس سالبة

صندوق 4: الاستثمارات الأجنبية في فلسطين

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بإجراء مسح للاستثمارات الأجنبية هو الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية. وغطى المسح جميع الشركات الهادفة للربح في الأراضي الفلسطينية (باستثناء المؤسسات غير المالية في قطاع غزة) الفترة 2008-2009.

ميز المسح بين المستثمر المباشر (الذي يمتلك 10% أو أكثر من رأسمال المؤسسة التي استثمر فيها) ومستثمر الحافظة (أقل من 10% من رأسمال المؤسسة). وغطى المسح أنواع الاستثمار الأجنبي المختلفة: استثمار في العملة والودائع، في القروض، الائتمانات التجارية، إضافة إلى أصول والتزامات أخرى.

توصل المسح إلى أن إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بلغ 1,586 مليون دولار في نهاية العام 2009. وهذا رقم يزيد بمقدار 18% عن الاستثمارات الأجنبية في العام الذي سبقه 2008. ولقد بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر 1,157 مليون دولار في العام 2009. في حين بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية في الحافظة 338 مليون دولار.

بالمقابل بلغت الاستثمارات الفلسطينية في الخارج 5,278 مليون دولار في نهاية 2009. وتوزعت هذه بين استثمارات مباشرة (457 مليون) واستثمارات حافظة (187 مليون)، إلى جانب مبلغ كبير نسبياً للودائع في الخارج (2,908 مليون دولار).

ويستفاد من المسح أيضاً أن الأصول الاحتياطية الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية بلغت 1,027 مليون دولار في العام 2009، بزيادة بمقدار 4.8% عن مستواها في العام الأسبق.

النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الأجنبية عام 2009

مليون دولار

2009	2008	المؤشر
457.6	389.4	أرصدة الاستثمارات المباشرة الفلسطينية في الخارج
178.5	221.3	أرصدة الاستثمارات الحافظة الفلسطينية في الخارج
3,615.0	3,723.0	الاستثمارات الأخرى
2,908.3	3,321.6	منها أرصدة الودائع الفلسطينية في الخارج
1,027.2	980.1	أرصدة الأصول الاحتياطية
5,278.3	5,313.8	مجموع الأصول*
1,157.4	858	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية
338.2	326.7	أرصدة استثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية
90.5	159.1	الاستثمارات الأخرى:
73.8	142.7	منها أرصدة ودائع غير المقيمين في فلسطين
1,586.1	1,343.8	مجموع الخصوم**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإلكترونية، العدد 50.

* الأصول: الاستثمارات الفلسطينية في الخارج

** الخصوم: الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية

من ناحية أخرى، شهد سوق الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية حراكاً مهماً في أواسط العام 2010. إذ أعلنت شركة "أبراج كابيتال" كبرى شركات الاستثمار في الشرق الأوسط عن افتتاح مكتب لإدارة صندوق لها في رام الله في شهر آب. وهذا المكتب هو الثامن للشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. و سيكون من مهمة هذا المكتب إدارة صندوق استثمار قامت شركة أبراج بتأسيسه بالتعاون مع

صندوق الاستثمار الفلسطيني PIF . وتم إطلاق اسم "صندوق النمو الفلسطيني" PGF على هذا الصندوق الذي يبلغ رأس ماله 50 مليون دولار أمريكي.²¹ ولقد ساهم صندوق الاستثمار الفلسطيني بمبلغ 15 مليون دولار و بنك فلسطين ب 5 مليون في رأس مال الصندوق.

يهدف صندوق النمو الفلسطيني إلى تعريف وإدارة و تنفيذ مشاريع دعم واستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs في الأراضي الفلسطينية. ويطمح الصندوق إلى دعم و/أو تأسيس 20-25 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً خلال السنوات الأربع القادمة.²²

من ناحية ثانية تخطط شركة "سراج" إلى إطلاق صندوق خاص بها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. ومن المعلوم أن "سراج" هي شركة تابعة لمجموعة "مسار" الدولية. وهي بدورها شركة قابضة مقرها في رام الله ولها 15 فرعاً في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى أوروبا الشرقية. وتصب نشاطات الشركة الرئيسية في مجال خدمات التنمية العقارية والمالية والاستثمارية فضلاً عن نشاطات تنمية الأعمال التجارية.²³

7- الأسعار والقوة الشرائية²⁴

7-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وهذا الارتفاع المتهاود في الرقم القياسي هو استمرار للنزعة منذ بداية العام 2010. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2010 هي ارتفاع أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.54%. كذلك ارتفاع أسعار النقل والمواصلات (بنسبة 1.11%). كما سجلت مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية ارتفاعاً بنسبة 0.81%. وارتفعت أسعار مجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 0.74%. أما أسعار مجموعة المواد الغذائية فقد شهدت انخفاضاً مقداره 0.49% (انظر

جدول 32). من الجدير بالذكر أن انخفاض مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الفلسطينية ما هو إلا مرآة لمؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية. إذ انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية من 169 نقطة خلال الربع الأول من العام 2010 إلى 164 نقطة خلال الربع الثاني من العام نفسه.²⁵

وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية، فقد شهدت تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2010. يستعرض الجدول (33) حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق:

²¹ انظر: http://www.abraaj.com/mediacenter/Files/Abraaj-Capital-Opens-Palestine-Office_ara.pdf

²² انظر: <http://www.pif.ps/index.php?lang=eng&page=1274182035136>

²³ انظر: <http://www.massar.com/aboutus.php>

²⁴ قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالمعايير الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004. وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات عقب الانتفاضة الثانية. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغيير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات.

²⁵ منظمة الغذاء والزراعة، <http://www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en>

جدول 32: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثاني 2010 عن الربع الثاني 2009	نسب الربع الثاني 2010 عن الربع الأول 2010
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.88	(0.49)
المشروبات الكحولية والتبغ	8.17	0.03
الأقمشة والملابس والأحذية	4.42	0.81
المسكن ومستلزماته	7.19	0.17
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	3.95	0.04
الخدمات الطبية	1.45	(0.07)
النقل والمواصلات	3.47	1.11
الاتصالات	(2.52)	0.05
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	1.83	0.09
خدمات التعليم	8.63	0.01
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	3.43	0.74
سلع وخدمات متنوعة	4.49	1.54
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	3.77	0.06

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

جدول 33: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق

تغير أسعار الربع الثاني عن الربع الأول (%)	السلع الاستهلاكية الأساسية
4.37	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
0.17	أسعار الوقود المنزلي
0.50	الخضراوات
0.91	اللحوم الطازجة
(4.88)	السكر
(6.42)	الأرز
(1.26)	الدواجن الطازجة
(1.24)	الطحين
(0.20)	منتجات الألبان والبيض
(2.41)	الفواكه الطازجة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 6.42% و 4.88% على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن أسعار السكر في السوق العالمية انخفضت من 334 نقطة

سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثاني وصلت إلى 4.37%. بينما سجل الأرز والسكر أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثاني

المنتج. كذلك ارتفعت أسعار السلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.24%، والتي تشكل 63.5% من سلة أسعار المنتج. بينما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر انخفاضاً مقداره 1.09% خلال الربع الثاني من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الأول، والتي تشكل 1.30% في سلة أسعار المنتج.

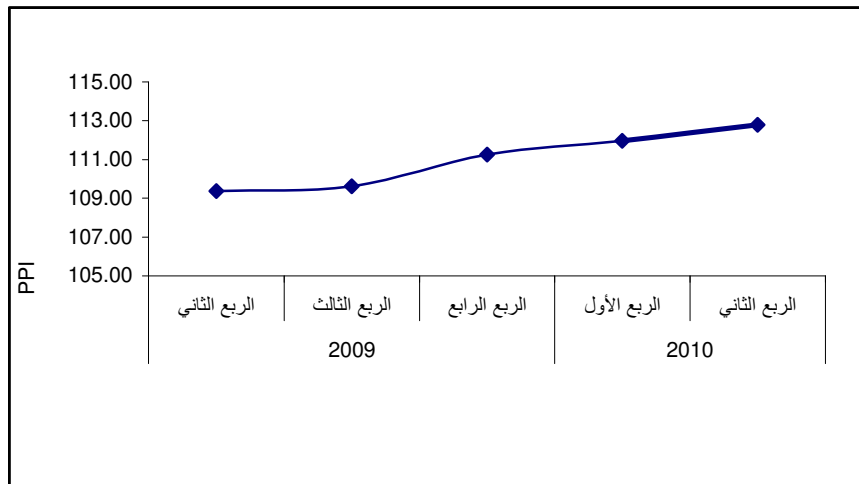
يعود السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار بعض الأنشطة الرئيسية لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بنسبة 0.79% و 0.31% على التوالي. وتجدر الإشارة أن أسعار المنتج خلال الربع الثاني 2010 ارتفعت بمقدار 3.13% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

خلال الربع الأول 2010 إلى 224 نقطة خلال الربع الثاني. كما انخفضت أسعار الحبوب في السوق العالمية من 164 إلى 153 نقطة خلال الفترة نفسها.

2-7 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.73% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول (انظر شكل 28). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.68%، والتي تشكل 35% في سلة أسعار

شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 - الثاني 2010 (سنة الأساس 2007=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

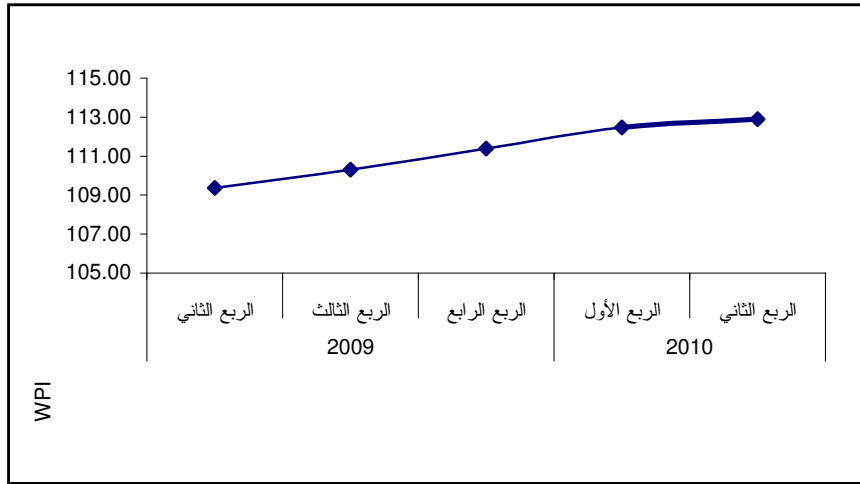
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

الربع الأول، والتي تشكل أهميتها النسبية 0.90% في سلة أسعار الجملة. سجل فهرس سعر الجملة ارتفاعاً بمقدار 3.23% بين الربع الثاني من العام الحالي والربع المناظر في العام السابق.

يعود السبب الرئيسي لارتفاع أسعار بعض الأنشطة الرئيسية لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة بنسبة 0.39% و 0.21% على التوالي. أي أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية الصنع كان أعلى من المنتجات المستوردة.

أما أسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ ويشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) فقد سجل ارتفاعاً بمقدار 0.39% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول (انظر شكل 29). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.91%، والتي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة. كذلك ارتفعت أسعار السلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.18%، والتي تشكل 70% في سلة أسعار الجملة. بينما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر انخفاضاً مقداره 0.46% خلال الربع الثاني من العام 2010 بالمقارنة مع

شكل 29: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 - الثاني 2010 (سنة الأساس 2007 = 100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق

خلال الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 1.83% مقارنة مع الربع الأول. وهذا الرقم أعلى من الزيادة في الربع الأول والتي بلغت أقل من نصف في المائة (انظر جدول 34)²⁶.

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية

جدول 34: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2010	107.72	0.24	
شباط 2010	108.00	0.26	
آذار 2010	108.17	0.16	
متوسط الربع الأول 2010	107.97		0.49
نيسان 2010	110.55	2.20	
أيار 2010	110.04	(0.47)	
حزيران 2010	109.23	(0.73)	
متوسط الربع الثاني 2010	109.94		1.83

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

نسبة التغير الربعية	نسبة التغير الشهرية	الرقم القياسي	الفترة الزمنية
	(0.14)	106.02	كانون ثاني 2010
	(0.29)	105.72	شباط 2010
	1.01	106.79	آذار 2010
0.52		106.18	متوسط الربع الأول 2010
	1.07	107.93	نيسان 2010
	0.05	107.99	أيار 2010
	(0.37)	107.59	حزيران 2010
1.56		107.84	متوسط الربع الثاني 2010

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-7 أسعار العملات وعلاقتها بالقدرة الشرائية

سبيل المثال تتخفف قدرة وحدة العملة على الشراء كلما ارتفع (CPI)، أي شراء كميات أقل من السلع والخدمات بوحدة العملة. في حين تزداد قدرة وحدة العملة على الشراء كلما زاد سعر صرف الدولار، أي شراء كميات أكبر من السلع والخدمات بوحدة العملة. وفي المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) المقاس بالشيكل الإسرائيلي، وسعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي، في حالة الأراضي الفلسطينية. وعليه يمكن قياس القوة الشرائية للعملة بشكل دوري منتظم، شهري أو ربع سنوي، من خلال جمع نسب التغير في الأشهر المكونة للفترة المعنية.

شهد الربع الثاني من 2010 تحسناً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 2.5%، مقارنة مع تراجع بحوالي 0.9% في الربع الأول من عام 2010، وتراجع بنحو 6.2% في الربع الثاني من عام 2009. كما طرأ تحسن نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني، التي

لا تزال حركة أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة في السوق الفلسطيني تتسم بتذبذب نسبي واضح. إذ استعاد الدولار خلال الربع الثاني من 2010 ما يعادل 2.9% من قيمته مقابل الشيكل، وذلك وعلى عكس الربع الأول من نفس العام الذي فقد فيه نحو 1.2% من قيمته أمام الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التحسن النسبي في وضع الدولار على وضع الدينار الذي استعاد هو الآخر ما يعادل 3.1% من قيمته مقابل الشيكل مقارنة مع الربع الأول الذي فقد فيه ما يعادل 1.3% من قيمته. أما على المستوى النصف سنوي، فقد استعاد الدولار نحو 1.7%، والدينار الأردني حوالي 1.8% من قيمتهما أمام الشيكل. الأمر الذي أسهم في تحسن نسبي في القدرة الشرائية لكل من الدولار والدينار في السوق الفلسطيني خلال تلك الفترة.

ترتبط القدرة الشرائية لعملة إذن عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها²⁷، فعلى

²⁷ تعرف القدرة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية الذي يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك - CPI). وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن الفلسطيني عملات الشيكل، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم

القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بالشيكل، وبالتالي فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر أيضاً في تحديد القوة الشرائية (القدرة الشرائية للعملة = التغير في سعر صرف العملة - التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)).

بشكل عام، شهدت الشهور الستة الأولى من العام الحالي تحسناً نسبياً في القدرة الشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بما يعادل 1.6% للدولار، وحوالي 1.7% للدينار الأردني (انظر الجدول 36).

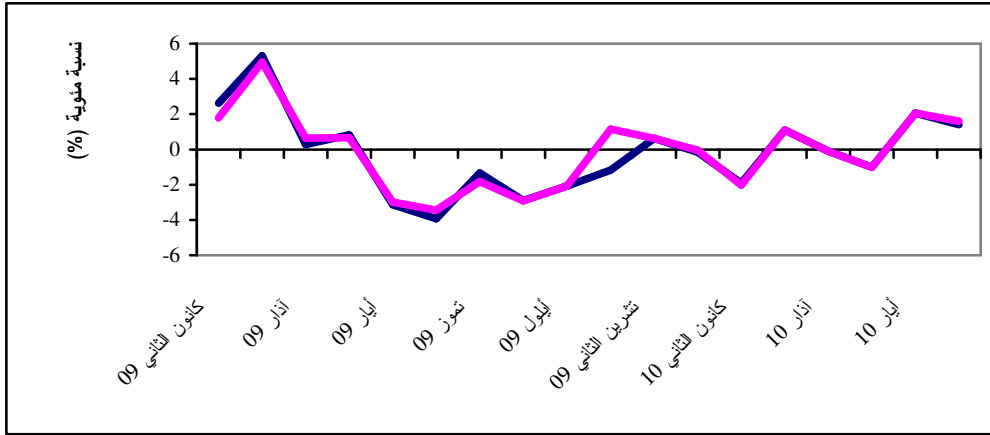
ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2010 بحوالي 2.7%، مقارنة مع تراجع بنحو 1% في الربع الأول من نفس العام، وتراجع بنحو 5.8% في الربع الثاني من عام 2009. وهذا يعني أنه أصبح بإمكان المواطن الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات خلال الربع الثاني بنفس الدخل الذي كان متاحاً له في الربع السابق.

جدول 36: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكال الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني	
		متوسط سعر الصرف (شيكال)	معدل التغير (%)	متوسط سعر الصرف (شيكال)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
كانون الأول 2007	0.34	3.8952	(0.85)	5.5241	(0.96)
كانون الأول 2008	-0.52	3.8276	(1.32)	5.4427	(0.51)
كانون الثاني 2009	-0.71	3.9012	1.92	5.5107	1.08
شباط	-0.02	4.1074	5.29	5.7726	4.92
آذار	1.05	4.1626	1.34	5.8710	1.71
نيسان	-0.22	4.1877	0.60	5.8972	0.45
أيار	0.41	4.0736	(2.73)	5.7456	(2.57)
حزيران	0.35	3.9276	(3.58)	5.5678	(3.09)
تموز	0.60	3.8989	(0.73)	5.4997	(1.22)
آب	1.11	3.8291	(1.79)	5.4006	(1.80)
أيلول	0.54	3.7701	(1.54)	5.3174	(1.54)
تشرين الأول	-0.05	3.7242	(1.22)	5.2530	(1.21)
تشرين الثاني	0.63	3.7710	1.26	5.3189	1.26
كانون الأول	0.58	3.7874	0.43	5.3476	0.54
كانون الثاني 2010	0.06	3.7173	(1.85)	5.2430	(1.96)
شباط	-0.27	3.7480	0.83	5.2864	0.83
آذار	-0.03	3.7431	(0.13)	5.2794	(0.13)
نيسان	0.05	3.7086	(0.92)	5.2308	(0.92)
أيار	0.08	3.7880	2.14	5.3427	2.14
حزيران	0.24	3.8512	1.67	5.4422	1.86

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

شكل 30: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية



المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق 5: صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع

نشرت مجلة "تطورات اقتصادية حديثة" التي يصدرها "بنك إسرائيل"، وهو البنك المركزي في إسرائيل، دراسة تحلل أرقام صادرات إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة²⁸. وتدعي الدراسة أن أخذ القيمة الأسمية لصادرات إسرائيل إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعطي انطباعاً خاطئاً حول أهمية هذه الصادرات بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. ذلك لأن دور هذه الصادرات في خلق قيمة مضافة وفي تشغيل اليد العاملة في إسرائيل محدود للغاية.

بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية بطبيعة الحال) نحو 3.2 مليار دولار (12 مليار شيكل) في العام 2008. وهذا الرقم تم التوصل إليه على أساس حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية كما تقول الدراسة. ولكن نسبة كبيرة من هذه الصادرات هي مجرد إعادة تصدير (أي بضائع و سلع مستوردة أصلاً إلى إسرائيل وليست مصنوعة في إسرائيل)، ونسبة أخرى كبيرة هي بضائع و سلع ذات قيمة مضافة متدنية. ولهذه الأسباب تقترح الدراسة أن تقدير القيمة المضافة محلياً للصادرات الإسرائيلية إلى الفلسطينيين يعطي فكرة أكثر دقة عن أهمية التجارة مع الضفة والقطاع للاقتصاد الإسرائيلي.

تقول الدراسة أن 58% من القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (7 مليار شيكل) هي عبارة عن مبيعات لشركات تجارية إسرائيلية (20% من الصادرات هي عبارة عن نفط ومشتقاته). أما صادرات الكهرباء والماء فافقدت استقطعت 12% من إجمالي الصادرات. في حين بلغت حصة الشركات الصناعية نحو 15% فقط (انظر الشكل).

توصلت الدراسة إلى أن مبيعات الشركات الصناعية والزراعية والمصرفية بالإضافة إلى شركات النقل والمواصلات الإسرائيلية للضفة والقطاع في 2008 لم تولد قيمة مضافة للاقتصاد الإسرائيلي تزيد على 0.15% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل. أما بالنسبة للشركات الصناعية فقط فلقد أدت صادراتها إلى الضفة والقطاع إلى توليد قيمة مضافة تبلغ 0.6% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الإسرائيلي (نحو 540 مليون شيكل). هذه القيمة المضافة المحدودة نسبياً ترجمت نفسها بأقل من 3,000 فرصة عمل للاقتصاد الإسرائيلي.

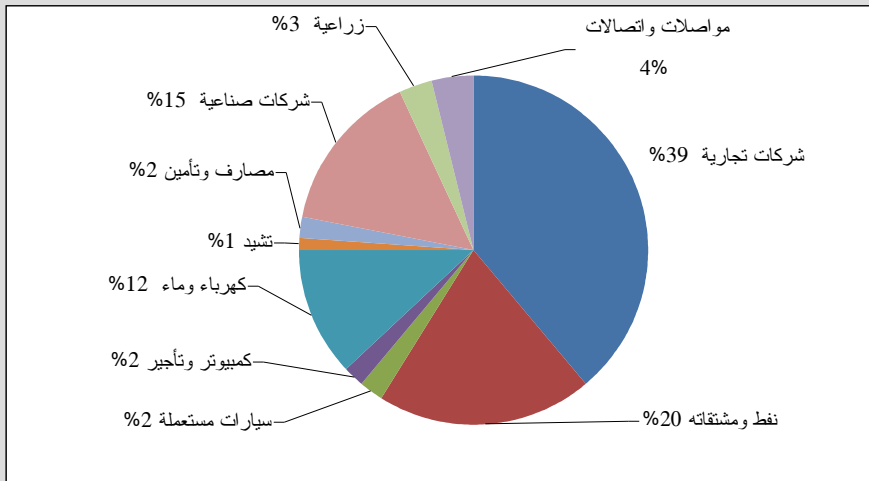
وتتابع الدراسة، لتأكيد ضلالة اعتماد إسرائيل على التصدير للضفة والقطاع، إلى أن نسبة المبيعات للضفة والقطاع من إجمالي مبيعات الشركات الإسرائيلية هي أقل من 1%. الاستثناء الوحيد هو مبيعات الكهرباء والماء حيث تمثل الصادرات للضفة والقطاع 4.8% من

²⁸ "Recent Economic Developments", No. 128, May-August 2010. Bank of Israel.

إجمالي مبيعات هذا القطاع. ولكن الدراسة تقول أن مبيعات الماء والكهرباء إلى الفلسطينيين تشكل عبئاً لأن طاقة الإنتاج في هذه المجالات محدودة.

يجدر الانتباه إلى أن الأرقام التي توصلت إليها الدراسة ليست دقيقة، لا بل إن هامش الخطأ فيها قد يكون كبيراً. ذلك لأن الدراسة تفترض ضمناً أن كامل مبيعات الشركات التجارية الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع هي عبارة عن سلع وبضائع مستوردة من الخارج. أي أنها لا تأخذ بالاعتبار أن الشركات التجارية الإسرائيلية تتبع بضائعاً إسرائيلية الصنع أيضاً (زراعية وصناعية وخدمات) إلى الضفة والقطاع. كذلك لا تأخذ الدراسة بعين الاعتبار دور المبيعات التجارية في خلق فرص عمل وقيمة مضافة في إسرائيل. من جهة ثانية هناك البضائع والسلع التي تستوردها الضفة والتي لا تمر عبر قنوات المقاصة وهي على الأرجح كبيرة. أخيراً، صحيح أن صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع تمثل حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها (نحو 3% خلال 2001-2006)، ولكن هذه النسبة أعلى (أو قريبة جداً) من حصة دول مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة أو هولندا أو فرنسا من الصادرات الإسرائيلية. ولا شك أن المبيعات للضفة والقطاع أكثر أهمية مما تدعي الدراسة بالنسبة لبعض النشاطات الاقتصادية الفرعية في إسرائيل، خصوصاً نشاطات التقنية المتدنية والتي ما تزال تتمتع ببعض الحماية التجارية.

توزيع صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع حسب شركات الإنتاج (%)
(إجمالي الصادرات في 2008 بلغ 12 مليار شيكل)



المصدر: "Recent Economic Developments", No. 128, May-August 2010. Bank of Israel

8- البيئة القانونية والتشريعية

لدوره وصلاحياته. حال اعتقال عدد كبير من النواب دون الوصول إلى النصاب القانوني المطلوب لعقد الجلسات. ثم جاء الانقسام السياسي الفلسطيني ليقوض عمل المجلس بشكل تام. ودار-ولا زال يدور- جدال سياسي وقانوني كبير حول قانونية عقد الجلسات، وفترة ولاية المجلس وصلاحياته، وغير ذلك من الأمور.

كان النصف الثاني من العقد الحالي، فترة معقدة ومليئة بالإشكاليات السياسية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية. فعلى إثر الانتخابات التشريعية في العام 2006، والتي أفضت إلى حصول حركة حماس على أغلبية برلمانية، قامت إسرائيل باعتقال عدد كبير من النواب المنتخبين، مما شكل عقبة كبيرة وجدية أمام ممارسة المجلس التشريعي

الضرورة الملحة التي لا تحتل التأخير التي يؤكد عليها القانون الأساسي كشرط لإصدار قوانين استثنائية من قبل السلطة التنفيذية³¹، مما يمكن اعتباره خروجاً عن روح القانون الأساسي.

ولربما نجد في فترة الربع الثاني من هذا العام ما يدل على حالة التوسع والتساهل المشار إليها سابقاً. أصدر رئيس السلطة 7 قرارات لها قوة القانون في الفترة من آذار-حزيران 2010. أهمها القرار بقانون بشأن حظر منتجات المستوطنات الذي يهدف إلى مكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، ودعم وترويج المنتجات الوطنية بدلاً منها. وقد أنطت القرار بالمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك مهام الإشراف على تنفيذه، كما استحدث القانون "صندوق الكرامة الوطنية لتمويل التمكين الذاتي ومكافحة وحظر منتجات المستوطنات". والقرار بقانون بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع حيث استبدل مسمى قانون الكسب غير المشروع بقانون مكافحة الفساد كما عدل القانون كل من المواد (3)، (6)، (8)، المتعلقة بعمل وهيكلية واختصاصات هيئة الكسب غير المشروع، كما عدل كل من المادة (1) و(2) والتي تحدد الخاضعين لإحكام القانون. وفيما يلي جدول يوضح هذه القرارات بقوانين وتاريخ صدورها:

وطوال فترة الانقسام، حاول بعض النواب تفعيل دور المجلس، وعقدوا اجتماعاً في مقر المجلس في مدينة رام الله، حضره ممثلو الكتل البرلمانية- ما عدا نواب كتلة التغيير والإصلاح- وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات (هيئة ممثلي الكتل والقوائم، الاجتماع الدوري العام، مجموعات العمل البرلمانية)²⁹، وتوزيع المهام والنشاطات فيما بينها. ولكن نشاطات هذه اللجان اقتصرت على عقد لقاءات مع بعض الوزراء وممثلي السلطة التنفيذية لمناقشة بعض القضايا الملحة. لكن هذه الجهود لم تتمكن من إيجاد صيغة لتفعيل الدور التشريعي للمجلس.

واستمرت الأمور على هذا الحال، حتى انتهت قانوناً فترة ولاية المجلس مطلع العام الحالي. وخلال فترة تعطل عمل المجلس ومن ثم انتهاء ولايته، لجأ رئيس السلطة التنفيذية إلى استخدام صلاحياته الدستورية المنصوص عليها في المادة (43) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003، حيث تعطيه هذه المادة صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي وفي حالات الضرورة التي لا تحتل التأخير، على أن تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقرارها. لكن، يرى بعض الحقوقيين والمتابعين للشأن السياسي والتشريعي (يشاركهم في الرأي بعض أعضاء الكتل البرلمانية³⁰) بأن "هناك حالة من التوسع والتساهل في سن القوانين وإصدارها في غياب البرلمان، بالرغم من انتفاء متطلبات

تاريخ صدور	قرار بقانون
2010/03/09	قرار بقانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع
2010/03/17	قرار بقانون رقم (2) لسنة 2010 بشأن المصادقة على قرار تحديد الراتب والحقوق المالية لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية
2010/03/31	قرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2010
2010/04/26	قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات
2010/04/26	قرار بقانون رقم (5) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام
2010/05/19	قرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الأراضي
2010/06/20	قرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع الفلسطيني "المقتفي"

²⁹ الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني (الصفحة الغربية) <http://www.pal-plc.org>

³⁰ مقابلة هاتفية مع خالدة جرار، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني

³¹ الزعي، هيثم، السلطة التنفيذية وصون العهدة التشريعية، جريدة القدس، 22 أيار 2010، العدد 14644.

9- الإجراءات الفلسطينية

9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال أشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 أربعة وعشرين شهيداً. وقد بلغ عدد الجرحى في هذه الفترة 142 جريحاً، 82 منهم في الضفة الغربية، و60 في قطاع غزة. أما المعتقلون، فقد بلغ عددهم 706 منهم 702 في الضفة الغربية، و4 في قطاع غزة (انظر جدول 37).

التعذيب والإهمال الطبي المتعمد.³³ أما الثالث فهو المواطن زياد محمد بدوي الجولاني (41 عام) من مخيم شعفاط والذي اغتيل برصاصتين من مسافة قصيرة جداً في وادي الجوز وذلك يوم الجمعة 2010/6/11 خلال مصادمات مع قوات خاصة بعد صلاة الجمعة.³⁴ الشهيد الرابع من الضفة سقط في شهر تموز واصيب آخر بجراح برصاص قوات الاحتلال على مدخل مستوطنة بركان المحاذية لقرية حارس بمحافظة سلفيت فجر يوم الخميس 2010/7/22، بعد ان اطلقت قوات الاحتلال النار عليهم. وكان الجانب الاسرائيلي قد رفض تسليم الجانب الفلسطيني جثته هذا الشهيد، وتبين فيما بعد أن الشهيد هو بلال محمود أبو لبددة (25 عاماً) من محافظة قلقيلية.³⁵

أما شهداء قطاع غزة فقد بلغ عددهم 13 شهيداً في شهر حزيران، و4 في شهر تموز، وشهيدتين في شهر آب. وتبعاً لمنظمة التضامن الدولية فإن شهداء شهر حزيران هم:³⁶

العمر	الإسم	العمر	الإسم
	هايل القاضي	20	شعيب الاسطل
20	حمادة ثابت	19	حمادة شهبان
20	محمد أبو صهيبيان		عرفات عيد
32	بسام إبراهيم بدران	21	فايز الفيلي
25	إبراهيم الوحيددي	28	محمد قويدر
	مواطن آخر مجهول الهوية	23	عامر عطوة أبو حدايد
			علاء غنام

سقط أربعة شهداء في الضفة الغربية ، وعشرون في قطاع غزة خلال الأشهر الثلاثة. ثلاثة من شهداء الضفة سقطوا في شهر حزيران. أحدهم هو الشهيد أمجد محمد خضر أبو خضير (30 عاماً) من بلدة شعفاط شمال القدس، متزوج وله 4 أبناء، ويعمل في مصنع للعصير والصودا في القدس الغربية. حيث سقط الشهيد في الثاني من حزيران في إطلاق نار متعمد من قبل متطرف يهودي.³² أما الثاني فهو الأسير محمد عبد السلام عابدين من القدس، الذي استشهد في سجن معيار الرملة في الحادي عشر من شهر حزيران، بعد أكثر من عام قضاه في السجون عانى خلاله من

فلسطينية وجرح عدد من الأشخاص إثر قصف مدفعي لمنزل بمنطقة حجر الديك شرقي مخيم البريج وسط قطاع غزة.³⁸ وقد قصفت طائرات تابعة لقوات الاحتلال يوم الاثنين 2010/8/2 فجراً منزل قيادي في كتائب القسام في دير البلح وسط قطاع غزة، حيث أسفر القصف عن إصابة 42 مواطناً بجروح بين طفيفة ومتوسطة.³⁹

شن الطيران الاسرائيلي ليل الخميس 2010/6/24 ثلاث غارات جوية على قطاع غزة اوقعت احدهم جريحا فلسطينيا في غارة على مدينة رفح، جنوب قطاع غزة على الحدود مع مصر، واستهدفت الغارتان الأخرتان اللتين لم توقعا ضحايا المطار القديم في جنوب قطاع غزة وبيت حانون بالشمال.³⁷ وفي يوم الثلاثاء 2010/7/13 استشهدت

³² <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=167302>

³³ http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=85288&Itemid=0

³⁴ http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214

³⁵ <http://www.prealmedia.com/ar/index.php?news=25038>

³⁶ http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214

³⁷ http://www.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=86280&Itemid=111

³⁸ <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9F96AF2D-7AA2-4888-ABEA-9EFED7F50802.htm>

³⁹ <http://www.alquds.com/node/277855>

جدول 37: الانتهاكات الإسرائيلية في الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010

المجموع	آب		تموز		حزيران		الحدث
	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
24	2	0	4	1	14	3	الشهداء
142	13	19	29	29	18	34	الجرحي
706	0	218	2	231	2	253	المعتقلون
872	15	237	35	261	34	290	المجموع

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: حزيران وتموز وآب،

الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.Nad-plo.org>

9-2 عوائق الحركة والتنقل

قامت قوات الاحتلال بوضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، وإغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل، وإغلاق المنافذ الدولية. بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب 557، 613، 484 حاجزاً على التوالي. وبلغ عدد المرات التي تم فيها

إغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل 94 مرة في شهر حزيران، و101 في تموز، و96 مرة في آب. أما المنفذ الدولي بين غزة ومصر فقد تم إغلاقه بمعدل 30 مرة في كل شهر من حزيران وتموز وآب. (انظر جدول 38)

جدول 38: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الأشهر

حزيران وتموز وآب من العام 2010

المجموع	آب	تموز	حزيران	العوائق
291	96	101	94	إغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل
92	31	31	30	إغلاق المنافذ الدولية بين غزة ومصر
383	127	132	124	المجموع

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: حزيران وتموز

وآب، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية

<http://www.Nad-plo.org>

9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

تموز، فقد تم الاعتداء على القطاع التعليمي مرة واحدة تمثلت بمداومة المدرسة الشرعية في مدينة الخليل. ولم يسجل إعتداءات على القطاع الصحي الفلسطيني، كما لم يسجل اعتداءات على القطاع التعليمي في شهر آب، في حين تم الاعتداء على القطاع الصحي مرة واحدة (توقيف سيارة إسعاف وإعتقال جريح بداخلها) بمحافظة قلقيلية في شهر آب.

بلغت الاعتداءات على قطاعي الصحة والتعليم في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية في شهر حزيران 5 اعتداءات، تمثلت بمداومة جامعة القدس في بلدة أبو ديس في محافظة القدس، ومدرستين في قرية نحالين في محافظة بيت لحم، وتمركز قوات الاحتلال قرب مدرسة أثناء تقديم الإمتحان في قرية خُرسا بمحافظة الخليل، وإخطار بهدم مدرسة متنقلة في قرية النويمة بمحافظة أريحا. أما في شهر

9-4 الاعتداءات على الممتلكات والمنازل والأجهزة الأمنية الفلسطينية

شملت الاعتداءات على الأجهزة الأمنية في شهر حزيران على سبيل المثال، 7 إطلاغات لعسكريين لمراجعة المخابرات الإسرائيلية، وتمركزت قوات الاحتلال 21 مرة قرب مقرات ودوريات أمنية فلسطينية، وتم إحتجاز دوريات أمنية وإعاقة عملها وتنفيذ مهماتها ثمان مرات.

قامت قوات الاحتلال باحتلال 34 منزلاً خلال أشهر حزيران وتموز وآب وجميعها في الضفة الغربية (12 منزلاً في حزيران، 9 في تموز، و13 في آب). كما تم هدم 14 منزلاً خلال نفس الفترة. كان هناك أيضاً حوادث اعتداء على الممتلكات والمنازل والأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث تم الاعتداء 85 مرة على قوات الأمن الفلسطينية، و276 مرة على ممتلكات فلسطينية خلال نفس الفترة.

جدول 39: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010

المجموع	آب		تموز		حزيران		الحدث
	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	
34	0	13	0	9	0	12	احتلال منازل
14	0	1	0	11	1	1	هدم منازل
85	0	22	0	27	0	36	تحرش بالأجهزة الأمنية
276	2	58	11	128	11	66	اعتداءات على ممتلكات

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: حزيران وتموز وآب، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.Nad-plo.org>

9-5 اعتداءات المستوطنين

بلغ عدد الاعتداءات في شهر آب 39، شملت إطلاق نار باتجاه مواطنين، وضرب مواطنات وأطفال، ومتضامنين كندي ودنماركي، ورشق حجارة باتجاه منازل مواطنين، وإتلاف مزروعات، ومحاولة إقامة بؤرة استيطانية، وتجريف 18 دونم من أراض زراعية.

9-6 الاعتداءات في القدس

استمرت قوات الاحتلال في تشديد إجراءاتها على الحواجز المقامة على مداخل مدينة القدس ومداخل المسجد الأقصى، وإغلاق التلة الواقعة بين قريتي بدو وبيت إكسا. وتواصل قوات الإحتلال إغلاق المدخل المؤدي إلى قرية جبع بالسواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية، وتغلق بوابة الجدار العازل والتي تفصل ضاحية البريد عن بلدة الرام. وفي يوم 2010/5/28 أغلقت قوات الإحتلال المدخل الشرقي لقرية

واصل المستوطنون اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين، ووصل عدد الاعتداءات في الأشهر الثلاثة 176 اعتداء كلها في الضفة الغربية. بلغت في شهر حزيران 52 اعتداء، تضمنت إطلاق نار باتجاه أطفال وقتل واحد وجرح آخر، ودهس طفل ومواطن، وإطلاق نار باتجاه مواطنين، ورشق حجارة وإقتحام بلدة عقربا وعدة مناطق، وأعمال تجريف في منطقتي القدس وبيت لحم جزء منها لبناء وحدات استيطانية.

تم تسجيل 74 اعتداءً من قبل المستوطنين في شهر تموز، تضمنت دهس مواطنين والضرب المبرح لمواطنين وعمال، ورشق حجارة والاستيلاء على منزل بالقدس، وإحراق أشجار وإطلاق نار عشوائي مرتين، ومصادرة أراض بمحافظة القدس والخليل لتعديل مسار الجدار الفاصل، وتجريف أراض بمحاذاة الطريق الرئيس قلقيلية-نابلس.

وعلى الأثر تدخلت قوات الإحتلال، واعتقلت 2 من المواطنين أثناء محاولتهما التصدي لإعتداء المستوطن.

10- أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية

1-10 الواقع الديمغرافي

بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) في منتصف العام 2010 نحو 29%، بحسب التقرير الذي نشره جهاز الإحصاء المركزي في نهاية آب من العام الجاري. كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين الشباب 104.4 ذكور لكل 100 أنثى، ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعب فتى، حيث أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة (ارتفاع نسبة صغار السن) ورأس مدبب (ضآلة نسبة كبار السن)، مما يعني أنه وللسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع فتياً.

تشير البيانات أن 92.3% من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث كانت في الفئة العمرية (15-29 سنة)، مقابل ما نسبته 81.5% للذكور لنفس الفئة العمرية، أي أن نسبة أكبر من الإناث تتزوج في سن أصغر. ومن جانب آخر تظهر البيانات أن نسبة وقوعات الطلاق للذكور في نفس الفئة العمرية بلغت 55.9% من إجمالي وقوعات الطلاق للعام 2008، مقابل 77.6% للإناث، أي أن نسبة عالية من طلاق الإناث يحدث للشابات.

طراً انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية (عدد الولادات لكل أنثى) حيث بلغ 4.6 مولوداً في العام 2007 مقابل 6.0 مولوداً في العام 1997، وهذا انخفاض كبير في واقع الأمر. وتساهم الإناث في الفئة العمرية (25-29 سنة) بنسبة 26.5% من معدل الخصوبة الكلية وهي الفئة العمرية الأعلى مساهمة.

10-2 مؤشرات التعليم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التعليم بين أوساط الإناث الشابات (15-29 سنة) بالمقارنة مع مثيلتها بين أوساط

بيت إكسا المؤدي إلى مدينة القدس بواسطة بوابة حديدية، وأبلغت المواطنين بالمرور عبر حاجز قلنديا إلى مدينة القدس. وتعتبر قوات الإحتلال حاجز قلنديا "معبراً حدودياً"، وتسمح بدخول سكان مدينة القدس فقط. وتواصل قوات الإحتلال إغلاق حاجز البوابة في بلدة أبو ديس، ويمنع المرور عبر بوابة الشياح بين السواحة الشرقية والغربية، وما زال العمل بمقاطع الجدار العازل في محيط مدينة القدس مستمراً.

بتاريخ 2010/6/18 إقتحمت قوات الإحتلال قرية بيت صفافا، وسلمت إخطارات بهدم 4 منازل بحجة عدم الترخيص تعود للمواطنين: تهاني محمد سليمان صلاح، إسماعيل علي صلاح وشقيقه محمود ومحمد. وفي تاريخ 2010/6/22 دخلت مجموعة من المستوطنين وبحماية قوات الإحتلال إلى باحات المسجد الأقصى في البلدة القديمة بمدينة القدس، واعتدت قوات الإحتلال بالضرب على عدد من المواطنين أثناء محاولتهم التصدي لإعتداء المستوطنين. وبتاريخ 2010/7/2 أصدرت قوات الإحتلال أمراً عسكرياً بتمديد إبعاد المواطن الشيخ عكرمة صبري- رئيس الهيئة الإسلامية العليا، عن المسجد الأقصى ومنعه من الدخول إليه لمدة 6 أشهر وللمرة الثانية على التوالي.

بتاريخ 2010/7/4 أجبرت قوات الإحتلال المواطن نايف حامد كستيرو، على هدم إضافة بناء بمساحة 49م² أضيفت إلى منزله، بحجة عدم الترخيص في منطقة عقبة السرابا في البلدة القديمة بمدينة القدس، تجنباً لدفع غرامة مالية باهظة بالإضافة إلى تكاليف الهدم في حال تم تنفيذه من قبل طواقم بلدية الإحتلال. وفي 2010/7/13 هدمت قوات الإحتلال 2 من المنازل بحجة عدم الترخيص في منطقة الصلعة الواقعة بين حيي سلوان وجبل المكبر بمدينة القدس يعودان لـ: أحمد موسى مشاهرة وعامر الطويل. وبتاريخ 2010/7/20 الساعة 22:20 أطلقت قوات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع بإتجاه المواطنين، بحجة رشق الحجارة، مما أدى إلى جرح اثنين من المواطنين. وفي تاريخ 2010/8/19 إعتدى أحد المستوطنين المتطرفين في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، على طفل وذلك برشقه بالحجارة،

10-4 الشباب والانتفاضة

بلغ عدد الشهداء الكلي في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى حتى نهاية عام (2009) 7,235 شهيدا، منهم 5,222 في الفئة العمرية (15-29 سنة)، أي أن حوالي 72.2% من الشهداء هم من الشباب. ويزيد عدد الشهداء في قطاع غزة عن ما هو في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة للفئة العمرية (15-29 سنة) 3,647 شهيدا، مقابل 1,522 شهيدا في الضفة لنفس الفئة العمرية.

11- الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية

قام مركز المعلومات الصحية الفلسطيني التابع لوزارة الصحة بإصدار التقرير الصحي في الضفة الغربية لمنتصف العام 2010. يستعرض التقرير مجمل الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية. فيما يلي نستعرض بعض المؤشرات:

11-1 المواليد الأحياء والمواليد الأموات:

بلغ عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال النصف الأول من هذا العام 21,296 مولودا، منهم 10,956 ذكور (51.4%)، و10,340 إناث (48.6%). كان أعلى عدد للمواليد الأحياء المبلغ عنهم في محافظة نابلس وبلغ 4,312، تلتها محافظة الخليل 4,053. وكان أقل عدد للمواليد الأحياء المبلغ عنهم في محافظة طوباس وبلغ 465 مولودا. تشير البيانات إلى أن 50.7% من الولادات تمت في المستشفيات الحكومية، و47.9% تمت في المستشفيات الخاصة، و1.4% من الولادات تمت في البيوت. وبلغ عدد المواليد الأموات المبلغ عنهم 106، منهم 49 ذكر و57 أنثى، وقد تم التبليغ عن 37 مولودا في محافظة نابلس، فيما لم يتم التبليغ عن أي مولود ميت في كل من محافظتي القدس وبيت لحم (انظر جدول 40).

الذكور. فقد بلغت نسبة الإناث اللواتي أنهين مرحلة التعليم الجامعي الأولى (بكالوريوس) 10%، في حين أن نسبة الذكور 8% خلال العام 2009. كما تشير البيانات المتوفرة لعام 2009 أن حوالي 45.4% من الشباب (15-29 سنة) ملتحقون بالتعليم بواقع 86.5% في الفئة العمرية (15-17 سنة)، و50.9% للفئة العمرية (18-22 سنة)، و11.6% في الفئة العمرية (23-29 سنة). أما بالنسبة لمعدلات التسرب (سواء التحق وترك التعليم أو لم يلتحق بالتعليم أبدا) للشباب للذكور قد بلغت 32.8%، في حين بلغت 25% للإناث.

واستكمالا لموضوع التعليم، تظهر البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أن تطورا ملحوظا قد طرأ على مؤشرات استخدام الحاسوب، حيث ارتفعت نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب من 47.6% للعام 2004 إلى 87.9% للعام 2009. وفيما يتعلق بالهاتف النقّال فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين يمتلكون هاتف نقال، حيث بلغت 63.2% للعام 2009، مقابل 34.9% للعام 2004. وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ حيث بلغت 72.7% للذكور، و53.3% للإناث في العام 2009.

10-3 مؤشرات سوق العمل

تشير بيانات الربع الأول لعام 2010 إلى أن 33% من الشباب (15-29 سنة) نشيطون اقتصاديا (عمال وعاطلين). كما بلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة 32.2%، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20-24 سنة) بواقع 35.7%، مقابل 28.1% بين الأفراد (25-29 سنة).

احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى لدى الشباب من حيث استيعابه لطاقت العمل، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (15-29 سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة أي ما نسبته (33.8%)، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته 21.7%.

جدول 40: توزيع المواليد الأحياء والمواليد الأموات حسب المحافظة والجنس خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	المواليد الأموات			المواليد الأحياء		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
القدس	0	0	0	344	409	753
جنين	13	11	24	1593	1667	3260
طوباس	3	1	4	229	236	465
طولكرم	1	3	4	788	788	1576
قلقيلية	3	2	5	602	657	1259
سلفيت	1	0	1	375	404	779
نابلس	20	17	37	2069	2243	4312
رام الله والبييرة	8	4	12	1134	1189	2323
بيت لحم	0	0	0	930	1004	1934
أريحا	0	1	1	281	301	582
الخليل	8	10	18	1995	2058	4053
المجموع	57	49	106	10340	10956	21296

المصدر: وزارة الصحة - مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - التقرير الصحي - المحافظات الشمالية - فلسطين - منتصف العام 2010.

11-2 الوفيات بين السكان:

(انظر جدول 41). أما بالنسبة لأسباب الوفاة الرئيسية خلال النصف الأول من العام 2010، فقد كان السبب الأول أمراض القلب، يليها أمراض الدماغ الوعائية ثم السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي والشيخوخة.

بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها 3,426 حالة وفاة، منها 1,817 ذكور و1,609 إناث. سجلت محافظة الخليل أعلى عدد للوفيات المبلغ عنها حيث وصلت إلى 764 حالة وفاة وبنسبة 22.3%، بينما سجلت محافظة أريحا أدنى عدد للوفيات المبلغ عنها وهي 44 حالة وفاة وبنسبة 1.3%

جدول 41: الوفيات بين السكان حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010

عدد الوفيات	المحافظة
121	القدس
518	جنين
109	طوباس
321	طولكرم
140	قلقيلية
91	سلفيت
617	نابلس
494	رام الله والبييرة
207	بيت لحم
44	أريحا
764	الخليل
3426	المجموع

المصدر: وزارة الصحة - مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - التقرير الصحي - المحافظات الشمالية - فلسطين - منتصف العام 2010.

11-3 حوادث السير

بلغ عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير والتي سجلت في وزارة الصحة 3,474 إصابة، منها 2,628 إصابات ذكور، و846 الإناث. توزعت هذه الإصابات ما بين 25 حالة وفاة، و73 إصابة شديدة و51 إعاقة مختلفة. وقد حازت محافظة رام الله والبيرة على أعلى عدد من إصابات حوادث السير المسجلة حيث وصلت إلى 700 إصابة، تلتها محافظة الخليل بـ 690 إصابة، بينما سجلت محافظة طوباس أدنى نسبة لإصابات حوادث السير المسجلة وقد بلغت 23 إصابة. فيما لا تتوفر تقارير بشأن حوادث السير في محافظة القدس (انظر جدول 42).

جدول 42: توزيع إصابات حوادث السير حسب المنطقة ونوع الإصابة خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	وفاة	إصابة	المجموع
القدس	0	0	0
جنين	5	431	436
طوباس	2	21	23
طولكرم	5	250	255
قلقيلية	2	201	203
سلفيت	0	90	90
نابلس	6	623	629
رام الله والبيرة	2	698	700
بيت لحم	1	301	302
أريحا	0	146	146
الخليل	1	656	657
جنوب الخليل	1	32	33
المجموع	25	3449	3474

المصدر: وزارة الصحة - مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - التقرير الصحي - المحافظات الشمالية - فلسطين - منتصف العام 2010.

11-4 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة

بلغ عدد تحويلات وزارة الصحة للعلاج في المرافق الصحية خارج وزارة الصحة 25,802 تحويلًا. 68% من هذه التحويلات كانت في مناطق الضفة الغربية، و32% منها كان في مناطق قطاع غزة. احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث عدد التحويلات حيث بلغ عددها 7,866 تحويلًا، أي ما نسبته 30.5% من تحويلات وزارة الصحة (انظر جدول 43). بلغت تكلفة حالات شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة خلال النصف الأول من هذا العام 157.6 مليون شيكل. وكانت الأورام هي السبب الأول للتحويلات خارج وزارة الصحة، تلاها أمراض العيون وأمراض المسالك البولية والأمراض الباطنية وجراحات الأعصاب.

جدول 43: توزيع التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	دخول وإقامة	استشارات وفحوصات	المجموع
الضفة الغربية	13,608	3,917	17,525
القدس	3,591	676	4,267
جنين	1,056	329	1,385
طوباس	149	59	208
طولكرم	691	291	982
قلقيلية	372	133	505
سلفيت	321	80	401
نابلس	1,537	594	2,131
رام الله والبيرة	1,894	613	2,507
بيت لحم	1,248	255	1,503
اريجا	270	93	363
الخليل	2,461	792	3,253
غير ذلك	4		4
غير معروف	14	2	16
قطاع غزة	8,093	184	8,277
غزة	7,866	173	8,039
خان يونس	57	7	64
المنطقة الوسطى	31		31
شمال غزة	114	1	115
رفح	19	2	21
غير ذلك	6		6
غير معروف		1	1
المجموع	21,701	4,101	25,802

المصدر: وزارة الصحة - مركز المعلومات الصحية الفلسطيني - التقرير الصحي - المحافظات الشمالية - فلسطين - منتصف العام 2010.

صندوق 6: التقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية

شكل إعلان الألفية في العام 2000 تحولاً مهماً في آلية عمل الأمم المتحدة، وفي قدرتها على ترجمة أهدافها ورسالتها إلى حقائق فعلية على الأرض. ورغم أن فلسطين ليست عضواً في الأمم المتحدة، إلا أنها وقعت على الإعلان، والتزمت بالعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإعلان. وصدر مؤخراً (أيلول، 2010) التقرير الفلسطيني الثالث، بعد تقريرَي العامين 2002 و2005، والذي يقيم سير العمل ودرجة تحقيق الأهداف الانمائية. وكانت فلسطين من بين الدول التي وقع عليها الاختيار لعرض تقرير سير العمل في انجاز الأهداف في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2010. وشكل هذا الاختيار فرصة لطرح قضايا التنمية في الأراضي الفلسطينية في هذا المحفل الدولي.

يأتي إعداد وإصدار التقرير الفلسطيني في ظل بيئة تنموية مقيدة ومعيقة للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة الواردة في إعلان الألفية بحلول العام 2015. ومن المعوقات الرئيسية التي حدثت من توفير البيئة التنموية المناسبة سياسات الاحتلال الاسرائيلي، واستمرار سيطرته على الموارد الطبيعية وتجزئة المناطق الفلسطينية، والحد من حرية الحركة للأفراد والسلع. كما ساهم استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الإبطاء من عجلة التنمية وتراجع في عدد من المؤشرات التنموية في السنوات الخمس الاخيرة.

دلّت نتائج التقرير على حدوث تحسن ملموس في سير العمل في الضفة وقطاع غزة نحو تحقيق 6 من الأهداف في إعلان الألفية. إذ تزايدت معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي، وتحسن واقع المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتراجع معدل الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة، وتحسنت المؤشرات الخاصة بالصحة النفاسية للأمهات، ومكافحة الامراض المعدية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. في المقابل، حصل تراجع في المؤشرات المتعلقة بهدفي القضاء على الفقر، والوضع البيئي. ولقد توصل التقرير الى أنه بافتراض زوال الاحتلال الاسرائيلي، فإن هناك احتمالية كبيرة لتحقيق 7 أهداف في نهاية 2015. إلا أنه من غير المرجح تحقيق الهدف المتعلق بتحسين الوضع البيئي، حيث يرتبط هذا الهدف بالتغيرات المناخية العالمية.

وتُوضح النتائج التفصيلية، وجود تباين بين المناطق الفلسطينية في مستوى التقدم المحرز مقارنة بالتقدم على المستوى الوطني، حيث يظهر التقدم أبطأ في المؤشرات التنموية في قطاع غزة، والمناطق (ج)، والتجمعات القريية من جدار الفصل، والقدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، فإن التراجع في المؤشرات كان أسرع في تلك المناطق بالنسبة للأهداف التي التي تراجع سير العمل باتجاه تحقيقها.

تظهر النتائج تراجع المؤشرات المتعلقة بالهدف الاول (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، حيث اتسعت دائرة الفقر، واستمرت الاسباب المؤدية له، ومن أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتذبذب المناخ الاستثماري وضعف قدرة الحكومة ومحدودية مواردها، لإنشاء شبكة حماية اجتماعية وتمويل برامج مكافحة الفقر. وانعكس انتشار الفقر في تراجع الامن الغذائي للفلسطينيين.

واستنتج التقرير أنه رغم التقدم المتحقق في معظم الأهداف المنشودة، إلا أن التحدي البارز الذي يواجهه الفلسطينيون في المرحلة المقبلة يكمن في الحفاظ على المكتسبات والانجازات التي تحققت في عدد من المجالات والأهداف التنموية. ومن المهم أن يتبع ذلك تطوير الاهتمام بنوعية المؤشرات التي تنعكس على الخدمات المقدمة وعلى تحقيق الرفاه الاجتماعي. ومثال ذلك الاهتمام بتقديم خدمات تعليم وصحة نوعية وذات جودة عالية للمواطنين.

12- قضايا اقتصادية

التقلبات الاقتصادية (3)

السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية

تحدثنا في الحلقة السابقة من سلسلة "التقلبات الاقتصادية" عن أن فترة نصف القرن الماضي قد شهدت ظهور عدة تيارات فكرية في مجال الاقتصاد الكلي. ورأينا أن لكل واحد من تلك التيارات تفسيره المختلف لأسباب حدوث التقلبات الاقتصادية. ولكل تيار موقفه المختلف فيما يخص دور الدولة في معالجة ما ينتج عن التقلبات من مشاكل الإنكماش الاقتصادي والبطالة أو مشاكل التضخم والأزمات المالية. وخلصنا إلى القول أنه على الرغم من الفروقات الكثيرة الموجودة بين تلك التيارات إلا أن كل واحد منها ينتمي إما إلى مرجعية المدرسة الكلاسيكية أو المدرسة الكينزية. المدرسة الأولى ترى أن الاقتصاد الحر قادر على التعامل لوحده مع التقلبات الاقتصادية وأن تدخل الدولة يؤدي إلى زيادة أضرار تلك التقلبات وليس إلى تقليصها. في حين ترى المدرسة الكينزية أنه إذا تم ترك التقلبات الاقتصادية لإليات السوق وحدها فإن فترات الكساد أو التضخم قد تأخذ وقتاً طويلاً وتلحق أضراراً كبيرة يمكن تجنبها عن طريق تفعيل السياسات المالية والنقدية للدولة. ومن المعروف أن توجه المدرسة الكلاسيكية كان يمثل التيار الرئيسي في الفكر الاقتصادي الغربي حتى حدوث أزمة "الكساد العظيم" في ثلاثينات القرن الماضي. وأن أحد نتائج تلك الازمة كان ظهور الإتجاه الكينزي الذي أصبح يمثل التيار الرئيسي في الدوائر الأكاديمية الأمريكية والأوروبية وبسترشد به صناع السياسات الاقتصادية منذ مطلع الأربعينيات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي. ولكن عادت طروحات التوجه الكلاسيكي بعد ذلك التاريخ لتصبح التوجه الرئيسي في الاقتصاد وظلت كذلك حتى السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الواحد وعشرين ابان ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

سنعرض في الفقرة الأولى من هذه الحلقة إلى نقاط الإختلاف الجوهرية بين التوجهين الكلاسيكي والكينزي، وهي النقاط التي تشكل الخلفية النظرية لمواضيع الخلاف حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي وحول فعالية سياساتها الاقتصادية. وفي الفقرة التالية سنعرض للعناصر الرئيسية التي شكلت مضمون التوجه الكلاسيكي الجديد الذي هيمن على الاقتصاد على إتساع العالم في العقود الثلاثة الماضية في سياق أيديولوجية "الليبرالية المحدثه" (Neoliberalism). ونعرض في الفقرة الثالثة إلى الأضرار التي لحقت بالإقتصاد العالمي من جراء تبني تلك الأيديولوجية، وهي الأيديولوجية التي كانت مسؤولة إلى حد بعيد عن الأزمة العالمية التي إستفحلت في 2008 ومازالت تداعياتها تتفاعل حتى اليوم.

نظرية للسعر ونظرية للدخل

يرتكز التوجه الكلاسيكي في الاقتصاد الكلي على الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي، إذا كان حراً، فإنه قادر على تحقيق التشغيل الكامل لليلة العاملة في ظرف "توازن مستقر" (Stable Equilibrium)⁴⁰. وتعبير "التشغيل الكامل" في المدرسة الكلاسيكية يعني "أن كل من هو مستعد للعمل وفق الأجر السائد في السوق يجد عملاً"، أي أنه من الممكن حدوث بطالة طوعية (Unemployment Voluntary)، ولكن من غير الممكن حدوث بطالة قهريه (Unemployment Involuntary) لمدة طويلة. والتوازن المستقر يعني أنه إذا حدث، ولإي سبب كان، إنحراف عن وضع التوازن، فإن في تركيبه النظام آلية داخلية تعمل على إستعادة التوازن. هذا يعني أن البطالة تحدث فقط عندما يكون الإقتصاد في وضع غير متوازن وتنتهي عندما يستعيد الإقتصاد وضعه المتوازن. وأن الآلية الداخلية التي تضمن "استقرار التوازن" هي آلية الأسعار في الأسواق الثلاثة: الأجر في سوق العمل، وسعر الفائدة في سوق الإئتمان، والأسعار في سوق السلع والخدمات. وعندما تحدث بطالة عن العمل بسبب وجود وضع غير متوازن في أحد الأسواق، فإن سعر ذلك السوق يرتفع إذا كان عدم التوازن ناجماً عن وجود فائض طلب في السوق، وينخفض إذا كان عدم التوازن ناشئاً عن وجود فائض في العرض. وفي كلتا الحالتين يتم إستعادة التوازن والقضاء على البطالة.

لا يعترض التوجه الكينزي على الاعتقاد الكلاسيكي بقدرة آلية السعر في كل سوق من الأسواق الثلاثة على أخذ هذا السوق إلى حالة الاستقرار المتوازن، ولكنه يعترض على الاعتقاد بأن تحقيق التوازن المستقر في الأسواق الثلاثة يعني بالضرورة تحقيق وضع التشغيل

⁴⁰ معنى الحرية هنا هو ان تكون آليات الأسعار حرة وتتحرك بتأثير قوى العرض والطلب وأن يقتصر دور الحكومة على إنتاج السلع العامة وضمان حرية التنافس في الأسواق.

الكامل للبيد العاملة. فالإتجاه الكينزي يرى أن لكل سعر في الأسواق الثلاثة وجهان: السعر هو "تكلفة" للبعث وهو في ذات الوقت "دخل" للبعث الأخر. ولذلك فإن إنخفاض الأجر مثلاً يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي يزيد كمية العمال المطلوبة من ناحية، ولكنه في ذات الوقت يمثل إنخفاضاً في دخل العمال وبالتالي انخفاضاً في حجم الطلب على السلع والخدمات. يرى الإتجاه الكينزي أن آلية الأجور لا تضمن حدوث التشغيل الكامل. فالتشغيل الكامل بحاجة إلى مقدار معين من الإستثمار وبالتالي مقدار معين من الطلب على السلع والخدمات، أي مقدار معين من الدخل. ولذلك فإن الإتجاه الكينزي مبني على أساس أن المتغير الأساسي في الاقتصاد الكلي هو "الدخل" وليس "السعر". كما يرى الإتجاه الكينزي أن الذي يحدد الدخل هو حجم الطلب الكلي الفعال (أي الإستهلاك العام + الإستثمار العام + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات)، وأن هناك في أي وقت مقدار معين "للطلب الكلي الفعال" يكون ملائماً لتحقيق التوظيف الكامل للبيد العاملة وأن أي مقدار أقل من ذلك يتسبب في حدوث بطالة عن العمل وأي مقدار أكبر من ذلك يتسبب في التضخم.

تمكنت المراكز الأكاديمية في بريطانيا والولايات المتحدة في مطلع الخمسينات من تكوين نموذج نظري جديد يجمع بين الإتجاهين الكلاسيكي والكينزي، فيما أصبح يعرف باسم نموذج "التوليفة النيوكلاسيكية" (The Neoclassical Synthesis)⁴¹. وهذه التوليفة عبارة عن نموذج نظرية عامة تحدد آليات النشاط الاقتصادي وفق التوصيف الكينزي في الأمد القصير ووفق التوصيف الكلاسيكي على الأمد الطويل. أي أن عمليات التكييف التي تحدث في فترات الإنتقال من وضع توازني إلى اخر تتم على الأمد القصير وفق الآلية الكينزية (أي وفق رد فعل الكميات: تغيير في الدخل والتشغيل)، وتتم على الأمد البعيد وفق الآلية الكلاسيكية (أي بواسطة رد فعل الأسعار: تغيير في أسعار السلع والخدمات وسعر الفائدة ومعدل الأجور).

وفي أواخر الخمسينات تمت إضافة ملحق هام لنموذج التوليفة النيوكلاسيكية هو نموذج "منحنى فيليبس" (Phillips Curve) الذي يقول بوجود علاقة مفاضلة (Trade-Off) بين هدف تقليص معدل البطالة وهدف تقليص معدل التضخم والذي تمت صياغته بعد إكتشاف علاقة عكسية بين معدل البطالة عن العمل ونسبة تغير الإيجور الإسمية في بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالاقتصاد البريطاني والاقتصاد الأمريكي.

ولقد أوجد هذا النموذج بيئة مساعدة لصناع السياسات الاقتصادية حيث أنه أصبح بالإمكان معرفة "تمن" سياسة تقليص معدل البطالة عن العمل مقدراً بزيادة محددة في معدل التضخم، وكذلك معرفة "تمن" تقليص معدل التضخم مقدراً بزيادة محددة في معدل البطالة .

كان نموذج "التوليفة النيوكلاسيكية"، من حيث تأثيره على صياغة السياسات الاقتصادية، أقرب إلى الإتجاه الكينزي منه إلى الإتجاه الكلاسيكي نظراً لأن السياسات الخاصة بالتقلبات الاقتصادية هي سياسات تتعلق بالأمد القصير. ولذلك يمكن القول، كما ذكرنا في السابق، أن الإتجاه الكينزي ظل هو الإتجاه المهيمن في الاقتصاد منذ مطلع الأربعينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي يطلق عليها اسم العصر الذهبي للاقتصاد الكلي. لأنها كانت فترة نمو اقتصادي متواصل في معظم البلدان الصناعية والبلدان النامية. وقد انتهت تلك الفترة عندما أخذت معظم البلدان الصناعية تعاني من مشكلة مزدوجة هي مشكلة "الركود والبطالة عن العمل" المصحوبة بمشكلة الارتفاع المتواصل للأسعار والتضخم التي دعيت مشكلة الركود التضخمي (Stagflation).

نظرية لليمين ونظرية للييسار

انفرد الإجماع الأكاديمي حول نموذج التوليفة النيوكلاسيكية لأنها لم تقدم السياسات الملائمة لمعالجة مشكلة الركود التضخمي. وظهرت تيارات فكرية جديدة بعضها يدعم الإتجاه الكلاسيكي والأخر يدعم الإتجاه الكينزي.

كان تيار المدرسة النقدية (Monetarism) أول من ظهر كتيار يعمل على تحديث التوجه الكلاسيكي الفائل بضرورة تكريس حرية السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى أقل الحدود. تميز هذا التيار بالمقولات الأربعة التالية:

✧ ليس هناك جدوى من استعمال السياسة المالية لأن تمويل الإنفاق الحكومي بالاقتراض من السوق (عجز الموازنة) يقود إلى المنافسة مع القطاع الخاص في سوق الإئتمان. ويؤدي إلى رفع سعر الفائدة وتقليص الإستثمار الخاص (Crowding-Out Effect).

2 يعود الفضل في صياغة نموذج التوليفة النيوكلاسيكية بشكل رئيسي إلى إستاذ الاقتصاد في جامعة أكسفورد جون هيكس (1904-1989) وإستاذ الاقتصاد في معهد ماستشوسيتس للتكنولوجيا بول سامويلسون (1915-2009)

✧ السياسة النقدية فعالة ولكن ليس من المفيد استعمالها بحسب مقتضى الحال (Discretionary Use) لأن تأثيرها يحدث بعد فترة زمنية غير معروفة بدقة. وغالباً ما يظهر تأثيرها في الوقت الخاطئ. ولهذا فمن الضروري أن يقلع البنك المركزي عن الإستعمال الحر لأدوات السياسة النقدية ويلتزم بزيادة الكتلة النقدية بنسبة معينة ثابتة، وتكون تلك النسبة على علاقة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبشكل يضمن وجود السيولة المناسبة لتحقيق إستقرار مستوى الأسعار العام.

✧ المفاضلة بين هدف تقليص معدل البطالة وتقليص معدل التضخم وفق منحني فيليبس تصح في الأمد القصير فقط، في الفترة التي يتصرف بها المشتركون في النشاط الاقتصادي على أساس أن الأسعار مستقرة. ولكن عند حدوث أي نسبة من التضخم كئمن لسياسة تقليص معدل البطالة فإن توقعات المشتركين في النشاط الاقتصادي تصبح توقعات تضخمية مما يعمل على زيادة معدل التضخم بشكل مستمر.

✧ استبدلت المدرسة النقدية مفهوم التشغيل الكامل (Full-Employment) بمفهوم جديد هو مفهوم معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment). ويعرف هذا بأنه معدل البطالة الذي يكون فيه معدل التضخم الفعلي مساوياً لمعدل التضخم المتوقع. وأن أية محاولة لتقليص ذلك المعدل عبر استعمال الدولة لسياسات التوسع لا يمكن أن تحقق سوى نجاحاً مؤقتاً لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل.

يتضح من هذه النقاط أن المدرسة النقدية عارضت كل الإطروحات الكينزية وأعدت تكريس الإعتقاد بقدره النظام الرأسمالي على تحقيق التشغيل الكامل بدون تدخل الدولة. كما أكدت أن التدخل لا يحقق التشغيل الكامل ولكنه يكرس التضخم. ولقد خرج من عباءة المدرسة النقدية تياران أعادا صياغة نظرية المدرسة الكلاسيكية القديمة وفق مفاهيم وأدوات تحليل جديدة، وهذان التياران هما؛ تيار التوقعات العقلانية (Rational expectations)، وتيار دورة العمل الحقيقية (Real business Cycle). وأصبح من المتعارف عليه تسمية المساهمات النظرية لهذين التيارين باسم "مدرسة الكلاسيكية الجديدة" (New Classical).

وفي المقابل عكف بعض المفكرين الاقتصاديين على تحديث نظرية كينز وبناء النماذج النظرية التي تقبل وتفترض السلوك العقلاني للمشاركين في النشاط الاقتصادي، ولكن تؤكد في الوقت ذاته أن التصرف العقلاني يمكن أن يقود إلى انكماش اقتصادي لا يمكن التخلص منه بدون تدخل الدولة. ومن أهم هذه النماذج:

✧ نموذج "فشل التنسيق" (Coordination Failure) الذي يؤكد على أن التقلبات الاقتصادية قد تنشأ بسبب أن المشاركين في النشاط الاقتصادي يفشلوا في تنسيق خططهم مع بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك منشأة اقتصادية تقوم بتسريح بعض عمالها لأن القائمين عليها يتوقعون حدوث انكماش اقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم الطلب على منتوجاتها، فإن ذلك يقود إلى التقليص الفعلي في حجم الطلب العام وحدث إنكماش فعلي وفق الظاهرة المعروفة باسم "نبوءة ذاتية التحقيق" (Self-fulfilling prophecy). كذلك فإن انكماشاً اقتصادياً قد يحدث لأن الاقتصاد قد استقر على ما يسمى "توازن بقعة الشمس" (Sunspot Equilibrium)، أي أن التوازن حصل بتأثير متغير عشوائي براني لا علاقة له بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ولكن بعض المشتركين في النشاط الاقتصادي يعتقدون بأهميته⁴².

✧ نموذج التباطؤ (Hysteresis) الذي يؤكد أن التغيرات في الطلب العام ليس لها تأثيرات في الأمد القصير ولكن في الأمد البعيد أيضاً. أي أن تأثيراتها لا تقتصر على معدل البطالة الحاضر ولكنها تتجاوزها إلى التأثير في معدل البطالة الطبيعي (Natural Unemployment). وهناك نوعان من نماذج التباطؤ هذه؛ الأول هو "نموذج المدة" (Duration Model) والذي يبين أن الذين يفقدون عملهم لمدة طويلة يفقدون بعض رأسمالهم البشري مما يجعل عودتهم للعمل أمراً صعباً وهو ما يزيد من معدل البطالة الطبيعي. والنموذج الثاني من نماذج التباطؤ هو نموذج "الداخل-الخارج" (Insider-Outsider Model) الذي يبين أن الذين يحتفظون بأعمالهم، في أوقات الإنكماش الاقتصادي، يحولوا دون انخفاض الأجور وبالتالي يتمكنوا من تعطيل آلية زيادة التشغيل عن طريق تخفيض الأجور.

3 يعود إستعمال تعبير "بقع الشمس" إلى القرن التاسع عشر، حيث كان بعض المفكرين الاقتصاديين يحاولون معرفة ما إذا كان للبقع على سطح الشمس تأثير على الطقس والزراعة وبالتالي على أسعار القمح والمحاصيل الزراعية. وكان الاقتصادي المشهور وليم جوفينز (1835-1882) يحاول أن يصيغ نظرية لدورة العمل مبنية على أساس بقع الشمس. وفي عام 1983 نشر الأستاذان كارل شيل وديفيد كاس مقالاً اكتسب شهرة أكاديمية كبرى بعنوان "هل هناك أهمية لبقع الشمس؟" وفي عام 2007 نشر الأستاذ كارل شيل مقالاً بعنوان "توازن بقع الشمس والفكرة الرئيسية هي حصول توازن بتأثير عامل عشوائي خارجي" أنظر : Carl Schell and David Cass (1983) "Does Sunspot Matters?" Journal of Political Economy 91(21),193-228, and Carl Schell (2007) "Sunspot Equilibrium" New Pulgrave Dictionary of Economics>

يطلق على أصحاب هذه النماذج اسم تيار "الكينزية المحدثه" (Neo-Keynesian). وهناك تياران أخران هما تيار "الكينزية الجديدة" (New Keynesian) وتيار "ما بعد كينز" (Post Keynes). وكل هذه التيارات تشترك في الاعتقاد بأن هناك عوامل عدم استقرار في طبيعة النظام الرأسمالي وأن الدولة هي الطرف الوحيد الذي يملك القدرة على الحد من أضرار تلك العوامل.

وهكذا نرى أن نصف القرن الماضي قد شهد تواجد توجهان في علم الاقتصاد، واحد يرى أن أفضل وضع للنظام الرأسمالي هو الوضع الذي ترفع فيه الدولة يدها عن النشاط الإقتصادي والثاني الذي يرى أن تطور النظام الرأسمالي بدون أزمات يحتاج لدور نشيط وفعال من قبل الدولة.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة، وفي الأجواء اليمينية التي تركزت على اتساع العام في سياق أيديولوجية الليبرالية المحدثه كانت السيطرة شبه الكاملة للاتجاه الأول. وبسبب ذلك حدثت تغيرات كبيرة في مواقف أكثر دول العالم تجاه دور الدولة في معالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية. وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

السياسات الاقتصادية في مناخ حقبة الليبرالية المحدثه

شملت حزمة السياسات الاقتصادية المعروفة باسم سياسات الليبرالية المحدثه، والتي ارتكزت على الأطروحات النظرية لمدرسة الكلاسيكية الجديدة، على ثلاثة عناصر رئيسية هي تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير أسواق المال من كل القيود والضوابط المنظمة لعملية إصدار وبيع الأصول المالية، وحصص هدف السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق هدف واحد هو تحقيق استقرار الأسعار. وفي نفس الوقت تم منح البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية تمكنه من الامتناع عن تمويل عجز ميزانية الحكومة. وما يهمنا هنا بشكل خاص هو العنصر الأخير الذي له علاقة مباشرة بموضوع السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية.

جدول (1) العلاقة بين التضخم والنمو في بعض البلدان (1965-2004)

البلد والسنة	تضخم قليل		تضخم معتدل		تضخم كبير	
	نمو	تضخم	نمو	تضخم	نمو	تضخم
البرازيل						
1980-1965			7.9	36.2		
1986-1981					2.2	150.4
1995-1987					2.0	1187.8
2003-1996	1.7	8.5				
تشيلي						
1971-1965			4.6	25.7		
1977-1972					(0.6)	269.9
1985-1978			3.5	26.9		
1994-1986			7.4	18.9		
2003-1995	4.5	4.8				
اسرائيل						
1970-1965	8.0	4.7				
1978-1971			5.5	30.3		
1985-1979					4.0	181.5
1996-1986			5.4	17.9		
2003-1997	2.2	3.8				
تركيا						
1970-1968	4.7	5.4				

البلد والسنة	تضخم قليل		تضخم معتدل		تضخم كبير	
	نمو	تضخم	نمو	تضخم	نمو	تضخم
1977-1971			6.1	17.5		
1980-1978					71.4	(0.5)
1987-1981			5.8	37.9		
2001-1988					72.8	2.8
2003-2002			6.9	35.1		

المصدر: Shari Spiegel (2007): Macroeconomic and Growth Policies. UNITED NATIONS, Department for Economic and social affairs (UNDESA).

قامت البنوك المركزية للدول التي تبنت حزمة سياسات الليبرالية المحدثة بإصدار تشريعات جديدة تم فيها تحديد وظيفة البنك المركزي وفق التوجه الجديد. وكانت نيوزيلندا هي أول دولة أصدرت في آذار 1989 تشريعاً ينص على استقلالية البنك المركزي ويؤكد على أن " الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي هي تأمين استقرار المستوى العام للأسعار ". وفي عقد التسعينات صدرت مراسيم مشابهة في بريطانيا (1997) وفي اليابان (1997) ثم في الاتحاد الأوروبي (1999). وقد قامت بلدان أخرى كثيرة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إصدار تشريعات مماثلة وخصوصاً بعد أن أصبح موضوع استقلال البنك المركزي واقتصاد وظيفته على تحقيق استقرار الأسعار جزءاً من حزمة السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية طوال عقد التسعينات وأصبحت تعرف باسم سياسات "إجماع واشنطن".

كان من نتيجة تبني الكثير من البنوك المركزية لهدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية نجاح كثير من البلدان في تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن في ميزانية الحكومة وفي ميزان المدفوعات. ولكن تكلفة ذلك النجاح كانت مرتفعة جداً، وخصوصاً في البلدان النامية. وتبلورت تلك الكلفة في تقلص الإنتاج ومعدلات البطالة العالية. ولقد أرجع الكثير من الاقتصاديين أسباب ذلك الفشل إلى أن تلك الدول ركزت كل اهتمامها على هدف استقرار الأسعار مع أن ما هو مهم في آخر المطاف هو الاستقرار الحقيقي في الإنتاج والتشغيل الذي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتحقيق النمو المستدام.

وتبين من الدراسات الحديثة حول الموضوع أن هناك إشكاليتين في موضوع تبني البنك المركزي لهدف "استقرار الأسعار" كهدف رئيسي لسياسته النقدية.

الإشكالية الأولى هي أن تعبير "استقرار الأسعار" غير واضح وغير محدد. ليس هناك خلاف على ضرورة إتباع السياسات اللازمة لمحاربة ارتفاع الأسعار في مناخ التضخم المفرط (Hyperinflation)، نظراً لأن ذلك النوع من التضخم له تكلفة اقتصادية هائلة. إذ أنه يعمل على إيقاف النمو الاقتصادي وفي أحيان كثيرة يؤدي إلى الإنزلاق نحو الكساد. ولكن عندما يتعلق الوضع بمعدل تضخم معتدل أو معدل تضخم قليل فإن تكلفة التضخم تكون أقل بكثير. وليس هناك من دليل على أن ذلك النوع من التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. بل على العكس، هناك دلائل كثيرة على أن اتباع سياسات نقدية انكماشية لتخفيض معدل ذلك النوع من التضخم يقود في أغلب الأحيان إلى تكلفة اقتصادية (تراجع في النمو وزيادة في البطالة) تزيد عن تكلفة التضخم ذاته.

يعرض جدول (1) لتجارب عدة بلدان مرت في نصف القرن الماضي بفترات من التضخم المفرط وفترات من التضخم المعتدل وفترات من التضخم الضئيل. ويظهر في الجدول أن فترات التضخم المفرط تصاحبت مع معدلات نمو متدنية لابل وأحياناً سالبة (ما عدا إسرائيل في فترة 1985-1979). ويظهر أيضاً أن فترات التضخم المعتدل تصاحبت في أحيان كثيرة مع معدلات نمو عالية (البرازيل في فترة 1980-1965، وتشيلي في فترة 1986-1996، وتركيا في فترة 2002-2003).

باختصار إذن، هناك خلاف بين الاقتصاديين حول معنى "استقرار الأسعار" إذ أنه من الممكن اعتبار الكثير من أوضاع التضخم المعتدل على أنها أوضاع "أسعار مستقرة" ما دام المشتركين في النشاط الاقتصادي يتعاملون مع تلك الأسعار كمؤشرات موثوقة يعتمد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والإستهلاك.

أما الأشكالية الثانية فهي أن البنك المركزي لا يستطيع الاستمرار بتحقيق هدف استقرار الأسعار، حتى عندما يتبنى البنك تعريفاً محدداً لذلك الهدف. وهذا ما أثبتته تجارب كل البنوك المركزية التي تبنت الهدف منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. ففي دراسة مشهورة قام بها بينيامين برناركي (قبل أن يصبح حاكم البنك المركزي الأمريكي)، أظهر فيها أن كل البنوك المركزية التي تبنت هدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، بدون أي إستثناء، إنما فعلت ذلك في الأمد المتوسط والأمد الطويل، بينما ظلت تمارس استعمال أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف أخرى على الأمد القصير، وخصوصاً تلك التي تتعلق باستقرار سعر الصرف وهدف تحقيق معدل مقبول من النمو، وهدف استقرار السوق المالي⁴³. كما أن كل تلك البنوك المركزية، لم تتمكن من النجاح بتحقيق هدف استقرار الأسعار على الأمد البعيد. وهذا ما حصل مع البنك المركزي الكندي الذي تخلى عن الهدف في فترة الانكماش الاقتصادي في مطلع الثمانينات عندما زاد معدل البطالة عن 10%. وهو أيضاً ما حصل مع البنك المركزي البريطاني في مطلع التسعينات أثناء أزمة الإسترليني. وهو أيضاً ما حصل بعد ذلك في عام 2008-2009 مع كل البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا وبعض البلدان النامية أثناء إستفحال الأزمة المالية العالمية.

من هاتين الإشكاليتين يتضح لنا أن تبني البنك المركزي في أي بلد لهدف "استقرار الأسعار" هو تبني لمفهوم غير محدد وغير ممكن. إن الهدفين اللذين يتوجب على السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها السياسة النقدية، تحقيقهما هما: النمو الحقيقي وعدالة التوزيع. أما الأهداف الإسمية مثل استقرار الأسعار وميزان المدفوعات وسعر الصرف، فهي أهداف ثانوية ليس لها قيمة بحد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها من كونها مؤشرات عن أحوال الأهداف الحقيقية.

ولقد عبر عن هذا التوجه تقرير منظمة الأونكتاد لعام 2010 بالقول: "إن السياسة النقدية المكرسة بشكل دائم لمحاربة التضخم تضر بهدف خلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو مستدام. ولهذا فإن حزمة السياسات التي تم تقديمها في العقود الثلاثة الماضية للبلدان النامية على أنها السياسات الوحيدة المناسبة، وتعرف باسم "إجماع واشنطن"، هي سياسات يجب تغييرها واستبدالها بسياسات تضع الأولوية على محاربة البطالة عن العمل"⁴⁴.

جدول (2) معدل البطالة عن العمل في مناطق العالم المختلفة

المنطقة	1980	1990	2002	2007	2009
أمريكا الشمالية	7.2	5.9	6.0	4.8	9.1
أوروبا	5.8	9.7	7.5	6.9	8.8
شرق آسيا	4.9	2.5	2.6	2.9	3.4
جنوب آسيا	6.1	10.4	10.3	9.1	9.8
جنوب شرق آسيا	2.9	3.8	7.7	6.6	5.7
غرب آسيا	9.0	9.0	11.1	9.6	12.0
شمال أفريقيا	8.7	11.1	13.5	9.8	9.7
الصحراء الأفريقية	7.3	7.9	8.4	7.9	8.3
أميركا اللاتينية	6.2	5.8	11.1	7.9	8.3

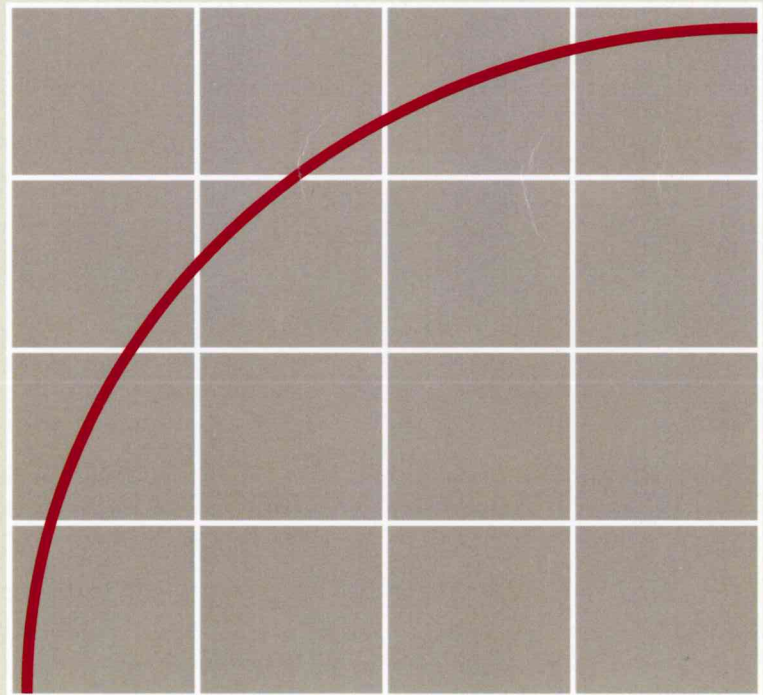
المصدر: هذه الأرقام مأخوذة من تقرير التجارة والتنمية 2010 لمنظمة الأونكتاد.

وليس هناك منطقة في العالم تحتاج إلى انتهاج سياسات اقتصادية كلية جديدة أكثر من المنطقة العربية. فلقد قادت حزمة سياسات الليبرالية المحدثة إلى أن تكون المنطقة التي تعاني من أعلى معدل بطالة عن العمل في العالم كما هو واضح في جدول (2).

4 Bernanke, B. and Mishkin, F. "Inflation Targeting : A New Framework of Monetary Policy". *Journal of Economic Perspectives*. Number 2, Spring 1997, p.97-116.
5 UNCTAD: Trade and Development Report, 2010 P148

2010

Economic & Social Monitor



**Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)**

**Volume 22
November**



**Palestine Monetary Authority
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)**

***Quarterly*
Economic and Social Monitor**

Volume 22

November 2010

Participated in this issue:

Numan Kanafani (Editor)

From Palestine Economic Policy Research Institute (MAS):

Haneen Ghazawneh (*General Coordinator*)

Ibrahim Shikaki	Obaida Salah	Ismat Quzmar
Abdul Wahhab Abdul Aziz	Qusai Saify	Sana' Kamal
Rasha Masoud	Lamees Farraj	Ibrahim Hantash

From the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS):

Amina Khasib (*Coordinator*)

Ashraf Samarah	Ahmad Omar	Suha Kana'an
Fathi Farasin	Jamil Rimawi	

From Palestine Monetary Authority (PMA):

Mohammad Atallah (*Coordinator*)

Mohammad Abed Shaker Sarsour

Copyright

© 2010 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

e-mail: info@pal-econ.org

website: www.mas.ps

© 2010 Palestinian Central Bureau of Statistics

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

e-mail: diwan@pcbs.gov.ps

website: www.pcbs.gov.ps

© 2010 Palestine Monetary Authority

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

e-mail: info@pma-palestine.org

website: www.pma.ps

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

November 2010

FOREWORD

We are pleased to present the 22nd volume of the Economic and Social Monitor, which tracks the most significant economic and social trends that took place during the second quarter of 2010. This volume evaluates the national accounts, the labor market conditions, and the governmental budget position of the Palestinian Territories during this period. Specifically, developments in the banking sector and in the stock market are outlined and assessed in light of economic developments during the quarter. In this publication, we also discuss the business environment in the Palestinian Territories by following up on new companies' business registration, building licensing, and cement imports. Additionally, we track developments in prices of goods and services during the second quarter of 2010. With regards to the Israeli occupation, this report addresses issues concerning the legal environment of the occupied territories in general, and the legality of Israeli encroachments on Palestinian rights and property in particular. Finally, the monitor contains reviews of the youth and health surveys taken within the Palestinian Territories.

It is worth noting that the political and economic paths of the West Bank and the Gaza Strip are increasingly diverging as a result of both the Israeli siege on the Gaza Strip and the Palestinian internal political divide between Hamas and Fatah. In light of the widening gap and the decreasing communication between the West Bank and the Gaza Strip, the reader will notice that there is a gap in some data with regards to Gaza. We hope that this divide will come to an end in the near future so that sound and comprehensive economic policy may be formulated for the advancement of a unified Palestine.

On another note, this volume also includes a number of topic boxes addressing outstanding economic issues. The first box attends to the natural gas recently discovered in Israel and touches upon the opportunity for the PNA to benefit from the Israeli government's attempts to increase its share of profits from the extraction of newly discovered natural gas. The second box analyzes the increase in vehicle registration in the West Bank. The third box contains a review of the financial contributions made by Arab states to finance the Palestinian budget deficit. The fourth box addresses foreign investment in the Palestinian Territories. The fifth box summarizes the results of an Israeli study regarding the importance of Israeli exports to the Palestinian market. Finally, the sixth box presents an evaluation of the Millennium Development Goals in the Palestinian Territories and assesses the chances of meeting the 2015 targets.

In this volume, the "Economic Issues" series lays out the economic policies meant to address the various economic fluctuation problems discussed in the previous volume.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

Ola Awad
Acting President
Palestinian Central Bureau
Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority
(PMA)

Contents

1. Economic Activity	1
Box 1: Natural Gas in Israel	3
2. Labor Market	4
2.1 Labor Force and Labor Force Participation	4
2.2 Unemployment	7
2.3 Wages and Working Hours	9
2.4 Vacancy Announcements	10
Box 2: Increase in the Number of Vehicles in the West Bank: Causes and Consequences	14
3. Public Finance Developments	15
3.1 Budget Summary	16
3.2 Revenues and Grants Analysis	17
3.3 Expenditures Analysis	20
3.4 Surplus (Deficit)	23
3.5 Public Debt	24
3.6 Institutional Developments	25
Box 3: Arab Countries' Support for the Palestinian Budget	26
4. Banking Sector	27
4.1 Main Developments in the Banks' Consolidated Balance Sheet	27
4.2 Bank Performance Indicators	34
4.3 Clearing House Activities	35
5. Palestine Securities Exchange	36
6. Investment Indicators	40
6.1 Company Registration	40
6.2 Building Licenses	43
6.3 Cement Imports	43
6.4 Hotel Activity	44
Box 4: Foreign Investments in the Occupied Palestinian Territory	46
7. Prices and Purchasing Power	47
7.1 Consumer Prices	47
7.2 Producer Prices and Wholesale	48
7.3 Construction and Roads Costs Index	49
7.4 Currency Exchange Rates and the Purchasing Power	50
Box 5: Israel's Exports to the West Bank and the Gaza Strip	53
8. Legal and Legislative Environment	54
9. Israeli Measures	55
9.1 Martyrs and Injured	55
9.2 Obstacles to the Movement of People and Goods	56
9.3 Assaults on Education and Health Sectors	57
9.4 Assaults on Palestinian Property, Houses, and Security Forces	57
9.5 Settler Assaults	57
9.6 Assaults in Jerusalem	58

10. Conditions of the Youth in the Occupied Palestinian Territory	58
10.1 Demographic Indicators	58
10.2 Education Indicators	59
10.3 Labor Market Indicators	59
10.4 Young People and the Intifada	59
11. Health Status in the Occupied Palestinian Territory	59
11.1 Live Births and Still Births	59
11.2 Mortality Rate	60
11.3 Traffic Accidents	60
11.4 Transfers for Treatment Outside the Governmental Health Institutions	61
Box 6: Progress towards Achieving the Millennium Development Goals in the Palestinian Territory	62

List of Tables

Table 1:	Main Quarterly Economic Indicators in the Occupied Palestinian Territories (Excluding Jerusalem) (Million US \$)	1
Table 2:	Contribution of Economic Activities to GDP in the Occupied Palestinian Territory* in Constant Prices (Base Year: 2004), Q2 2009-Q2 2010 (%)	2
Table 3:	Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, Q1 2009-Q2 2010 (%)	5
Table 4:	Distribution of the Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory by Employment Status and Region, Q1 2008-Q2 2010 (%)	5
Table 5:	Distribution of Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory by Region and Economic Activity, Q1 2008-Q2 2010	6
Table 6:	Distribution of Workers Aged 15 Years and Over in the Occupied Palestinian Territory by Place of Work, Q1 2008-Q2 2010	6
Table 7:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, Q1 2008-Q2 2010	7
Table 8:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Age Groups, Q1 2008-Q2 2010	8
Table 9:	Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Years of Schooling, Q1 2008-Q2 2010	8
Table 10:	Average Weekly Working Hours, Monthly Working Days, and Daily Wages in NIS for Paid Workers in the Occupied Palestinian Territory by Place of Work, Q1 2008-Q2 2010	9
Table 11:	Vacancy Announcements in Local Newspapers in the Occupied Palestinian Territory, Q1 and Q2 2010	11
Table 12:	Number of Advertised Vacancies in Daily Newspapers by Sector and Academic Qualifications, Q1 and Q2 2010	12
Table 13:	Number of Advertised Vacancies by Job Title and Sector, Q2 2010	12
Table 14:	Number of Advertised Vacancies by the Specialization and Sector, Q2 2010	13
Table 15:	Summary of the Financial Situation of the Palestinian National Authority, Q1 2009-Q2 2010 (Million US \$)	16
Table 16:	Public Revenues Indicators and Grants, Q1 2009-Q2 2010 (Million US \$)	19
Table 17:	External Grants and Assistance to the Palestinian National Authority, Q1 2009-Q2 2010 (Million US \$)	20
Table 18:	Indicators of Public Expenditures Indicators and Net Lending Q1 2009 –Q2 2010 (Million US \$)	21
Table 19:	Indicators of Budget Surplus (Deficit) and Financing, Q1 2009-Q2 2010 (Million US \$)	23
Table 20:	Public Debt, Q4 2009-Q2 2010 (Million US \$)	25
Table 21:	Distribution of the Direct Credit Facility Portfolio, Q2 2008-Q2 2010 (Million US \$)	30
Table 22:	Banks' Consolidated Balance Sheet, Q1 2008-Q2 2010 (Million US \$)	34
Table 23:	Bank Performance Indicators, 2007-Q2 2010 (%)	34
Table 24:	Number and Value of Checks Presented for Clearing and t of Bounced Checks, Q1 2008-Q2 2010	35
Table 25:	Key Indicators of the Palestine Securities Exchange, Q2 2009-Q2 2010	39
Table 26:	Number of Newly Registered Companies in the West Bank, Q1 2008-Q2 2010	40
Table 27:	Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification, Q1 2009-Q2 2010	41

Table 28:	Distribution of Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate, Q1 2009-Q2 2010	42
Table 29:	Building Licenses and Licensed Areas in the Occupied Palestinian Territory, Q1 2009-Q2 2010	43
Table 30:	Cement Imports into the West Bank, Q1 and Q2 2009 and 2010	44
Table 31:	Percentage Change in Hotel Activity in Q2 2010 Compared to Q1 2010 and Q2 2009	45
Table 32:	Average Change in CPI by Commodity Category in the Occupied Palestinian Territory in Q2 2010 Compared to Q1 2010 and Q2 2009 (Base Year: 2004 = 100)	47
Table 33:	Movement of the Prices of Main Commodity Categories in Q2 2010 Compared to Q1 2010	48
Table 34:	Average Monthly and Quarterly Percentage Changes in the Construction Cost Index (CCI) in the West Bank, Q1 and Q2 2010 (Base Month: January 2007 = 100)	50
Table 35:	Average Monthly and Quarterly Percentage Changes in thr Roads Cost Index (RCI) in the West Bank, Q1 and Q2 2010 (Base Month: January 2008 = 100)	50
Table 36:	Average Monthly Exchange Rates (US \$ and JD versus NIS) and Changes in Currencies Purchasing Power	51
Table 37:	Israeli Violations, June, July, and August 2010	56
Table 38:	Total Closure of Border Crossings with Israel, June, July, and August 2010	56
Table 39:	Israeli Assaults on Palestinian Property and Security Forces, June, July, and August 2010	57
Table 40:	Distribution of Live and Still Births by Governorate and Sex, Q1 and Q2 2010	60
Table 41:	Mortality by Governorate, Q1 and Q2 2010	60
Table 42:	Distribution of Traffic Accidents by Locality and Type of Injury, Q1 and Q2 2010	61
Table 43:	Distribution of Transfers for Treatment Outside the Governmental Health Institutions by Governorate, Q1 and Q2 2010	61

List of Figures

Figure 1:	Distribution of Vacancies Advertised in the Newspapers by Geographic Area, Q2 2010 (%)	11
Figure 2:	The Structure of Domestic Revenues	18
Figure 3:	The Structure of Current Expenditures	22
Figure 4:	Growth Rate in Banks' Assets, Q1 2008-Q2 2010	27
Figure 5:	Structure of Banks' Assets, End of Q2 2010	27
Figure 6:	Ratio of Credit Facilities and Balances with Banks Abroad to Total Banks Assets, Q1 2008-Q2 2010	28
Figure 7:	Distribution of Credit Facilities by Sector, End of Q2 2010	28
Figure 8:	Geographical Distribution of Credit Facilities, Q1 2008-Q2 2010	29
Figure 9:	Distribution of Credit Facilities by Type, End of Q2 2010	29
Figure 10:	Distribution of Credit Facilities by Currency, End of Q2 2010	30
Figure 11:	Clients' Deposits Development, Q1 2008-Q1 2010	31
Figure 12:	Credit Facilities and Clients' Deposits in the West Bank and the Gaza Strip, End of Q2 2010	31
Figure 13:	Distribution of Clients' Deposits by Type, End of Q2 2010	32
Figure 14:	Distribution of Clients' Deposits by Type of Currency, End of Q2 2010	32
Figure 15:	Ratio of Credit Facilities to Total Clients' Deposits, Q1 2008-Q2 2010)	33
Figure 16:	The Structure of Liabilities in Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory, End of Q2 2010	33
Figure 17:	Number of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange, Q1 and Q2 2010 (Million US \$)	37
Figure 18:	Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange, Q1 and Q2 2010 (Million US \$)	37
Figure 19:	Average Price per Share in the Palestine Securities Exchange, Q3 2009-Q2 2010	38
Figure 20:	Al-Quds Index, Q4 2009-Q2 2010 (Points)	38
Figure 21:	Value of Shares Listed in the Palestine Securities Exchange by Economic Sector, Q2 2010 (Million US \$)	39
Figure 22:	Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange by Economic Sector, Q1 2010 (Million in US \$)	40
Figure 23:	Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Economic Activity, Q2 2010 (%)	41
Figure 24:	Relative Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate, Q2 2010	42
Figure 25:	Number of Operating Hotels in the Occupied Palestinian Territory, Q2 2007-2009	44
Figure 26:	Hotel Room Occupancy Rates, Q2 2007-2010	45
Figure 27:	Movement of the Producer Prices Indices (PPI) in the Occupied Palestinian Territory, Q2 2009-Q2 2010 (Base Year: 2007 = 100)	48
Figure 28:	Movement of the Wholesale Prices Indices (WPI) in the Occupied Palestinian Territory, Q2 2009-Q2 2010 (Base Year: 2007 = 100)	49
Figure 29:	Monthly Change in the Purchasing Power of the US \$ and JD in the Occupied Palestinian Territory	52

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip, 1994-2009

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Population by MidYear (Thousands)																
Occupied Palestinian Territory	-	-	-	2,871.6	2,962.2	-	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
West Bank	-	-	-	1,838.8	1,891.2	-	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
Gaza Strip	-	-	-	1,032.8	1,071.1	-	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
National Accounts																
GDP**	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
GDP per capita (US \$)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
Household Expenditure**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	-
Public Expenditure	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	-
Gross Capital Formation**	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	-
Net Balance of Goods Trade**	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	-
Commodity Imports**	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	-
Commodity Exports**	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	-
Prices and Inflation																
Average Exchange Rate of the US \$ Against the Shekel	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
Average Exchange Rate of the JD Against the Shekel	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
Inflation Rate (%)***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
Labor Market																
Number of Employees (thousands)	-	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
Participation Rate (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
Unemployment (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5
Social Conditions																
Poverty Rate (%) ****	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-	-
Deep Poverty Rate (%) *****	-	-	14.3	14.2	12.5	-	-	19.5	-	-	16.4	18.1	18.5	23.8	-	-
Public Finance (Million US \$)																
Net Domestic Revenues *****	-	-	-	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Current Expenditures and Net Lending	-	-	-	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
Externally Supported Development Expenses	-	-	-	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	م.غ	46.8
Surplus (deficit) Budget before Support	-	-	-	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
Total Grants & Assistance	-	-	-	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	م.غ	1,401.9
Total Surplus (deficit) Budget	-	-	-	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
Public Debt	-	-	-	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
Banking Sector (Million US \$)																
Assets/Liabilities	-	-	-	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
Equity	-	-	-	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
Clients' Deposits	-	-	-	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
Credit Facilities	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
Number of Banks	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

- * West Bank: means the West Bank except that part of the Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment).
 - ** Data in constant prices. The base year for the 1994-2003 is 1997; the base year for 2004-2009 is 2004. Data for 2009 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.
 - *** According to the inflation rate based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. The base year for the period 1994-2006 was 1996 (1996=100), the base year for 2007, 2008, and 2009 is 2004 (2004 = 100).
 - **** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (6 members: two adults and 4 children) possessing a budget that is less than NIS 1,886 monthly (2007) to cover for the expenses of food, clothing, and housing. Relative poverty: any standard family (6 members: 2 adults and 4 children) possessing a budget less than NIS 2,362 monthly to cover the expenses of food, clothing, housing, health, education, transportation, and others.
 - ***** The total net income is the total current income after the deduction of tax returns.
- Figures in brackets are negative.

Executive Summary

Economic Activity: Most macroeconomic indicators witnessed an increase in the second quarter of 2010 compared to the first quarter of 2010. GDP grew by 5.5%, which led to an increase in GDP per capita by 4.7%. Specifically, the construction sector recorded the highest growth in contribution to GDP, reaching 29.3%.

Labor Market: Quarterly data showed an increase in employment numbers, from 743,700 in the first quarter to 755,900 in the second quarter of 2010. The distribution of workers by place of work was: 64.6% in the West Bank, 25.3% in Gaza, and 10.1% in Israel and the settlements. In addition, the highest unemployment rate was among young people aged 15-24 years, especially among females (47%). With regard to daily wages, the average daily wage in the Gaza Strip equaled about 69% of the wage rate in the West Bank, and 37.4% of the average wage of those working in Israel during the second quarter of 2010. On the other hand, advertisements for job openings in newspapers amounted to a total of 1,323 in the 2nd quarter of 2010. This represents an 8.3%-increase compared to the first quarter.

Public Finance: Total government revenues in the 2nd quarter increased slightly more than in the first quarter, to US \$455 million (up by almost 2%). Total public expenditure increased by 6.6% to US \$755 million compared to the previous quarter. This came as a result of an increase in salaries and wages (5.3%), in addition to non-wage expenditure (12.6%). This means that the budget deficit (before foreign funding) reached US \$300 million (17.6% of GDP) during the second quarter, compared to a deficit of US \$261 million in the first quarter.

Banking Sector: Net assets of banks operating in the Occupied Palestinian Territory decreased by 3% during the 2nd quarter compared to the 1st quarter of 2010. Total credit facilities reached US \$2.588 million during the 2nd quarter of 2010, an increase of 5% compared to the previous quarter. Additionally, the number of checks presented for clearing increased by 8%, as their value rose by 5.8% between the quarters. In the beginning of 2010, the Palestine Monetary Authority launched a new system of *check returns* which was put in place to freeze the

accounts of the persons who write checks without a bank account balance.

Palestine Securities Exchange: The number of shares traded in the market for the second quarter increased by 38% up to 85.5 million shares. The increase of traded shares was accompanied by a decrease in the value of shares between April and May compared to share value in the first quarter. However, share values rebounded in June and recorded an increase of 10% during the second quarter compared to the first quarter. Finally, Al-Quds index closed at 515.48 points at the end of the second quarter, an increase of 2.52% compared to the previous quarter.

Company Registration: The number of companies registered in the West Bank increased by 28% during the second quarter of 2010 compared to the previous quarter. Capital investments also increased by 68%, due to the increase in the number of newly registered companies in the West Bank, with a total of JD 73.3 million. Regarding the distribution of the listed companies, second quarter data showed that the largest proportion of listed companies - as in the previous quarters - were in Ramallah (39%), Hebron (13.6%), and Nablus (10.3%).

Building Licenses and Cement Imports: the factors which influence the number of building licenses are closely related to cement imports as well. In effect, building license data are positively correlated to cement imports. The number of building licenses in the West Bank increased by 33% during the second quarter of 2010 compared to the same quarter in 2009. The number of licensed dwelling also increased by 420 from 2009. Furthermore, the amount of imported cement increased in the first quarter of 2010 by 9.5% compared to the first quarter of 2009, reaching about 301,385 tons. There are no available data on building licenses and cement imports for the Gaza Strip.

Hotel Activity: The total number of guests in hotels located in the Palestinian Territories reached 140,009 during the second quarter 2010, of which 9.6% were Palestinian and 41.7% European. The number of guests increased by 13.7% compared to the first quarter of 2010 and by 42.3% compared to the second quarter of 2009.

Prices and Purchasing Power: Compared to the previous quarter, the Consumer Price Index (CPI) in the Palestinian Territories increased by 0.06%. At basic consumer price levels, the cost of fuels, such as car gas, increased dramatically by 4.37% during the second quarter. Rice and sugar prices recorded the highest decline during the second quarter of 2010 compared to the previous quarter, amounting to 6.42% and 4.88%, respectively. Additionally, the Producer Price Index increased by 0.73% during the second quarter of 2010 compared to the first quarter. Moreover, purchasing power significantly improved in US dollar terms (by 2.5%). This means that citizens who deal with US dollars and/or Jordanian Dinars in the Palestinian market were able to obtain larger quantities of goods and services during the second quarter with the same income that was available to them in the previous quarter.

Legal and Legislative Environment: the President of the Palestinian National Authority issued 7 decrees which were put into force in the period March-June 2010. Of these, the most important law in economic terms was the decision to prohibit products originating from the settlements. This initiative aims to boycott products and services from the Israeli settlements and to support and promote national products instead. The legislature also introduced the law of "Al-Karameh National Empowerment Fund-Supporting Self Empowerment and Combating Settlement Products".

Israeli Measures: In June, July, and August, 24 Palestinians were killed and 142 were injured, 82 of which were from the West Bank and 60 from the Gaza Strip. Additionally, the number of prisoners reached 706, including 702 in the West Bank and 4 in the Gaza Strip. The occupation forces placed 557, 613, and 484 permanent and temporary checkpoints throughout the West Bank in June, July and August, respectively. Moreover, settlers continued their assaults on Palestinian civilians, totaling 176, all in the West Bank.

Youth in the Occupied Palestinian Territories: The percentage of Palestinian citizens between the ages of 15 and 29 in mid-2010 was 29%, and the ratio of male to female within that group was 104.4 males for every 100 females. The available data for 2009 indicate that approximately 45.4% of young people (15-29 years) were enrolled in an educational institution. As for labor market indicators, the

service sector was the largest sector in terms of absorption capacity for the youth, employing 33.8% of the youth during the 2nd quarter of 2010. It is followed by the trade, restaurant, and hotel sectors, which employ 21.7% of the youth.

Health Status in the Occupied Palestinian Territory: The number of registered live births during the first half of this year was 21,296, 10,956 of which were males (51.4%), and 10,340 – females (48.6%). The total number of registered deaths during the same period was 3,426, including 1,817 males and 1,609 females. According to traffic accident figures, the number of injuries resulting from traffic accidents registered in the Ministry of Health was 3,474, including 2,628 injured males and 846 injured females. These injuries resulted in 25 deaths, 73 serious injuries, and 51 different disabilities.

Areas of Discussion in the Issue: In this issue of the Monitor, six different topics have been discussed in independent boxes.

✧ **Natural Gas in Israel:** Until now, three fields containing commercial quantities of natural gas in waters off Israel's Mediterranean Sea coast have been discovered: the Mary B Field, the Field of Tamar, and the Field of Leviathan. Experts predict that extraction from the Field of Tamar alone will be sufficient to cover the Israeli civil and industrial natural gas needs for at least 20 years. Any extraction from the Field of Leviathan will be exported. The Palestinian National Authority was granted a license to explore for oil and gas in the definitive water off the coast of Gaza, which is located under the control of the PNA by the Oslo Accords. However, it is worth noting that there is a clause in the Agreement that states that the Palestinian treasury should obtain the same percentage of profits that Israel receives from extracting natural gas in its regional waters.

✧ **Increase in the Number of Vehicles in the West Bank: Causes and Consequences:** The number of registered cars in the West Bank increased from 123,600 to 139,000 during the first nine months of 2010. There are several reasons behind this increase such as: a decrease in the car purchasing tax, new arrangements for the payment of customs, and improved credit facilities provided by banks. This topic box discusses these reasons in detail, as well as the implications

of the increasing car fleet in the West Bank, including traffic jams, financial burdens, and environmental impacts.

- ✧ **Arab Countries' Support for the Palestinian Budget:** Arab countries committed to pay at least US \$55 million per month during the year 2010. This amount represents 53% of the total international monthly obligations for budgetary support, the highest percentage for the past three years. However, the total payments actually received by the PNA during the first six months of the year did not exceed US \$60 million, or less than 20% of the US \$330 million promised. As a consequence, the PNA had to borrow US \$121 million from local banks during the first half of 2010, bringing the total amount of debt owed to local banks to US \$665 million.
- ✧ **Foreign Investments in the Palestinian Territories:** The Palestinian Central Bureau of Statistics and the Palestine Monetary Authority conducted a survey, the first of its kind, on foreign investment in the Palestinian Territories. The survey covered all profit companies in the Palestinian Territories, excluding non-financial institutions in the Gaza Strip, for the period 2008-2009. The survey found that the total balance of foreign investments in the Palestinian Territories amounted to US \$1.586 million at the end of 2009. This number represented an 18% increase of foreign investment from 2008. On the other hand, the foreign investment market in the West Bank witnessed mobility in mid-2010. Abraaj Capital, the largest investment company in the Middle East, announced the opening of an office in Ramallah in August. Moreover, Siraj plans to launch a special fund to invest in the Palestinian territories.
- ✧ **Israel's Exports to the West Bank and Gaza:** *Recent Economic Developments* magazine, issued by the Bank of Israel, recently published a report analyzing the number and the value of Israeli exports to the West Bank and the Gaza Strip. The value of total Israeli exports to the West Bank and Gaza (excluding East Jerusalem) was estimated at about US \$3.2 billion (NIS 12 billion) in 2008. The study claims that this figure does not accurately reflect the real importance of the Palestinian market to the Israeli economy since the value added of these exports and their role in the employment of Israeli labor is very limited. In this topic box, we argue that the figures reached by the study are not accurate; moreover, the margin of error may be significant.
- ✧ **Progress towards Achieving the Millennium Development Goals in the Palestinian Territories:** The formation of the Millennium Declaration in 2000 marked a significant shift in the United Nations' work mechanisms and the ability to apply their mission and goals to the actual facts on the ground. The third Palestinian progress report, following the two previous reports published in 2002 and 2005, was released in September 2010. The report assesses to what degree the Millennium Development Goals have been implemented and to what extent they have worked thus far. Results indicate that there was a significant improvement towards the achievement of six of the eight goals in the Millennium Declaration. For instance, there are increased enrolment rates in basic education, improvements in the reality of Palestinian women in the social, political and economic sectors, and lower mortality rates among children under the age of five. On the other hand, there was a decline in the indicators related to poverty eradication and the environmental situation.

1. Economic Activity

Most of the macroeconomic indicators marked an improvement in the 2nd quarter of 2010 compared to the 1st quarter. GDP grew by 5.5%, which led to a growth of 4.7% in GDP per capita. The labor force participation rate (LFPR) slightly rose between the two first quarters of 2010, which led to a rise in the unemployment rate (by 1 percentage point, to 23%) despite an increase in the number of workers by 12,000.

It should be noted that these aggregate figures for the Occupied Palestinian Territory (OPT) (with the exception of the part of the

Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967) reflect a large disparity in performance between the West Bank and the Gaza Strip. The largest element contributing to this difference in performance and disparity in indicators is attributed to the illegal and inhumane siege imposed by Israel on the Gaza Strip. This disparity in performance between the West Bank and the Gaza Strip will be emphasized throughout this issue of the Monitor.

Table 1: Main Quarterly Economic Indicators in the Occupied Palestinian Territory (Excluding Jerusalem)
(Million US \$)

Indicator	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
GDP	1,213.9	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8
GDP per Capita (US \$)	331.4	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4
Labor Force Participation Rate (%)	41.4	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5
Number of Employees (thousands)	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9
Unemployment Rate (%)	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
Inflation Rate (%)	(1.00)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06
Total Domestic Revenues	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5
Total Current Public Expenditures	726	644.4	952.2	597	708.1	755.5
Current Budget Deficit before Support	(383.9)	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)
Current Budget External Support	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6
Current Budget Deficit after Support	(124.9)	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5
Operational Expenditures*	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
External Support for Operational Expenditures	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
Budget Deficit before Support	(392.6)	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)
Budget Deficit after Support	(114.5)	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)
Clients' Deposits	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6,495.5	6,379.7
Credit Facilities	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2,587.7
Total Public Debt				1,732	1,813	1,845
- For Domestic Spending				561	630	677

Source: The Palestinian Central Bureau of Statistics - PCBS (National Accounts Statistics, Price Indices), Palestine Monetary Authority - PMA (Public Finance Indicators, Banking Indicators).

GDP and GDP per capita in constant prices (base year is 2004). This covers the Occupied Palestinian Territory except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967. Figures for 2009 quarters were revised more than once and are still subject to revision. Figures for the 1st quarter of 2010 are first revision and figures for the 2nd quarter of 2010 are first version. Thus all are subject to revision. Inflation rate was calculated by comparing the consumer price index for a given quarter with that of the previous quarter.

* In the months from January to March 2009, part of the development expenditures is included in small capital expenditures.

Current public expenditures increased by 6.7% between the 1st and the 2nd quarter of 2010, reaching a total of US \$755 million. When compared to total domestic revenues (US \$455 million), the current budget deficit before foreign support amounted to US \$300 million during the 2nd quarter. When the 2nd quarter development expenditures are added (US \$52 million), the total budget deficit amounts to US \$352 million. During this quarter, US \$340 million was received in foreign aid (US \$318 million for current budget and US \$22 million for developmental expenditures). This means that the total budget deficit after foreign financing was US \$13 million during this quarter. When added to the 1st quarter, the deficit in the first half of 2010

becomes US \$114 million. Adding in the previous debt, total public debt reached US \$1,845 million, US \$677 million of which are debts to local banks.

As for the contribution of different economic sectors to GDP, the 2nd quarter of 2010 witnessed a rise in the contribution of the construction sector by 29.3%. This occurred after a decline of economic activity in the construction sector during the 1st quarter of 2010, as construction and building usually decrease in the autumn and the winter and start to pick up again by the end of winter. Overall, the 2nd quarter witnessed relatively stable contributions from various economic sectors to GDP (see table 2).

Table 2: Contribution of Economic Activities to GDP in the Occupied Palestinian Territory* in Constant Prices (Base Year: 2004), Q2 2009-Q2 2010 (%)

Economic Activity	2009			2009**	2010	
	Q2**	Q3**	Q4**		Q1***	Q2****
Agriculture and Fishing	5.1	4.1	5.2	4.8	5.0	5.5
Mining, Manufacturing, Water and Electricity Supplies	14.5	14.4	14.4	14.6	14.5	12.4
Mining and Quarrying	0.4	0.4	0.5	0.4	*****	*****
Manufacturing	10.9	10.8	10.8	11	*****	*****
Water and Electric Supplies	3.2	3.2	3.1	3.2	*****	*****
Construction	8.2	7.6	6.9	7.4	7.5	9.7
Retail and Wholesale	10.2	10.6	10.9	10.7	10.7	10.7
Transportation, Storage, and Telecommunication	8.4	8.5	8.7	8.7	8.5	8.6
Financial Intermediation	5.3	5.7	5.8	5.5	5.8	5.5
Services	24.3	23.4	22.8	23.7	22.8	22.3
Real Estate, Rental, and Commercial Activities	9.6	8.7	7.8	8.9	8.0	8
Communal, Social, and Personal Activities	1.9	1.9	1.7	1.8	1.9	1.9
Hotels and Restaurants	1.2	1.5	1.5	1.3	1.5	1.7
Education	8.7	8.5	8.9	8.8	8.7	8
Health and Social Work	2.9	2.8	2.9	2.9	2.7	2.7
Public Administration and Defense	14.0	14.3	14.7	14.5	14.7	14.2
Domestic Services	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
<u>Subtract:</u> Financial Inter-mediation (with Indirect Clearing)	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3	-5.1	-4.8
<u>Add:</u> Customs Fees	6.0	6.2	5.8	5.8	5.5	6
<u>Add:</u> Net VAT on Imports	9.1	10.5	10.1	9.5	10.0	9.8
GDP (%)	100	100	100	100	100	100
GDP	1,298.8	1,307.1	1,327.4	5,147.2	1,344. ₃	1,417.8

Source: PCBS, 2010. National Accounts Statistics, Ramallah – Palestine.

The contribution of the publicly-owned enterprises to GDP has been distributed on retail & wholesale, real estate, rental, commercial, education, restaurant and hotel activities.

* The Occupied Palestinian Territory: excluding that part of the Jerusalem governorate that was annexed by Israel following Israel occupation of the West Bank in 1967.

** Preliminary estimates, subject to revision and modification.

*** First revision, preliminary and subject to revision and modification.

**** First issue, preliminary and subject to revision and modification.

***** The activities of the three industries are merged.

Box 1: Natural Gas in Israel

The London *Economist* published an article on the discovery of oil in Israel,¹ which provided the following information:

Three fields were discovered so far with commercial quantities of natural gas in the Mediterranean waters facing Israeli shores.

- ◇ (Mari – B) Field: This field was discovered in 1999, located 40 km from the Ashdod port. In 2004, production started from this field at a rate of 2.8 billion cubic meters annually. The gas reserves in this field are estimated at around 22 billion cubic meters.
- ◇ (Tamar) Field: This field was discovered last year at a distance of 90 km off Israel's northern shore. It is expected to start production by 2014. The gas reserves in this field are estimated at around 238 billion cubic meters.
- ◇ (Leviathan) Field: This extremely large gas field was discovered at a distance of 135 km from the Israeli-Lebanese border. Initial calculations estimate that the field contains 453 billion cubic meters of gas. Exploratory drilling has started, and production is expected to begin in 2016.

The sum of all energy bills in Israel amounts to about US \$10 billion annually (5% of the GDP). Experts predict that the extraction of gas from the Tamar Field alone will be sufficient to cover the Israeli natural gas needs (civil and industrial) for a period of at least 20 years. If these predictions hold true, gas production from the Leviathan will likely be exported, with Greece being a prime candidate. However, the field is partially located within the exclusive economic monopoly area of both Cyprus and Lebanon (these areas extend over 200 miles, or 322 km, from Cyprus and Lebanon's respective shores), which means that there must be an accord among the three countries before any extraction or production can begin.

The value of Tamar and Leviathan production is estimated at roughly US \$4 billion annually. The authorization to extract gas from the three fields was given to a consortium comprised of American and Israeli companies. A special committee set up by the Israeli Minister of Finance recommended an increase of the taxes imposed on the production company, so as 66% of its profits be taken by the government. The company strongly protested this recommendation, set against a strong US government support for the consortium.



¹ *The Economist*, November 11, 2010.

The Palestinian National Authority has been granted the authorization (concession) for oil and gas exploration in waters facing Gaza shores; these waters were put under PNA control in accordance with the Oslo Accords (see *Economic and Social Monitor*, Volume 12). This concession was granted in 1999 to a consortium headed by British Gas (BG), which also includes the international Consolidated Contractors Company (CCC) and the Palestinian Investment Fund (PIF). In the year after, two gas fields were discovered: one inside the water section (Gaza Marine) and the second (Or) on the border of the water section with Israel. The estimated reserve of the Gaza field varies between 1 and 1.3 trillion (thousand billion) cubic feet, and is valued at US \$4 billion. Nevertheless, the development of this field was halted due to Israeli objection and restrictions. It is worth noting that there is an item in the concession granted by the Palestinian National Authority to the investing companies which stipulates that the Palestinian treasury should obtain the same percentage of profit as that obtained by Israel from the production of gas in its regional waters.²

2. Labor Market

There are three key indicators that determine the number of workers in an economy: the working age population, the rate of participation in the labor market, and the unemployment rate. The role of labor in the economic activity is generally determined by indicators pertaining to human capital. These include the volume of physical capital available to workers and the nature of the institutions that have a direct or indirect impact on the production process. The Palestinian labor market reflects the general economic conditions in the region. On the quantitative level, we notice a rise in the level of the working age population, a decline in the labor force participation rate, and a rise in the unemployment rate. The labor market suffers from imbalances, demonstrated in the inability of demand to meet the level of supply. When closely examining the causes of this inability, we find that it is mainly caused by a drop in the size of the general demand for goods and services (consumption, investment, public expenditure, and exports). More specifically, the investment activity is weak and unable to create sufficient capital accumulation to generate enough job opportunities capable of absorbing the annual increase in the labor force.

This imbalance was exacerbated during the Second Intifada because of the considerable shrinking in the economic activity as a result of the Israeli army practices. These included killing, restrictions imposed on the mobility of

people and goods between the Gaza Strip and the West Bank, destruction, siege and closures, the building and the expansion of the Separation Barrier between towns and villages within the respective regions. During the years of Al-Aqsa Intifada, the annual increase in manpower (the population in the working age, 3.6% annually) was higher than the increase in the labor force (employed and unemployed, 3.5% annually), i.e., the labor force participation rate declined.

2.1 Labor Force and Labor Force Participation

Quarterly data registered a rise in the number of those employed in the OPT. The number increased from 743,700 workers in the 1st quarter of 2010 to 755,900 workers in the 2nd quarter of 2010. It is noted that the disparity in participation rate (i.e., the ratio of the labor force to those in the working age) between the West Bank and the Gaza Strip persisted. The labor force participation rate (LFPR) amounted to 43.9% in the West Bank in the 2nd quarter of 2010, while it did not exceed 37% in the Gaza Strip. This is particularly due to a decline in the female labor force participation rate in the Gaza Strip compared to the West Bank, 11% versus 17.6%. It is worth noting that the female LFPR in the Gaza Strip dropped from 13.5% in the 1st quarter of 2009 to 11% in the 2nd quarter of 2010 (see Table 3).

² See *Economic and Social Monitor*, Volume 12, April 2008.

Table 3: Labor Force Participation Rate for Individuals Aged 15 Years and Over in the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, Q1 2009-Q2 2010 (%)

Region and Sex	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Both Sexes						
West Bank	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9
Gaza Strip	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0
Occupied Palestinian Territory	41.4	41.7	41.6	41.5	40.7	41.5
Males						
West Bank	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6
Gaza Strip	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5
Occupied Palestinian Territory	66.9	66.7	67.2	67.3	66.7	67.1
Females						
West Bank	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6
Gaza Strip	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0
Occupied Palestinian Territory	15.4	16.2	15.4	15.1	14.1	15.2

Source: PCBS (2010), Labor Force Survey, 2008-2010.

As for workers' employment status, the quarterly data indicate a rise in the percentage of unpaid workers in family establishments, with a rise in the percentage of business

owners and a significant decline in the percentage of waged workers from 73.6% to 66.8% (see Table 4).

Table 4: Distribution of the Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory by Employment Status and Region, Q1 2008-Q2 2010(%)

Region and Work Status	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
West Bank										
Employer	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3
Self-employed	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6
Wage Employee	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3
Unpaid Family Member	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
Gaza Strip										
Employer	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7
Self-employed	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6
Wage Employee	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0
Unpaid Family Member	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
Occupied Palestinian Territory										
Employer	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6
Self-employed	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2	18.8
Wage Employee	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6	66.8
Unpaid Family Member	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4	7.8
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: PCBS (2010), Labor Force Survey, 2008-2010.

Quarterly data indicate a change in the percentage distribution of employed persons by economic activity. The 2nd quarter of 2010 witnessed a rise in the percentage of workers in the construction sector (in the Gaza Strip, not in the West Bank) and in the agricultural

sector (see Table 5). An increase in the percentage distribution of employed persons in the services sector is noted in Table 5, along with a decline in the mining, quarrying, and manufacturing sector in both the Gaza Strip and the West Bank.

Table 5: Distribution of Employed Persons in the Occupied Palestinian Territory by Region and Economic Activity, 2008-2010

Economic Activity and Region	(%)									
	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Occupied Palestinian Territory										
Agriculture, Forestry, Hunting, and Fishing	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8	12.7
Mining, Quarrying, and Manufacturing	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6	10.9
Construction	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7	13.4
Services and Other Sectors	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7	38.4
West Bank										
Agriculture, Forestry, Hunting, and Fishing	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5	14.4
Mining, Quarrying, and Manufacturing	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1	13.2
Construction	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0	17.1
Services and Other Sectors	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9	30.1
Gaza Strip										
Agriculture, Forestry, Hunting, and Fishing	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9	7.8
Mining, Quarrying, and Manufacturing	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0	3.8
Construction	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3	2.5
Services and Other Sectors	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2	63.0

Source: PCBS (2009), Labor Force Survey, 2008-2010.

The distribution of workers according to the region in which they work in the 2nd quarter of 2010 is: 64.6% in the West Bank, 25.3% in the Gaza Strip, and 10.1% in Israel and the settlements. It is noted that the share of

workers employed in the West Bank increased by 3% between the 1st and the 2nd quarter of 2010, while the share of the Gaza Strip dropped by 2%, and that of Israel and the settlements – by 1% (see Table 6).

Table 6: Distribution of Workers Aged 15 Years and Over in the Occupied Palestinian Territory by Place of Work, Q1 2008-Q2 2010

Workplace	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Manpower (Thousand)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365.0
Labor Force	–	–	–	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	4,980
Number of Workers (Thousand)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	2,724	743.7	9,755
West Bank (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6
Gaza Strip (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3
Israel and Settlements (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2010, Labor Force Survey 2008-2010.

2.2 Unemployment

The problem of unemployment is not new to the Palestinian economy, although the unemployment rate was much lower prior to Al-Aqsa Intifada, but it has always been relatively high. In 2008, the problem of unemployment was aggravated in the Gaza Strip in particular as a result of the Israeli siege, amounting to 39.3% in the 2nd quarter of 2010, perhaps the highest in the world. Table 7 below illustrates the stability in the rates of

unemployment between the quarters of 2008 and the 2nd quarter of 2010. This is mainly due to the rise in the unemployment rate between these two dates from 30% to 39% in the Gaza Strip, which fully covered up the improvement witnessed in the West Bank, where the unemployment rate dropped from 19% to 15% during the same period. The same is repeated between the 1st and 2nd quarters of 2010.

Table 7: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 Years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Region and Sex, Q1 2008-Q2 2010

Region & Sex	Unemployment Rate (%)									
	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Occupied Palestinian Territory										
Male	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4
Female	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
West Bank										
Male	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9
Female	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4
Total	19.0	16.3	20.7	19.8	19.5	15.9	17.8	18.1	16.5	15.2
Gaza Strip										
Male	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5
Female	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7
Total	29.8	45.5	41.9	44.8	37.0	36.0	42.3	39.3	33.9	39.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2010, Labor Force Survey 2008-2010.

The most important characteristics of unemployment in the Occupied Palestinian Territory at present are:

- ✧ The highest rate of unemployment is among the youth in the 15-24 age group, especially among females (47%). This means that a large percentage of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 8).
- ✧ With regard to years of schooling, there is a major difference between unemployed males and unemployed females. As illustrated in Table 9 fewer years of schooling led to a higher unemployment

rate among males. This is completely reversed among females, where the unemployment rate reached 35% among those having 13 years of schooling or more, while the unemployment rate for those females with no education at all has never exceed 1.5%. There was only a slight improvement regarding this phenomenon between the last two quarters. It is also noted that the unemployment rate was significantly higher among females than among males during the recent quarters in contrast with the 1st quarter of 2008.

Table 8: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 Years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Age Groups, Q1 2008-Q2 2010

(%)

Sex and Age Groups	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Both Sexes										
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4
25-34	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8
55+	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
Males										
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6
25-34	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2
55+	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4
Females										
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9
25-34	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4
55+	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2010, Labor Force Survey 2008-2010.

Table 9: Unemployment Rate among Individuals Participating in the Labor Force (15 Years and Above) in the Occupied Palestinian Territory by Sex and Years of Schooling, Q1 2008-Q2 2010

(%)

Years of Schooling and Sex	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4
1-6	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2
1-6	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5
1-6	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5

Years of Schooling and Sex	Q1 2008	Q2 2008	Q3 2008	Q4 2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 20109, Labor Force Survey 2008-2010.

2.3 Wages and Working Hours

Table 10 illustrates that the average daily wage in the Gaza Strip during the 2nd quarter of 2010 equaled 69% of the average daily wage in the West Bank and only 37.4% of the wage earned by those working in Israel. This represents some improvement in the Gaza Strip compared to the previous quarter when the average daily wage there was only 66% of that in the West Bank. It is noted that the median daily wage in the Gaza Strip (which is the wage that most workers receive) reflects a greater disparity between the Gaza Strip and

the West Bank, not exceeding 65% of the median daily wage in the West Bank. This persisting disparity in the average daily wage between the West Bank and the Gaza Strip reflects the circumstances of demand for Palestinian workers under the Israeli imposed siege. It is known that the big gap between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip is not a new phenomenon. It existed before the outbreak of Al-Aqsa Intifada.

Table 10: Average Weekly Working Hours, Monthly Working Days, and Daily Wages in NIS for Paid Workers in the Occupied Palestinian Territory by Place of Work, Q4 2008-Q2 2010

Workplace	Average Weekly Hours	Average Monthly Working Days	Average Daily Wage	Median Wage
Q4 2008				
West Bank	43.1	22.7	87.4	76.9
Gaza Strip	39.9	25.0	61.2	57.7
Israel & Settlements	44.7	21.6	138.0	134.6
Total	42.7	23.0	90.6	76.9
2008				
West Bank	42.5	22.4	85.5	76.9
Gaza Strip	40.8	24.7	60.9	57.7
Israel & Settlements	43.6	20.9	139.7	146.2
Total	42.4	22.6	91.0	76.9
Q1 2009				
West Bank	42.0	22.1	83.8	76.9
Gaza Strip	38.8	21.3	62.2	57.7
Israel & Settlements	42.8	57.7	142.1	150.0
Total	41.5	62.2	89.5	76.9
Q2 2009				
West Bank	42.7	22.6	86.6	76.9
Gaza Strip	39.5	24.9	64.0	57.7
Israel & Settlements	42.5	20.1	145.9	150.0
Total	41.9	22.7	76.9	90.7

Workplace	Average Weekly Hours	Average Monthly Working Days	Average Daily Wage	Median Wage
Q3 2009				
West Bank	43.3	22.7	87.5	76.9
Gaza Strip	41.2	23.9	62.1	57.7
Israel & Settlements	41.4	20.2	147.7	150.0
Total	42.5	22.5	93.2	76.9
Q4 2009				
West Bank	42.3	22.3	85.6	76.9
Gaza Strip	38.1	23.7	62.3	54.7
Israel & Settlements	40.2	20.2	156.4	150.0
Total	41.0	22.3	91.8	76.9
2009				
West Bank	42.5	22.4	85.9	76.9
Gaza Strip	39.4	23.6	62.7	57.7
Israel & Settlements	41.7	20.3	148.1	150.0
Total	41.7	22.3	91.3	76.9
Q1 2010				
West Bank	42.8	22.0	85.7	76.9
Gaza Strip	39.1	23.1	56.9	46.2
Israel & Settlements	39.6	20.1	160.8	150.0
Total	41.3	21.9	92.5	76.9
Q2 2010				
West Bank	43.6	22.6	84.1	76.9
Gaza Strip	38.8	23.7	58.1	50.0
Israel & Settlements	39.4	20.5	155.5	150.0
Total	41.8	22.3	89.8	76.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2010. Labor Force Survey 2008-2010.

2.4 Vacancy Announcements

The Monitor examines the number of vacancies advertised in daily newspapers with the aim to depict the local demand for Palestinian labor. Although the advertised jobs in the daily newspapers do not necessarily monitor all available job opportunities, they provide an idea of the disciplines and degrees most demanded, in addition to their geographic distribution. It should be noted that job vacancies in the Government must be, by law, advertised in daily newspapers, since Article (19) of the Civil Service Law No. 4 of 1998 stipulates that "Government departments must announce in two daily newspapers at least for job vacancies for which the appointment decision lies within its authority within two weeks after the job becomes vacant, the advertisement must include all data relevant to the job and the required conditions for recruitment."

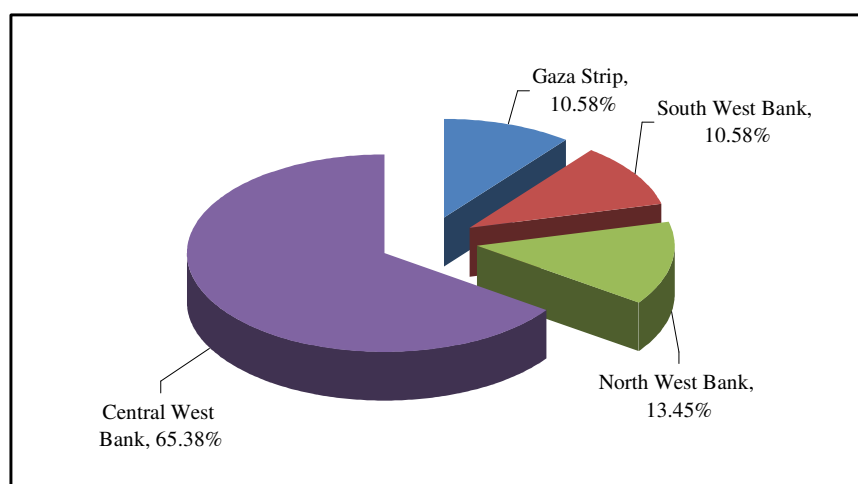
The number of advertised vacancies amounted to 1,323 advertisements in the 2nd quarter of 2010. This represents a rise of 4.8% compared to the 1st quarter of 2010 (see Table 11). The number of advertisements that did not specify the number of vacancies amounted to 159 advertisements, i.e., the number of vacancies most probably exceeded the number of advertisements. The shares of the NGOs sector and the private sector have risen by 11% and 2%, respectively, while the shares of the public sector decreased by 4.8%, compared to the previous quarter. In spite of the absence of a law that forces the private sector and the NGOs to announce job vacancies in the local newspapers, the NGOs sector vacancy advertisements accounted for 44% of the total number of vacancies advertised, and the private sector also attained a similar percentage.

Table 11: Vacancy Announcements in Local Newspapers in the Occupied Palestinian Territory, Q1 and Q2 2010

Year	Q1 2010				Q2 2010			
	January	February	March	Total	April	May	June	Total
By Sector								
Private Sector	188	166	195	549	163	202	196	561
Public Sector	66	43	78	187	46	36	96	178
Non-governmental Organizations	144	222	160	526	169	267	148	584
By Geographic Area								
North West Bank	96	49	79	224	31	76	71	178
Central West Bank	223	266	273	762	273	285	307	865
South West Bank	50	85	55	190	46	53	41	140
Gaza Strip	29	31	26	86	28	91	21	140
By Degree								
Ph. D.	12	2	9	23	17	11	8	36
Master's Degree and Above	21	34	21	76	34	26	25	85
BA	236	292	280	808	247	364	318	929
Diploma	82	73	92	247	53	53	42	148
Less than Diploma	47	30	31	108	27	51	47	125
Total								
	398	431	433	1,262	378	505	440	1,323

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam, and Alhayat) and from the website www.jobs.ps

Figure 1: Distribution of Vacancies Advertised in Newspapers by Geographic Area, Q2 2010 (%)



Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam, and Alhayat) and from the website www.jobs.ps

In spite of the high number of vacancies advertised during the 2nd quarter of 2010, this increase did not include all areas in the West Bank. The number of advertisements in the northern and southern parts of the West Bank dropped by 20.5% and 26.3%, respectively,

while it increased in the center of the West Bank by 13.5%. The increase was the highest in the Gaza Strip at a rate of 62.8%, a striking rise and the highest in two years. This has resulted from the projects for creating job opportunities, training, and employment

carried out by several international NGOs in June of this year. Figure 1 illustrates the relative distribution of vacancy advertisements on the geographical level in the 2nd quarter of 2010.

With regards to the distribution of vacancy advertisements according to academic qualifications in the 2nd quarter of 2010, the demand for holders of bachelor degrees

captured the highest percentage of vacancies, announced at 70%, while the demand for high education (MSc. and Ph.D) was about 9%. With regard to sectors, the highest demand in the private sector was for holders of bachelor degrees, reaching 64.9%, followed by the demand for holders of general secondary certificate or less at a percentage of 17.8% (see Table 12).

Table 12: Number of Advertised Vacancies in Daily Newspapers by Sector and Academic Qualifications, Q1 and Q2 2010

Academic Qualification	1 st Quarter 2010			2 nd Quarter 2010		
	Public Sector	Private Sector	NGO	Public Sector	Private Sector	NGO
Higher Education	11	27	59	5	5	111
Bachelor Degree	139	306	363	141	364	424
Diploma	30	145	66	22	92	34
Less than Diploma	21	7	36	10	100	15
	187	543	524	178	561	584

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam, and Alhayat) and from the website www.jobs.ps

The 2nd quarter of 2010 witnessed a significant drop in the number of vacancy advertisements for jobs abroad. The majority of those advertisements were usually for jobs

in the Gulf area, particularly in Saudi Arabia. These vacancy advertisements have been greatly focused on demand for medical and engineering professionals.

Table 13: Number of Advertised Vacancies by Job Title and Sector, Q2 2010

Job	West Bank			Gaza Strip			Total
	Public Sector	Private Sector	NGOs Sector	Public Sector	Private Sector	NGOs Sector	
Management	35	114	144	1	1	36	331
Accounting	19	78	48	0	0	6	151
Marketing and Sales	1	78	4	0	0	3	86
Social Service	10	2	56	0	1	21	90
Engineering	27	57	16	1	0	21	122
Education and Training	3	38	62	0	1	5	109
Medicine, Nursing, and Pharmacy	11	16	33	0	0	10	70
Other (Computers and Communication, Journalism and Media, Law, etc.)	70	172	89	0	3	30	364
Total	176	555	452	2	6	132	1323

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam, and Alhayat) and the website www.jobs.ps.

Looking at the job titles for vacancy advertisements in the Palestinian newspapers during the 2nd quarter of 2010, one clearly sees

that the highest proportion of job vacancies were for administrative jobs (particularly in marketing and sales), amounting to 25% and

6.5%, respectively, followed by a demand for accounting and engineering disciplines by 11.4% and 9.2%, respectively. The advertisements for these jobs comprised 52% of the total advertisements, while the rest of the advertisements were distributed as following: education and training, social service and humanities, medical sciences (medicine, nursing, and pharmacy), computers and communication, public relations, law, language and translation, journalism and media (see Table 13).

In the 2nd quarter of 2010, the principal demand was for administrative sciences and

economics, where the total demand for these disciplines reached 441, accounting for 33% of the total vacancy advertisements. This is followed by the demand for specializations in applied sciences, accounting for 22% of the total vacancy advertisements. It is noted that the private sector registered most of the demand for specializations in administrative sciences and economics: 45.4% of the total demand for these disciplines. Obviously, the NGO sector is the most interested in humanities and social sciences, being responsible for 71.6% of the total demand for these disciplines (see Table 14).

Table14: Number of Advertised Vacancies by Specialization and Sector, Q2 2010

Job	West Bank			Gaza Strip			Total
	Public Sector	Private Sector	NGOs Sector	Public Sector	Private Sector	NGOs Sector	
Medical Sciences (Medicine, Nursing, Pharmacy, etc.)	13	20	51	0	0	14	98
Humanities and Social Sciences (Social Sciences, Psychology, Media, Literature, etc.)	32	37	140	0	0	34	243
Applied Sciences (Engineering, Information Technology, Physics, Chemistry, etc.)	62	127	63	2	2	33	289
Administrative Sciences and Economics (Management, Marketing, Accounting, etc.)	43	199	161	0	1	40	441
Other (Craftsmen, Technicians, Maintenance Work, Secretarial, etc.)	26	172	37	0	3	11	249
Total	176	555	452	2	6	132	1323

Source: Data compiled by MAS from daily local newspapers (Al-Quds, Alayyam, and Alhayat) and the website www.jobs.ps.

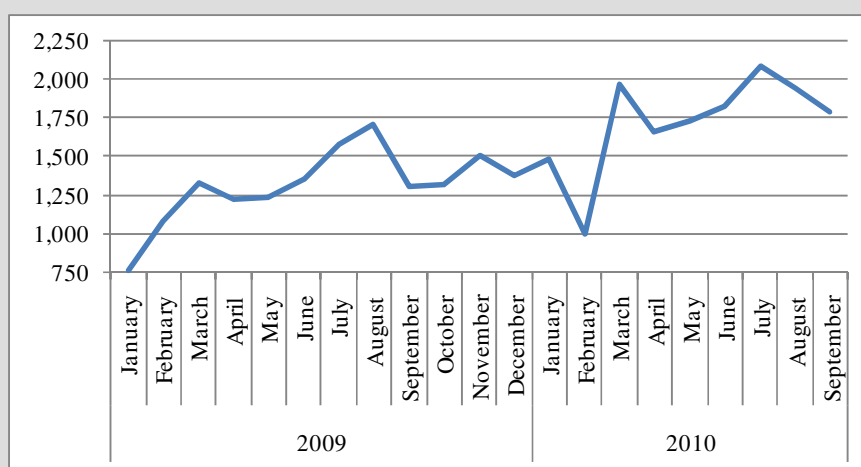
Tables 13 and 14 demonstrate an agreement between the vacancies advertised and the specializations required with respect to jobs which need high specializations, such as medical and health disciplines. However, the opposite is noted with respect to administrative sciences and economics as the

jobs advertised in the administrative fields are more than the number of administrative posts required. This, in a way, indicates that these vacancies are not limited to those holding degrees in administrative sciences but go beyond to other specializations, such as humanities.

Box 2: Increase in the Number of Vehicles in the West Bank: Causes and Consequences

The total number of registered cars in the West Bank witnessed a significant increase since the beginning of 2010. According to data from the Ministry of Transport, the number of cars registered in the West Bank rose from 123,600 to 139,000 during the first nine months of 2010. In 2010, for the first time, there is an ascending trend in the number of cars registered that reached a peak of 2,000 new cars registered in July (see the figure below). The increase in the number of vehicles (private cars, taxis, buses, tractors, trucks, trailers, motorcycles, and other vehicles), especially private vehicles, reflects an improvement in the citizens' purchasing power. A number of reasons lie behind such a high increase, including the reduction of the purchase tax on vehicles, the new arrangements for the payment of customs, and the improvement in credit facilities provided by banks.

**Figure: Number of Imported Vehicles* in the West Bank,
2009 and 2010**



Source: Ministry of Transport (October 2010). Ramallah – Palestine. Unpublished data.

*According to the Ministry of Transport, 99% of these vehicles were actually sold.

❖ **The reduction in the purchase tax on vehicles**

In mid-February, the Palestinian Cabinet of Ministers reduced the purchase tax in the Occupied Palestinian Territory from 75% to 50% on vehicles that run on petroleum (gasoline and diesel). The Cabinet also reduced the tax to 30% for hybrid vehicles and 10% for genuine electrical vehicles. The Ministry of Transport and the Customs and Excise General Directorate indicate that this resolution led to a direct reduction in the prices of vehicles by 13%,³ which increased the demand for vehicles. The impact of the resolution on increasing the demand for the purchase of vehicles is obvious in the Ministry of Transport data, which indicate that the number of cars registered for the first time during the seven months following the resolution is equivalent to about 83% of the number of vehicles registered during the year 2009 as a whole.

❖ **The new arrangements for the payment of customs**

New arrangements have been made with the Israeli government since the beginning of 2010 under which reform the system for customs duties for used cars imported through Israel. According to the previous system, the prices of used cars which entered the Occupied Palestinian Territory were evaluated by the Israeli side. Subsequently, the Palestinian importers paid customs to the Israeli authorities based on this assessment. Then, Israel transferred these customs to the PNA after a 3% commission deduction. Under the new arrangement, the Ministry of Finance evaluates used cars by itself since the beginning of 2010 and receives customs payments directly from citizens over a certain period of time. The Ministry has allowed a grace period of 45 days for merchants to pay the tariff. As for new cars, an agreement with the Israeli side has been made since the beginning of the year to allow the entry of imported duty-free new cars for display in showrooms until sale. The Palestinian National Authority granted car importers a six-month grace period on the payment of customs. In case these cars were not sold or in the case of non-payment of customs by merchants, cars are returned to stores.

³ Personal interviews with Dr. Akram Awawdeh (Assistant Undersecretary at the Ministry of Transport) and Mr. Fuad AlShobaki (Director General of Customs and Excise) on 20/9/2010 and 6/10/2010 respectively.

These arrangements provided excess liquidity for Palestinian car importers, giving them the opportunity to import more cars, thus increasing the supply in the market. The excess supply of various new and used cars urged competition among merchants to provide offers for car purchase by instalments and even without a down payment. This, along with other factors, has helped increase the demand for cars.

✧ **The improvement in credit facilities provided by banks**

In the past months, the Palestine Monetary Authority issued instructions that imposed on banks a reduction in the proportion of their investments abroad to total deposits which was reflected in the increase in credit facilities locally provided by banks. Recently, credit facilities provided by banks, as well as personal loans, varied among loans for house purchase, house improvement, car purchase, and others. The improvement in the channels of credit facilities has naturally had a positive effect on the capability of citizens to acquire various commodities including vehicles.

✧ **Future prospects**

Most of the vehicles in the Occupied Palestinian Territory are old and mainly use petroleum fuel (gasoline 96). Israel has halted the manufacturing of this type of fuel since the beginning of October 2010, which makes it no longer available in the Occupied Palestinian Territory. This development is expected to accelerate the phasing out of old vehicles and increase the proportion of newer vehicles, whose prices have recently fallen.

The increase in the fleet of vehicles in the West Bank is expected to have the following implications:

- ✧ **Traffic jams:** The increase in the number of vehicles on the roads in the Occupied Palestinian Territory, taking into account the limited capacity of these roads (internal roads or roads which connect cities and villages), along with the poor infrastructure currently in place, will increase the likelihood of accidents and chaos on the roads.
- ✧ **Financial burdens:** The continued increase in borrowing in order to finance the purchase of vehicles may lead to a composite problem that will affect both borrowers and banks alike. On the one hand, it will increase the financial burden on borrowers due to various commitments that increase the proportion of loan instalments to total income. On the other hand, it will eventually lead to the abstention of banks from providing consumer loans in light of the decline in the capacity of loan applicants to provide pay-back guarantees. This may drive banks towards increasing investment loans, which constitutes a positive trend in the activity of banks. However, the demand for investment loans remains dependant on improvements in the investment environment and the economic conditions in general.
- ✧ **The decline in the numbers of those who wish to borrow** may reduce the base of potential beneficiaries from credit facilities offered by banks, putting banks into a serious problem for investing their funds.
- ✧ **Environmental effects:** The increase in cars will lead to environmental pollution due to gas emission from vehicles' exhausts, as well as sound pollution (noise) in light of the absence of any environmental law that regulates these issues.

3. Public Finance

The 2nd quarter of 2010 witnessed further steps and efforts in the area of capacity building and reform, which became evident through a visible improvement in tax collection. However, there is still a need to increase efforts to limit spending due to scarcity of self financing resources. The following is a summary of the most important developments in the government budget during the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter of the same year.

- ✧ Domestic revenues had slightly risen by 2% during the 2nd quarter of 2010, compared to their level in the 1st quarter, reaching US \$455 million. This increase was mainly caused by the rise in clearance revenues and tax returns which indicates an improvement in tax collection. However, tax revenues themselves witnessed some decline.

- ✧ Current expenditures increased in the 2nd quarter of 2010 by 6.6%, amounting to US \$755 million. This resulted from the increase in salaries and wages (5.3%), along with non-wage expenditures (12.6%).
- ✧ The budget deficit prior to foreign support amounted to US \$300 million (17.6% of GDP) during the 2nd quarter of 2010, compared to a deficit of US \$261 million in the 1st quarter.
- ✧ This deficit in the current budget was financed by the transfer of US \$317 million in external aid, which means that the current budget had a surplus after external funding equivalent to US\$17 million during the 2nd quarter of 2010.
- ✧ Development expenditure amounted to US \$52 million during the 2nd quarter of 2010, US \$22 million of which was financed by donor countries, i.e., the deficit in the development budget reached US \$30 million. When this deficit is added to the surplus in the current budget, the total deficit in the development and current budget in the 2nd quarter of 2010 became US \$13 million.
- ✧ When this deficit is added to the corresponding deficit in the 1st quarter, the total budget deficit during the first half of 2010 reaches US \$114 million. The majority of this deficit was financed by borrowing from local and foreign sources, which led to a rise in the public debt to US \$1,845 million (30% of GDP).

during the 2nd quarter of 2010 reached roughly US \$455.5 million in cash, which shows an increase in collection capacity by 1.9% during the studied period, compared to the 1st quarter of the same year, and by about 28.2%, compared to the corresponding quarter of 2009. With regards to external grants and assistance,⁴ total public revenues and received grants increased by about 21.1% during the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter of 2010, and by about 54%, compared to the corresponding period of 2009, reaching US \$795.3 million.

On the other hand, the public expenditures increased during the same period at a greater rate than domestic revenues. Public expenditures and net lending rose by about 6.5% compared to the 1st quarter of 2010 and by 14.4% compared to the 2nd quarter of 2009, totaling US \$808.1 million. This led to an aggravation in the budget deficit and thwarted the Palestinian National Authority financial sustainability and stability. The current deficit rose during the 2nd quarter of 2010 to about US \$300.1 million, an increase of 15% from its level in the 1st quarter of the same year and of 3.8% from the corresponding quarter of 2009. The overall deficit dropped to about US \$12.9 million after grants and assistance, compared to US \$101.6 million in the 1st quarter of 2010, and about US \$189.9 million in the corresponding quarter of 2009.

3.1 Budget Summary

Data from the Ministry of Finance indicate that the total net domestic revenues levied

Following is an analysis of the revenues and expenditures during the 2nd quarter of 2010.

Table 15: Summary of the Financial Situation of the Palestinian National Authority, Q1 2009-Q2 2010
(Million US \$)

Item	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Public Revenues and Grants (Net)	620.2	516.3	1122.3	691.4	656.9	795.3
Total Domestic revenues (Net)	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5
Domestic Revenues	352.6	359.4	554.7	408.4	448.2	463.7
Tax Revenues	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6	101.9
Non-tax Revenues (1)	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7	59.9
Clearance Revenues	241.2	259.0	312.0	277.8	287.9	301.9
Tax Returns (2)	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1	8.2
External Revenues (Grants and Assistance)	278.1	161.0	668.5	294.1	209.8	339.8

⁴ Data indicate that external grants and assistance amounted to about \$339.8 million during the 2nd quarter of 2010, rising by 62% compared to the 1st quarter of the same year and by 111.1% compared to the corresponding quarter of 2009.

Item	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Grants in Support for the Budget	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6
Grants in Support for Development Projects	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
Total Public Expenditures	734.7	706.2	1009.0	655.6	758.5	808.1
Current Expenditures including:	726.0	644.4	952.2	597.0	708.1	755.5
Wages and Salaries (3)	321.3	341.1	509.0	251.8	373.1	393.8
Non-Wage Expenditures (4)	328.2	221.6	327.9	264.0	261.1	294.1
Net Lending	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9	67.7
Development Expenditures (5)	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
Financed by the Treasury	-10.4	49.1	51.7	48.7	48.2	30.3
Financed by Donor Countries	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
Current Deficit (Surplus)	-383.9	-289.1	-498.4	-199.7	-261.0	-300.1
Total Current Deficit (Surplus) prior to Grants and Assistance	-392.6	-350.9	-552.2	-258.3	-311.4	-352.6
Current Deficit (Surplus) after Grants and Assistance	-114.5	-189.9	-113.3	35.8	-101.6	-12.9
Financing	114.5	189.9	-113.3	-35.8	101.6	12.9
Net Financing from Local Banks	90.6	225.3	-175.6	35.5	97.7	23.3
Remaining Balance	23.9	-35.4	62.3	-71.3	3.9	-10.4
Financial Gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

Source: Tables of Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources (cash basis), Palestinian Ministry of Finance.

- (1) The 3rd quarter includes \$100 million as professional license received in July from Jawwal & Zein companies for telecommunications (\$60 million and \$40 million respectively) on the occasion of their merge.
- (2) The tax returns for the 3rd quarter included \$90 million of accumulated returns that were transferred to the general Petroleum Corporation.
- (3) The wages and salaries expenditures for September 2009 included two batches of payments: \$131.4 million for September and \$148.5 million for October paid in advance by the Ministry of Finance for the feast period. The wages and salaries expenditures for November 2009 also included two batches of payments: \$132 million for November and \$118.9 million for December.
- (4) A series of monthly non-wage expenditures were reviewed for the months January to September in order to fix the duplication between commitments and cash expenditures. The non-wage expenditures have risen to \$300 million following the Ministerial Cabinet ratification of the annex to the Budget law in 29/9/2009.
- (5) During the months from January to March 2009, part of the development expenditures was enlisted under small capital expenditures.

3.2 Revenues and Grants Analysis

Total net domestic revenues levied during the 2nd quarter of 2010 amounted to about US \$455.5 million (a monthly average of US\$151.8 million), marking a slight rise of about 1.9% from the level achieved in the 1st quarter of the same year (US \$447.1 million, with a monthly average of US \$149 million), and a rise of about 28.2% compared to the 2nd quarter of 2009. On the basis of the first half of the year 2010, these revenues recorded a rise by about 29.4% from their level in the first half of 2009, due to the administrative reform in the tax departments at the Ministry of Finance, specifically in the income tax and the Value Added Tax (VAT).

The domestic revenues levied during the 2nd quarter were distributed between tax revenues by 22% (compared to 26% in the 1st quarter of the same year and 16.9% in the 2nd quarter of 2009) and non-tax revenues by 12.9% (compared to 9.8% in the 1st quarter and 11% in the 2nd quarter of 2009). The clearance revenues captured 65.1% of total domestic revenues (compared to 64.2% in the 1st quarter and 72.1% in the 2nd quarter of 2009). Net domestic revenues covered about 56.4% of the public expenses, compared to 58.9% in the 1st quarter of 2010 and 50.3% in the 2nd quarter of 2009.

When analyzing domestic revenue items, it is apparent that the 2nd quarter of 2010 witnessed a decline in tax revenues collected by 12.6%, dropping to about \$101.9 million compared to its level in the 1st quarter of the same year, versus a rise by 67.6% in the corresponding quarter of 2009. It is worth noting in this regard that the 1st quarter of each year is usually characterized by an increase in the collection of income taxes to benefit from the incentive discounts granted for early payment.

During the 2nd quarter of 2010, the non-tax revenues witnessed a rise of about US \$59.9 million, an increase of 37.1% from their level in the 1st quarter of 2010, versus a rise of about 51.3% in the 2nd quarter of 2009. The largest part of this rise is attributed to the increase in the exit tax proceeds paid by Palestinians in view of the increased travel through King Hussein Bridge.⁵

An amount of US \$8.2 million was reimbursed as tax returns during the 2nd quarter of 2010 (at a monthly rate of about US \$2.7 million), representing a significant rise compared to the 1st quarter (US \$1.1 million at a monthly rate not exceeding US \$0.4 million), given the increased external funding during the 2nd quarter of 2010.

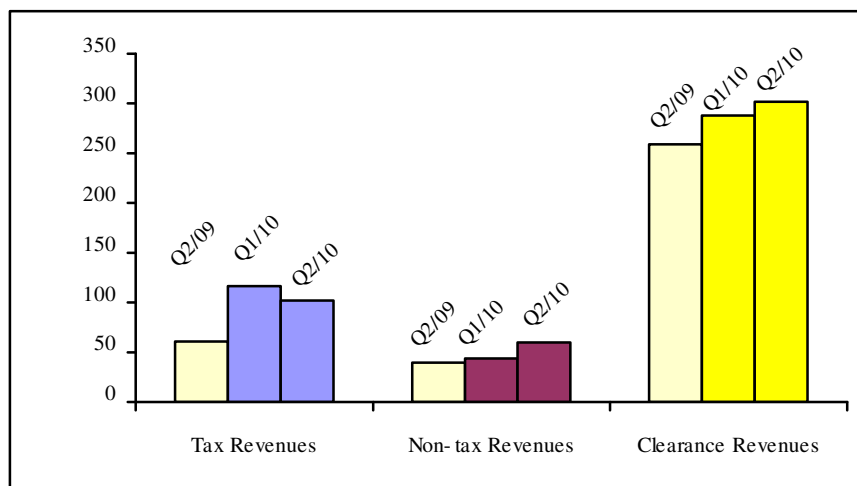
On the other hand, clearance revenues amounted to US \$301.9 million during the 2nd

quarter of 2010, with an increase of 4.9% compared to the 1st quarter of the same year, and of 16.6% compared to the 2nd quarter of 2009. This is attributed to the flow of commodities into the Gaza Strip, following the partial easing of the siege imposed by Israel, allowing the entry of some goods, in addition to an improvement in the economic performance of the West bank.

Taking into consideration the potential gains from the partial lifting of the siege imposed on the Gaza Strip, these benefits may contribute to reducing the size of the budget deficit during the second half of the year. However, this reduction remains subject to the size of taxed goods that Israel allows into the Gaza Strip through the borders.

In general, total domestic revenues constituted about 26.8% of GDP, compared to 27.7% in the 1st quarter of 2010 and 22.8% in the 2nd quarter of 2009. The amounts achieved during the first half of the year comprised 45% of the amounts targeted in the 2010 Budget. If this economic performance and the ability to collect domestic revenues continue at the same pace in the second of 2010, it is expected that the domestic revenues levied for the year will remain 5.4% below the amounts targeted by the Budget.

Figure 2: The Structure of Domestic Revenues (Million Dollars)



Source: Table 15.

⁵ Public Finance Performance during the 2nd quarter of 2010, The Ministry of Finance.

On the other hand, the external sources of funding (grants and assistance) provided by both Arab and other foreign countries played a key role in financing the deficit. According to data from the Ministry of Finance, in the 2nd quarter of 2010, the Treasury managed to secure external financing worth US \$339.8 million, which constituted an increase of 62% compared to the level in the 1st quarter of the same year, and of 111% compared to the 2nd quarter of 2009. The percentage of grants and

assistance to total revenues amounted to 42.7%, compared to 31.9% in the 1st quarter of 2010 and 31.2% in the 2nd quarter of 2009. These revenues also covered 42% of current expenditures, compared to 27.7% in the 1st quarter of 2010 and 22.8% in the 2nd quarter of 2009. In spite of this development, the aid disbursements remained below the pledged amounts, which led to an increasing public debt (see Box 3).

Table 16: Public Revenues Indicators and Grants, Q1 2009-Q2 2010
(Million US \$)

Item	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total Net Revenues	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5
Percentage to Total Revenues (%)	55.2	68.8	40.4	57.5	68.1	57.1
Percentage to Current Expenditures (%)	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1	60.3
Percentage to GDP (%) (1)	23.5	22.8	28.9	24.9	27.7	26.8
Grants and Assistance (External Revenues)	278.1	161.0	668.5	294.1	209.8	339.8
Percentage to Total Revenues (%)	44.8	31.2	59.6	42.5	31.9	42.7
Percentage to Current Expenditures (%)	35.7	23.0	69.7	47.6	29.3	42.0
Percentage to GDP (%) (1)	19.1	10.3	42.6	18.5	13.0	20.0
Total Public Revenues and Grants	620.2	516.3	1122.3	691.4	656.9	795.3
Percentage to Current Expenditures (%)	85.4	80.1	117.9	115.8	92.8	105.3
Percentage to Public Expenditures (%)	84.4	73.1	111.2	105.5	86.6	98.4
Percentage to GDP (%) (1)	42.6	33.1	71.6	43.4	40.7	46.7

Source: Tables 15.

(1) The real GDP has been converted to a nominal GDP using the GDP deflator 1.2 which was obtained from dividing the nominal GDP for 2009 amounting to \$6117 million on the real GDP for the same year amounting to \$5147 ($6117/5147=1.2$) and considering it constant for the given quarters.

The largest part of this amount (US \$317.6 million) had been allocated to finance current expenditures, covering 42% of these expenditures versus 29.3% in the 1st quarter of 2010 and 23% in the 2nd quarter of 2009. An amount of US \$22.2 million from the grants was allocated to finance development projects, compared to US \$2.2 million in the 1st quarter of 2010 and about US \$12.7 million in the 2nd quarter of 2009.

Arab countries contributed 18.1% of the value of aid allocated to support the budget in the 2nd quarter of 2010, or the equivalent of US \$57.5 million. This contribution was distributed among the following four countries in particular: 45.5% from Algeria, 26.4% from Saudi Arabia, 17% from Qatar, and 10.8% from Egypt. In contrast, non-Arab donor countries contributed 81.9% of the total amounts allocated to support the budget, amounting to US \$261 million. The World

Bank was the main and largest source of this aid, supplying 36.6% of the total support for the budget, equivalent to US \$95.4 million, distributed between grants from the World Bank Trust Fund (in which many countries participate) and the Emergency Services Support Program. The United States followed by 28.7%, equivalent to US \$74.8 million, then the European Union through the Palestinian-European mechanism (PEGASE) which provided 27.7%, equivalent to US \$72.2 million. This mechanism is intended to support wages and salaries (of the civilians, retired, police, and civil defense), social cases, public services, and the payment of arrears for the private sector. Salaries and wages captured about 70.2% of the total aid provided through this mechanism, social cases – 17.3%, and public services – 12.5%. France contributed 6.1% of the budget support, equivalent to US \$15.9 million.

Table 17: External Grants and Assistance to the Palestinian National Authority, Q1 2009-Q2 2010

Item	(Million US \$)					
	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Budget Support	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	318.5
Arab Grants	73.8	21.2	217.8	148.9	0.0	57.5
Algeria	26.0					26.3
Egypt		2.8	15.0			6.2
Oman		2.9				
Saudi Arabia	22.8	15.5	202.8			15.2
United Arab Emirates	25.0			148.9		
Qatar						9.8
International Grants	185.3	127.1	445.7	135.3	207.6	261.0
PEGASE mechanism	94.2	120.3	164.0	54.7	106.4	72.2
The World Bank	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1	95.4
The United States			198.5	74.7		74.8
Other Countries	37.8	2.7	10.3		9.9	15.9
India	10.1				9.9	
France	27.7					15.9
Greece		2.7				
Turkey			10.3			
Old Grants for Ministries		1.1			4.2	2.7
Development Financing	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
Total External Financing	278.1	161.0	668.6	294.1	209.8	340.7

Source: Table 7: External Support, Palestinian Ministry of Finance.

External support had been unstable and fluctuating over the first six months of this year, in addition to remaining below the needed level. The total amount disbursed during the first half of 2010 reached around US \$550 million. If this support continues at the same pace during the second half of the year, the total amount of support will be below the amounts targeted by the budget by 40%. This will affect funding requirements and force the Treasury to either further borrow from banks or increase the accumulation of arrears.

In general, the first six months have shown an increase in total public revenues (domestic and foreign), exceeding the levels of the first half of the year by 27.8%. However, these revenues still constitute only 37.8% of the targeted figures in the 2010 Budget. If the flow of revenues persists at the same rate during the second half of the year, it is expected that total

revenues achieved (domestic and foreign) over the year will remain 24.4% the level targeted by the Budget, which may affect the plans and projects included in the budget proposal.

3.3 Expenditures Analysis

During the 2nd quarter of 2010, public expenditures and net lending witnessed a rise of 6.5% compared to the 1st quarter of 2010, and of 14.4% from its level in the 2nd quarter of 2009, reaching US \$808.1 million. It increased at a monthly average equivalent of US \$269.4 million, compared to a monthly average of US \$252.8 million in the 1st quarter of 2010 and US \$235.4 million in the 2nd quarter of 2009. Public expenditures, both consumption and investment, formed 47.5% of the expenditures on GDP, compared to 47% in the 1st quarter of 2010 and to 45.3% in the 2nd quarter of 2009.

Current expenditures captured the largest share of total public expenditures. Therefore, any policy that aims to rationalize expenditures must mainly focus on current expenditures. Data indicate that current expenditures captured over 93.5% of total public expenditures during the 1st and 2nd quarters of 2010, compared to 91.2% during the 2nd quarter of 2009. This type of expenditure constituted around 44.4% of the expenditures on GDP, compared to 43.9% in the 1st quarter of the same year and 41.3% in the 2nd quarter of 2009. Current expenditures had risen during the 2nd quarter of 2010 by 6.7% from their level in the 1st quarter of the same year and by 17.3% from that of the 2nd quarter of 2009, reaching US \$755.6 million.

Studying the items of public expenditures, one notices a clear imbalance in the performance of various items. Available data from the 2nd quarter of 2010 indicate a rise in the salaries and wages bill by about 5.5% from its level in

the 1st quarter of 2010, and by around 15.5% from its level in the 2nd quarter of 2009, reaching up to US \$393.8 million. In spite of this increase, its share of public expenditures declined to 52.1%, compared to 52.7% in the 1st quarter of 2010 and 52.9% in the 2nd quarter of 2009.

It is worth noting in this regard that the Treasury strives to abide by the framework of the fiscal austerity policy pertaining to the Reform and Development Plan, particularly in the PNA institutions. Therefore, the number of employees in the public sector during the 2nd quarter of 2010 increased by only 247 people, bringing their number to 149,827 civil and security staff. The majority of this increase is ascribed to the civil sector, raising the number of civil servants to 86,353 and of the security staff to 63,474. In the first half of the year, the number of public sector employees grew by 2,101, 1,627 of whom were recruited into the civil service.⁶

Table 18: Public Expenditures Indicators and Net Lending, Q1 2009-Q2 2010

(Million US \$)

Item	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total Expenditures	726.0	644.4	952.2	597.0	708.1	755.5
Percentage to Total Public Expenditures (%)	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4	93.5
Percentage to GDP (%) (1)	49.8	41.3	60.7	37.5	43.9	44.4
Development Expenditures (1)	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
Percentage to Total Public Expenditures (%)	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6	6.5
Percentage to GDP (%) (1)	0.6	4.0	3.6	3.7	3.1	3.1
Total Public Expenditures	734.7	706.2	1009.0	655.6	758.5	808.1
Percentage to GDP (%) (1)	50.4	45.3	64.3	41.2	47.0	47.5

Source: Table 15.

- (1) The real GDP has been converted to a nominal GDP using the GDP deflator 1.2 which was obtained from dividing the nominal GDP for 2009 amounting to \$6117 million on the real GDP for the same year amounting to \$5147 ($6117/5147=1.2$) and considering it constant for the given quarters.

In spite of this trend and in the case of the continuation of the same levels of spending on salaries and wages during the second half of the year 2010, it is expected that the annual salaries and wages bill will exceed the amounts targeted in the Budget by about 34.3%.

Also, non-wage expenditures (operational, transfer payments and capital expenditures) marked a rise of 12.6% and 32.7% during the 2nd quarter of 2010,

compared to their level in the 1st quarter of the year and the 2nd quarter of 2009, respectively, amounting to US \$294.1 million. This constitutes a 38.9% rise in current expenditures, compared to the 1st quarter of 2010, and a roughly 34.4% increase, compared to the corresponding quarter of 2009. Most of this increase is associated with the rise in external support for the budget, the bulk of which has been transferred to social services, such as education and health, as well as to the public debt, security, and order.

⁶ Public Finance Performance during the 2nd quarter of 2010, the Ministry of Finance.

Taking non-wage expenditures levels for the year as a whole, based on the assumption that they will continue at the pace of the first half of the year, it is expected that spending on this item will remain below the amounts targeted by the budget by around 2.7%, allowing to utilize this proportion to partially compensate the increase in the salaries and wages bill, or to pay for the government contribution arrears due to the insurance and pension fund or to the private sector.

On the other hand, net lending expenditures⁷ recorded a decline of 8.4% during the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter of 2010, and by 17.1%, compared to the 2nd quarter of 2009, reaching US \$67.7 million. This amount accounted for 9% of total current

expenditures, compared to 10.4% in the 1st quarter of 2010 and 12.7% in the 2nd quarter of 2009.

This reduction is in line with the government's policy to completely stop net lending. In this context, one should note that significant progress has been achieved on two parallel tracks.⁸ First, the electricity distribution company in the Gaza Strip assumed responsibility for fuel payments for the electricity station and supplying the Treasury with those revenues. The second concerns the rise in the collection of electricity bills by the municipalities in the West Bank due to the increased use of pre-paid electricity meters, which aim to enhance the collection process and reduce net lending.

Figure 3: The Structure of Current Expenditures (Million Dollars)



Source: Table 15.

On the other hand, development expenditures totaled US \$52.5 million and witnessed a rise of about 4.2% during the 2nd quarter of 2010 compared to the 1st quarter of the same year. In spite of that, development expenditures dropped by about 15%, compared to the 2nd quarter of 2009. Their relative importance to total public expenditures declined to 6.5%, compared to 6.6% in the 1st quarter of 2010 and 8.8% in the 2nd quarter of 2009.

This is partially associated with the increase in external financing provided to development projects, which contributed to 42.3% of actual total development expenditures during the 2nd quarter of 2010, compared to 4.4% in the first quarter of the same year and 20.6% in the 2nd quarter of 2009.

One should note that in case development expenditures continue at the same pace during in second half of 2010

⁷ Net lending items are the amounts transferred from the treasury whether directly to the Gaza electricity company for the cost of electricity bills for local authorities, or indirectly through the amounts transferred to the Israeli electricity company through deductions from the dues of the Palestinian Authority with Israel.

⁸ Public Finance Performance during the 2nd quarter of 2010, the Ministry of Finance.

, it is expected that the total spending on this item over the whole year will constitute 55% of the amount targeted in the Budget. This will cause further negative impacts on gross capital formation and future growth in the Occupied Palestinian Territory, especially as actual development expenditures did not exceed 3.1% of total expenditures on GDP in the 1st and 2nd quarters of 2010, compared to 4% in the 2nd quarter of 2009.

In general, the first six months of this year demonstrated an increase in total expenditures, exceeding their level of the first half of last year by 8.7%. Nevertheless, these expenditures still constitute 42% of the amounts targeted in the 2010 Budget. In the event of keeping this trend during the second half of the year, it is expected that actual expenditures over the year will be less than the amounts targeted in the budget by 18%. Thus, the Treasury will prove successful in its efforts to rationalize public expenditures and to put fiscal policy on the right track without affecting the plans and projects included in the budget proposal.

3.4 Surplus (Deficit)

The discrepancy in the increased pace between current expenditures and domestic revenues (6.7% for current expenditures versus 1.9% for domestic revenues) aids to further the current

budget deficit. During the 2nd quarter of 2010, the current deficit increased by 15% from its level in the 1st quarter of 2010, compared to a rise by 3.8% in the 2nd quarter of 2009, reaching US \$300.1 million. This accounts for 17.6% of GDP, compared to 16.2% in the 1st quarter of the same year and 18.5% in the corresponding quarter of 2009.

The total budget deficit (current and development expenditures) prior to grants and assistance has risen during the 2nd quarter of 2010 by about 13.2% from its level in the 1st quarter of 2010, and by about 0.5% from its level in the 2nd quarter of 2009, reaching US \$352.6 million and accounting for 20.7% of GDP, compared to 16.3% in the 1st quarter of 2010 and 22.5% in the corresponding quarter of 2009.

However, the external support obtained by the Treasury during the 2nd quarter of 2010 has contributed to the lessening of this deficit to US \$12.9 million, compared to a deficit that amounted to US \$101.6 million and US \$189.9 million in the 1st quarter of 2010 and the 2nd quarter of 2009, respectively. Thus, the current number accounts for 0.8% of GDP in the 2nd quarter of 2010, compared to a deficit rate of 6.3% in the 1st quarter of 2010 and 12.2% in the 2nd quarter of 2009.

Table 19: Indicators of Budget Surplus (Deficit) and Financing, Q1 2009-Q2 2010

Item	2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Current Budget Surplus (Deficit)	-383.9	-289.1	-498.4	-199.7	-261.0	-300.1
Percentage to GDP (%) (1)	-26.4	-18.5	-31.8	-12.5	-16.2	
Total Budget Surplus (Deficit) Prior to Grants and Assistance	-392.6	-350.9	-552.2	-258.3	-311.4	-352.6
Percentage to GDP (%) (1)	-27.0	-22.5	-35.5	-16.2	-16.3	-20.7
Budget Surplus (Deficit) After Grants and Assistance	-114.5	-189.9	-113.3	35.8	-101.6	-12.9
Percentage to GDP (%) (1)	-7.9	-12.2	-7.2	2.2	-6.3	-0.8
Financing	114.5	189.9	-113.3	-35.8	101.6	12.9
Net Financing from Local Banks	90.6	225.3	-175.6	35.5	97.7	23.3
Remaining Balance	23.9	-35.4	62.3	-71.3	3.9	-10.4
Financial Gap	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

Source: Table 3, Fiscal Operations Report, Revenues, Expenditure and Funding Sources (cash basis), Palestinian Ministry of Finance.

(1) The real GDP has been converted to a nominal GDP using the GDP deflator 1.2 which was obtained from dividing the nominal GDP for 2009 (US \$6117 million) on the real GDP for the same year (US \$5,147 million) and considering it constant for the given quarters.

In order to finance the deficit (US \$12.9 million), the Treasury resorted to the banking sector. The loans and overdraft fees received from the banks during the 2nd quarter of 2010 amounted to US \$23.3 million and have been used to finance this deficit, while the rest was used to repay for the accumulation of expenditures arrears and tax returns.

3.5 Public Debt

With the lack of self-financing resources for the Palestinian economy on the one hand, and the growing spending pressures on the other, the Palestinian government was forced towards greater dependency on alternative resources, such as local and external borrowing, to bridge the gap. It is worth noting that external aid largely contributes to reducing the gap between financing resources and spending.

During the 2nd quarter of 2010, the total outstanding public debt rose by 1.8% from its level at the end of the 1st quarter of 2010, amounting to US \$1,845 million. It was distributed as follows: 42.3% for local debts (compared to 41.1% in the 1st quarter of the same year) and 57.7% for external debt (compared to 58.9% in the same period of 2009).

The local debt rose during the 2nd quarter of 2010 by 4.7%, compared to the 1st quarter of the same year, reaching US \$780.7 million. Local banks contributed to around 86.8% of this debt (compared to 84.6% in the 1st quarter), equivalent to US \$677.3 million,⁹ in view of its increase in the 2nd quarter by about 12.3%. The banking sector debts were distributed as follows: 63.9% from loans and 36.1% from overdraft, while the General Petroleum Corporation contributed 12.2%, compared to 14.4% in the 1st quarter of the year, while the contributions of other public institutions remained around 1% of the total public debt during the period of comparison.

In contrast, the total outstanding balance of the external debt slightly dropped during the 2nd quarter of 2010 by 0.3% from its level in the 1st quarter of the same year to US \$1,065 million. This decrease was distributed among Arab financial institutions, international and regional institutions, and bilateral loans as proportions of 51.7%, 33.2% and 15.1%, respectively.

The 2nd quarter of 2010 witnessed a slight decline of 0.1% in the contribution of Arab financial institutions, compared to their level in the 1st quarter of the same year, falling to US \$550.3 million. This contribution came from Al-Aqsa Fund, the Arab Fund for Economic and Social Development, and the Islamic Bank for Development at rates of 80.7%, 10%, and 9.3%, respectively.

The contribution of bilateral loans also declined in the 2nd quarter of 2010 by around 2.2%, compared to its level in the 1st quarter of the same year, falling to US \$161.1 million, from which Spain supplied 57.7%, Italy – 17.1%, Sweden – 14.3%, Greece – 8%, and China – 2.9%.

In contrast, the contribution of international and regional institutions during the 2nd quarter of 2010 increased by about 0.4% from its level in the 1st quarter, reaching to US \$353.1 million. This amount came from the World Bank, the European Investment Bank, the OPEC, and the International Fund for Agricultural Development (IFAD) at rates of 86.6%, 7.2%, 5.2%, and 1%, respectively.

In general, the increase in the public debt in the 2nd quarter of 2010 accounted for about 2.1% of GDP and 22% of total exports of goods and services, and for over 7% of domestic revenues for the 2nd quarter of 2010, placing an additional burden on the Palestinian citizens. Moreover, the total public debt service amounted to about US \$1.9 million in the 2nd quarter of 2010.

⁹ Based on the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory, the Palestinian public debt has risen by \$186.8 million bringing the outstanding balance to about \$824.2 million, of which \$612.6 million are to the Palestinian Authority. The reason for this discrepancy between the data available at the Ministry of Finance and that provided by banks may be the time or the methodology of data registration or its comprehensiveness or all together.

3.6 Institutional Developments

Two major developments occurred with regards to capacity-building and reform. The first comprises of the introduction of a comprehensive and detailed account of the Palestinian National Authority public debt for the first time within the monthly financial statements at the website of the Ministry of Finance. The second development consists of the Council of Minister's approval of a plan of

action for the reform of public pensions. This plan aims to reduce short-term commitments of pensions in order to provide additional resources to the Ministry of Finance to ensure the financial sustainability of the Fund in the medium term, as well as to ensure a number of reforms, including the abolition of early retirement and a gradual rise in the retirement age.

Table 20: Public Debt, Q4 2009-Q2 2010

(Million US \$)

ITEM	Q4 2009	Q1 2010*	Q2 2010
Local Public Debt	644.79	745.43	780.69
Local Banks	561.15	630.40	677.26
Loans	304.20	411.68	432.63
Overdraft	256.95	218.72	244.63
General Petroleum Corporation	78.37	106.99	95.50
Other Public Institutions (1)	5.27	8.04	7.63
Guarantees	0.80	15.55	14.94
External Public Debt	1086.93	1067.55	1064.60
Arab Financial Institutions	551.22	550.98	550.33
Al-Aqsa Fund (2) (3)	444.09	444.09	444.09
Arab Fund for Economic and Social Development	54.71	54.38	54.78
Islamic Bank for Development (3)	52.42	52.51	51.46
International and Regional Institutions	370.58	351.81	353.14
World Bank (4)	308.22	305.95	305.91
European Investment Bank (3)	41.51	25.23	25.53
International Fund for Agricultural Development (IFAD)	3.65	3.38	3.31
OPEC (2)	17.20	17.25	18.39
Bilateral Loans	165.13	164.76	161.13
Greece	12.85	12.85	12.85
Spain (2)	92.95	92.95	92.95
Italy (4)	29.75	29.67	27.53
China (2)	4.77	4.77	4.81
Sweden (2)	24.81	24.52	22.99
Total Outstanding Public Debt at the End of the Period	1,731.72	1,812.98	1,845.29

Source: Ministry of Finance, Table 8: Public Debt Report (Local & External).

* Data for April 2010.

(1) Loans from the Orphans Foundation to the General Petroleum Company.

(2) Temporary information that needs to be confirmed.

(3) Includes loans guarantees.

(4) Includes lending.

Box 3: Arab Countries' Support for the Palestinian Budget

Palestinian and international official sources warned against the financial adversity from which the Palestinian National Authority suffers because of the failure of donors to meet their commitments to support the budget. In August 2010, Dr. Salam Fayyad, the Palestinian Prime Minister, Dr. Ghassan Khatib, the spokesman for the Palestinian government, and Oscar Tarnko, the United Nations Assistant Secretary General, confirmed that the PNA will face a serious liquidity crisis in case donors did not disburse their commitments to the Palestinian Treasury.¹⁰

The Ministry of Finance data indicate that the budget deficit during the first half of 2010 amounted to US \$114 million (see Table 19). This is attributed to two reasons: first, the decline in external support for the Budget from the amounts pledged by donor countries for the same period; second, the gap between domestic revenues and actual and estimated expenditures. The risk does not lie in the deficit itself alone, but also in the fact that a number of donors¹¹ had already pre-paid their dues for the second half of the year in the first half upon the request of the Palestinian National Authority.

Arab countries pledged US \$55 million monthly during 2010. This amount constitutes 53% of the total monthly commitments in support for the Budget and is the highest proportion for the last three years. However, the actual total payments received in the first six months of the year did not exceed US \$60 million (from the pledged due amount of US \$330 million).¹²

The Arab countries are usually at the forefront of the contributors in support of the Palestinian Budget, but they did not pay their commitments for the first half of 2010. The Arab countries had backed up the budget through donations of US \$445 million and US \$461 million in 2008 and 2009, respectively. At that time, Saudi Arabia and the United Arab Emirates were in the lead of donors countries: Saudi Arabia paid US \$241 million in 2009, compared to only US \$30 million during the first half of 2010. Also, the United Arab Emirates contributed US \$173 million in 2009 and none during the first half of 2010.

The delay in the disbursements of donor countries led to an increase in Palestinian National Authority's borrowing from commercial banks, and therefore, to an increase in the total local public debt. The PNA borrowed US \$121 million in the first half of 2010, bringing the total debt owed to local banks to US \$665 million. It is noted that the Palestinian National Authority paid US \$226 million in 2008 as part of this public debt owed to banks,¹³ but it accumulated again when the PNA borrowed US \$175 million in 2009 and US \$121 million in the first half of 2010.¹⁴

The Palestinian government is trying to reduce its dependency on external assistance. Among its objectives, the government set up the target of cutting down aid to US \$1 billion in 2011, compared to US \$1.2 billion in 2010 and US \$1.8 billion in 2008. As Salam Fayyad declared, the mid-term aim is to completely terminate the dependency on external aid for current expenditures.¹⁵

¹⁰ <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=583213&issueno=11588>

¹¹ United States, United Kingdom, Norway, European Union (European Mechanism). Ibid.

¹² In addition to \$50 million that was paid by Kuwait through its contributions to the World Bank. Thus this amount appears under the contributions of the World Bank in May.

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22577191~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607.00.html?cid=ISG_E_WBWeeklyUpdate_NL

¹³ http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table1_arb_4.pdf

¹⁴ http://www.pmf.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table1_arb.pdf

¹⁵ <http://www.alquds.com/node/283774>

4. Banking Sector¹⁶

By the end of the 2nd quarter of 2010, when compared to the 1st quarter of the same year, the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory indicated the following developments:

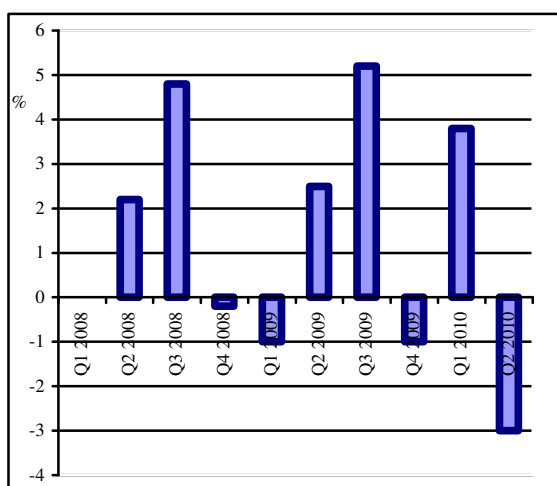
Assets:

- ✧ Banks' total net assets declined by 3%.
- ✧ Balances with banks abroad declined by 4.7%.
- ✧ Net credit facilities grew by over 3%.
- ✧ Balances of banks with the Palestine Monetary Authority (PMA) declined by 12%.

Liabilities:

- ✧ Client deposits declined by 1.8%.
- ✧ Equity declined by 2.1%.
- ✧ Balances of banks with the PMA declined by 30.3%.

Figure 4: Growth Rate in Banks' Assets, Q1 2008-Q2 2010



Source: PMA - Banks' consolidated balance sheet.

One can note that the credit facilities item exceeded the balances with banks abroad for the first time, making direct credit facilities the largest component of banks' assets, accounting for 32.7% of assets balances while balances with banks abroad constituted

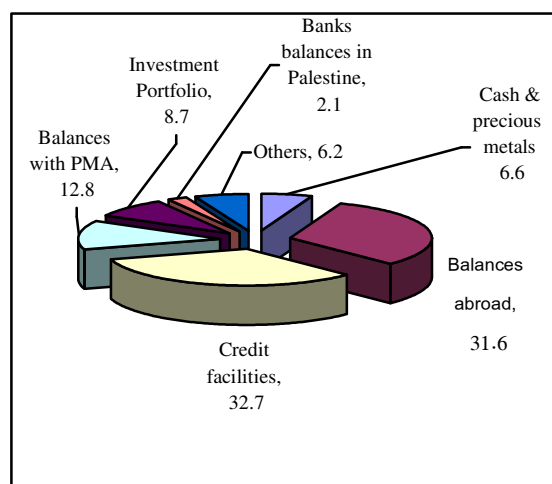
4.1 Main Developments in the Banks' Consolidated Balance Sheet

Assets

By the end of the 2nd quarter of 2010, the total net assets of the banks operating in the Occupied Palestinian Territory witnessed a 3% decline compared to the 1st quarter of the same year. This decrease reflects the decline in most key items on the assets side of the banks' consolidated balance sheet.

The banknotes and coins item declined by 15.6% at the end of the 2nd quarter of the year. Banks' balances abroad decreased by 4.7% during the same period. It is noted the drop in balances abroad is in line with the instructions of the PMA requesting banks to reduce their investments abroad. Banks' balances with the PMA also declined by 12% during the same period. In contrast, net direct credit facilities witnessed a growth of 3% at the end of the 2nd quarter of 2010, as compared to the 1st quarter of the same year.

Figure 5: Structure of Banks' Assets, End of Q2 2010 (%)



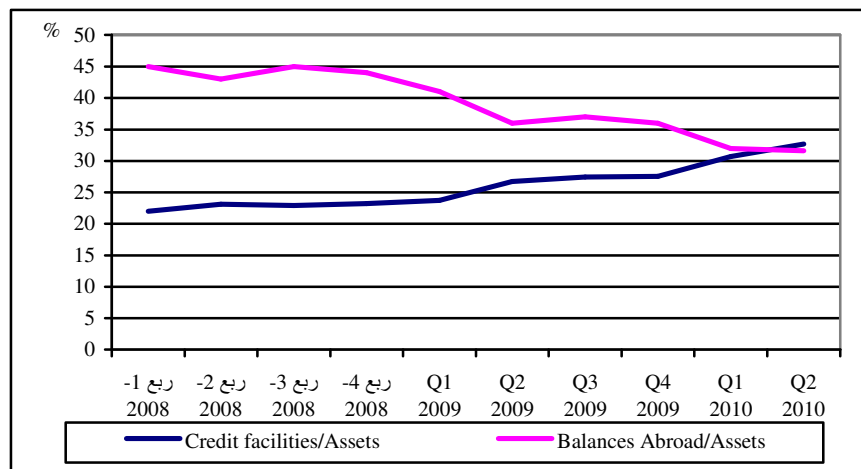
31.6%. This development constitutes a clear indication of the inverse relation between these two items which together account for about two-thirds of the assets of the banks operating in the Occupied Palestinian Territory, as clearly shown in Figure 6.

¹⁶ Preliminary data subject to modification.

When dividing credit facilities between the private and public sectors, it is noted that the share of credit facilities extended to the public sector declined in favor of those extended to the private sector at the end of the 2nd quarter of 2010. While the proportion of credit facilities extended to the public sector was 33.6% of total credit facilities at the end of the 1st quarter of 2010, it dropped to 31.9% at the end of the 2nd quarter of the year, by 66.4% and 33.6% respectively during the 1st quarter of 2010. Thus, the share of credit facilities

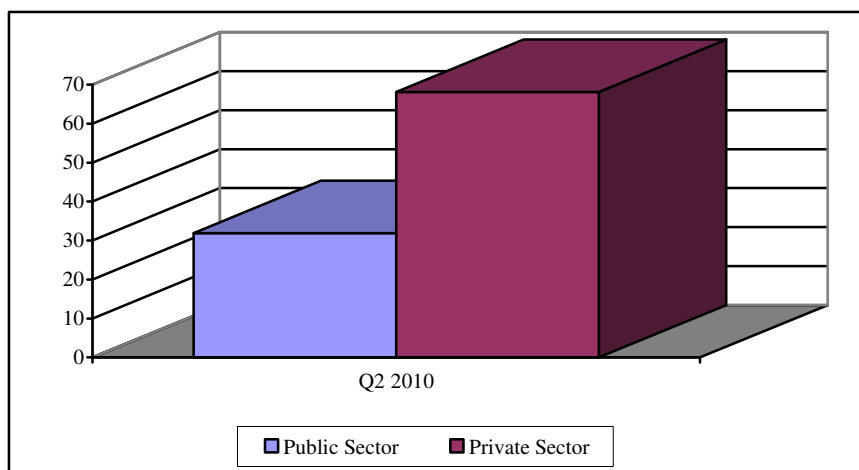
extended to the public sector increased by 5% at the end of the 1st quarter of 2010 at the expense of the share to the private sector. It should be noted here that most of the facilities for the public sector get allocated to the Palestinian National Authority, while the facilities extended to local authorities and to other public sector institutions constitute only a small proportion. The fluctuation in external aid may have an impact on the instability of the distribution of credit facilities between the public and private sectors.

Figure 6: Ratio of Credit Facilities and Balances with Banks Abroad to Total Banks Assets, Q1 2008-Q2 2010



Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Figure 7: Distribution of Credit Facilities by Sector, End of Q2 2010

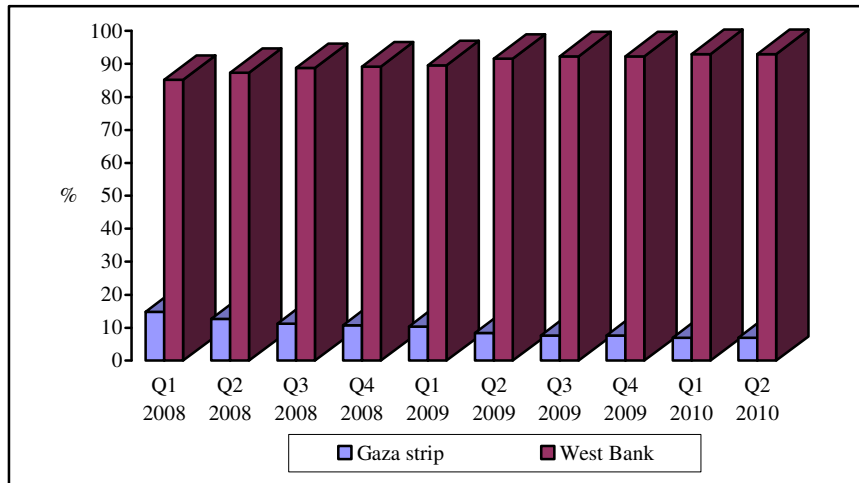


Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

The credit facilities were distributed among Palestinian governorates at the end of the 2nd quarter of 2010 by 93% for the West Bank and 7% for the Gaza Strip, similar to the

proportion in the 1st quarter of the year. This clearly reflects the volume of the decline in the Gaza Strip share of total credit facilities, which was over 10% at the beginning of 2009.

Figure 8: Geographical Distribution of Credit Facilities, Q1 2008-Q2 2010



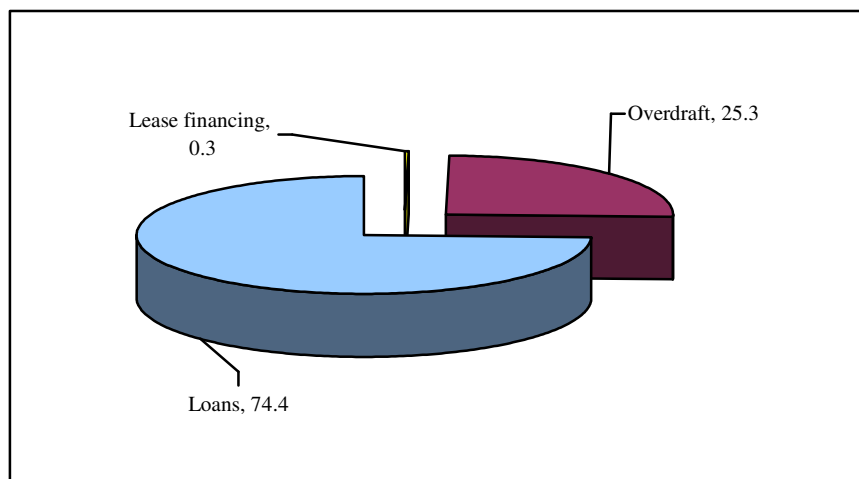
Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

It is worth noting that the credit facilities extended to the West Bank include those extended to the PNA, which makes it look larger than its actual size. If one exclude credit facilities to the Palestinian National Authority and facilities to non-residents from

the West Bank share, it will not exceed 60% of total credit facilities extended by banks.

At the end of the 2nd quarter of the year, loans constituted 72.9% of total credit facilities, while overdraft did not exceed 26.8%, and lease financing k- 0.3%.

Figure 9: Distribution of Credit Facilities by Type, End of Q2 2010 (%)

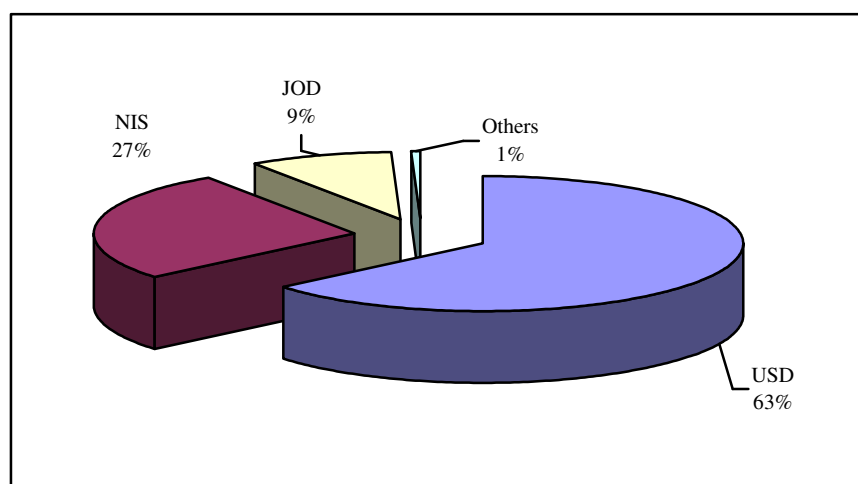


Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

The credit facilities extended in US \$ remained dominant and amounted to 64%, by the end of the 2nd quarter of 2010. Credit

facilities in NIS totaled 26.6%, and those extended in JD – 8.9%, while credits in other currencies remained small – below 0.5%.

Figure 10: Distribution of Credit Facilities by Currency, End of Q2 2010 (%)



Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Table 21: Distribution of the Direct Credit Facility Portfolio, Q2 2008-Q2 2010
(Million US \$)

Budget Item	2008			2009				2010	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2**
Geographical Distribution									
West Bank*	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408	2402.8
Gaza Strip	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5	185.0
Depositing Party									
Public Sector	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1	824.7
Private Sector/Resident	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4	1712.5
Private Sector/Non-resident	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9	54	50.6
Type of facility									
Loans	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6	1885.9
Overdrafts	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1	694.0
Leases	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9	7.9
Type of Currency									
US Dollar	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4	1656.8
Jordanian Dinar	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9	229.7
New Israeli Shekel	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4	688.5
Other Currencies	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8	12.8

Source: PMA - Banks' consolidated balance sheet.

* Loans in the West Bank include loans extended to the Palestinian National Authority, as well as loans to non-residents.

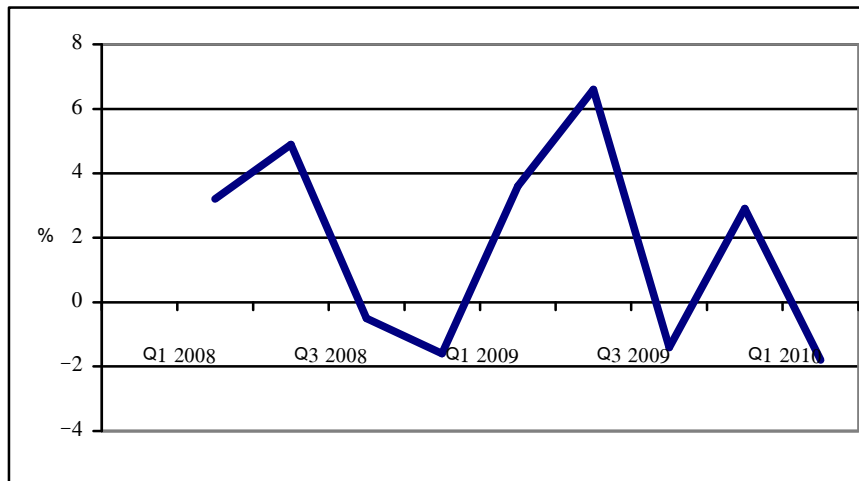
** Data until the 1st quarter reflects the total facilities (facilities + provisions), while data for the 2nd quarter demonstrate net facilities only.

Liabilities

By the end of the 2nd quarter of 2010, the data in the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory indicated that a decline of 1.8% had occurred in total clients' deposits, compared to the end of the previous quarter. This is a normal disparity that occasionally happens with some

items of the consolidated budget, which may be attributed to seasonal changes. It is worth noting here that this item sometimes witnesses similar variations, as illustrated in the figure below, but it generally tends to rise over the years.

Figure 11: Clients' Deposits Development, Q1 2008-Q1 2010



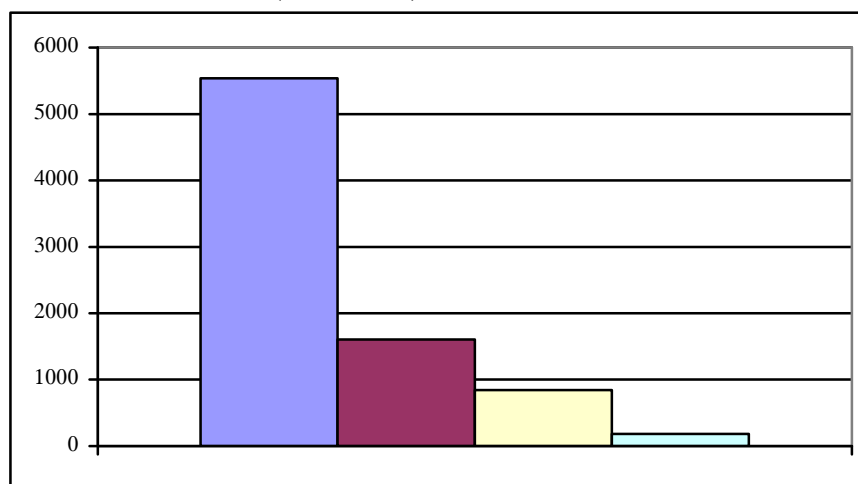
Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Clients' deposits constituted 80.6% of the total liabilities of banks operating in the Occupied Palestinian Territory by the end of the 2nd quarter of 2010, registering an increase in their share by around 2%, compared to the end of the previous quarter. Distributing clients' deposits between the public and the private sectors shows the stability of this ratio at about 90% of total clients' deposits for the private sector and around 10% for the public sector. The private sector deposits are divided between deposits for residents and for non-

residents, and the latter do not exceed 6.9% of total clients' deposits.

These deposits were distributed by the Palestinian governorates at the end of the 2nd quarter of 2010 at a rate of 86.8% for the West Bank and 13.2% for the Gaza Strip. These rates reflect the continued decline in the share of the Gaza Strip in favor of that of the West Bank. This is obvious through comparison with the situation in the previous quarter, when the Gaza Strip's contribution amounted to 13.9%.

Figure 12: Credit Facilities and Clients' Deposits in the West Bank and the Gaza Strip, End of Q2 2010 (Million US \$)

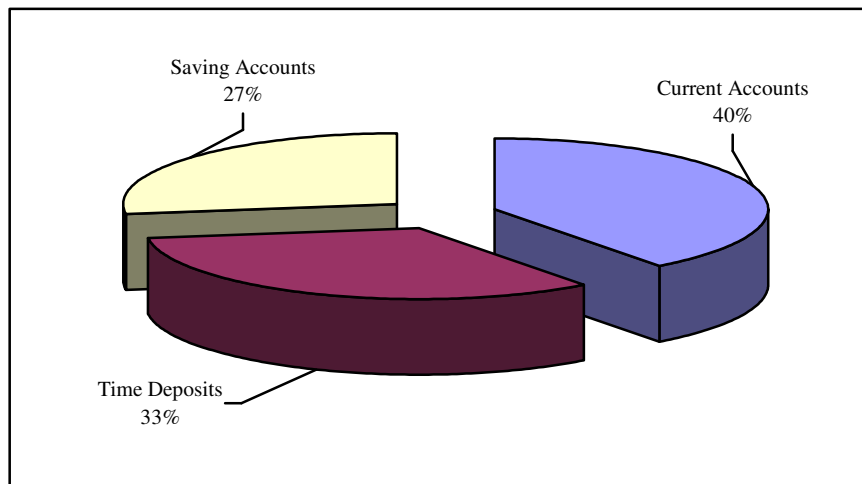


Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

It is worth noting that the political and economic developments in the Gaza Strip in the last years have a significant negative impact on the overall banking indicators. Comparing the ratio of credit facilities extended in the West Bank to clients' deposits with that in the Gaza Strip, a disparity becomes evident: 29% in the West Bank versus 22% in the Gaza Strip.¹⁷

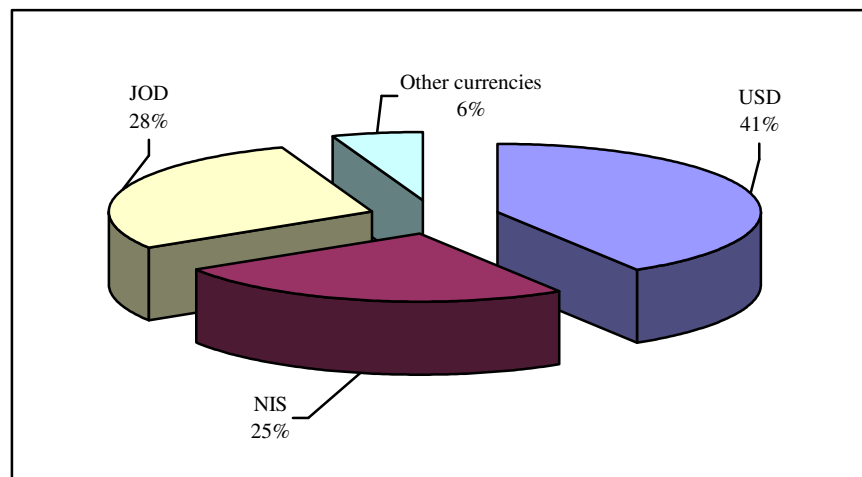
When clients' deposits are distributed by type, 39.8% come from current account and demand deposits, 33.1% from time deposits, and 27.1% from saving account deposits. Therefore, demand deposits have increased by 1% from their level in the previous quarter at the expense of the other types of accounts.

Figure 13: Distribution of Clients' Deposits by Type, End of the 2nd Quarter of 2010 (%)



Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Figure 14 Distribution of Clients' Deposits by Type of Currency, End of Q2 2010 (%)



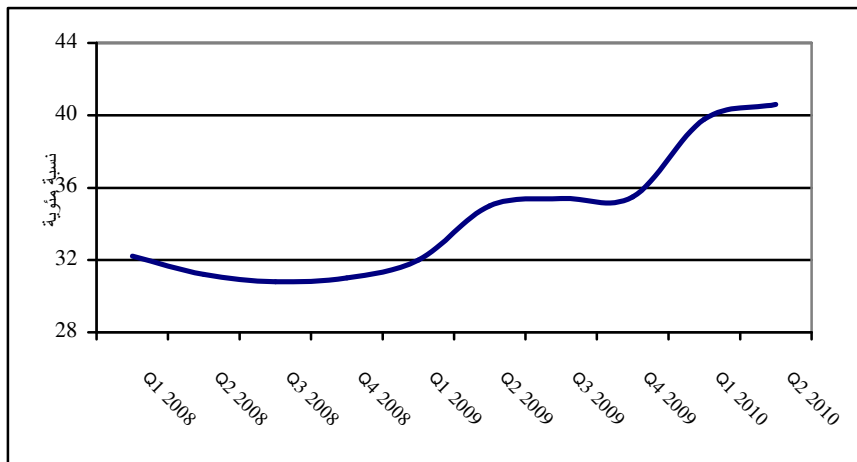
Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

¹⁷ This ratio does not include the facilities extended to the Palestinian public sector, which are usually listed as facilities extended in the West Bank.

By the end of the 2nd quarter, the distribution of total clients' deposits by type of currency showed a clear disparity. The US \$ dominated over 41% of total deposits, while the share of the JD and the NIS amounted to 28.2% and 25.2%, respectively, while other currencies accounted for 5.9%, similarly to the previous quarter.

As for the proportion of credit facilities to total deposits, the end of the 2nd quarter of 2010 witnessed a noticeable improvement in comparison with the end of the previous quarter. This progress was revealed through a rise from 39.8% at the end of the 1st quarter to 40.6% by the end of the 2nd quarter. This increase reflects the success of the PMA policy aimed to reduce banks' balances abroad and increase the size of local credit facilities.

Figure 15: Ratio of Credit Facilities to Total Clients' Deposits, Q1 2008-Q1 2010

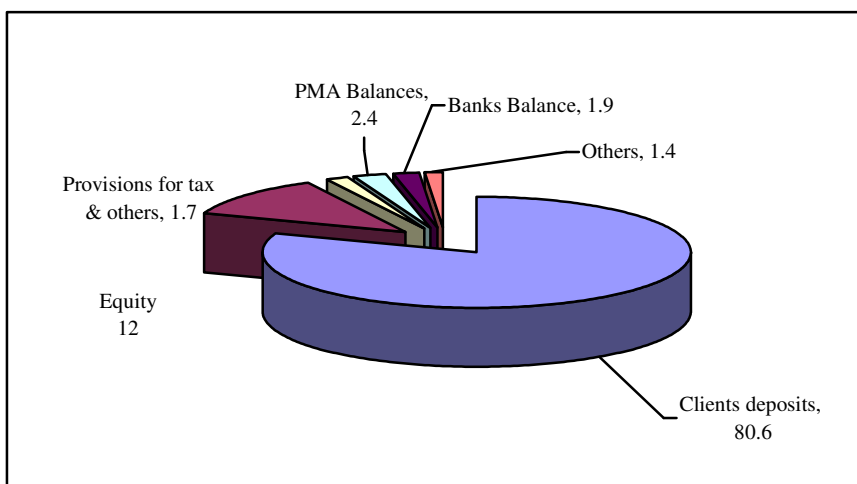


Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Total capital, represented in the "equity" item, dropped by 2.1% at the end of the 2nd quarter of 2010 compared to the previous quarter.

Looking at the paid-up capital, which is the main component of equity, one finds a slight decline of 0.4% during this period.

Figure 16: The Structure of Liabilities in Banks Operating in the Occupied Palestinian Territory, the End Q2 2010 (%)



Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Others include: other liabilities, acceptances executed and outstanding, and banks' balances abroad.

Deposits of the PMA and banks witnessed a significant decline at the end of the 2nd quarter of 2010 compared to the end of the previous quarter, falling by about 30.3%. It is worth noting, however, that this item does not

constitute more than 4% of total liabilities of banks operating in the Occupied Palestinian Territory. Thus, the disparities that occurred, although large in magnitude, will have a limited impact on total liabilities.

Table 22: Banks' Consolidated Balance Sheet, Q1 2008-Q2 2010)

(Million US \$)

Budget Item	2008				2009				2010	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Cash & Precious Metals	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5	465.7
Balances with the PMA & Banks	4492.9	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8	3681.7
Investments Portfolio	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6	689.3
Direct Credit Facilities	1773.1	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5	2587.7
Banks Acceptances	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6	4.9
Investments	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6	133.7
Fixed Assets	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0	142.8
Other Assets	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8	209.2
Total Assets	7471.9	7308.3	7657.6	7640.4	7570.7	7755.0	8156.5	8091.1	8249.1	7915.0
Deposits of PMA and Banks	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3	318.7
Total Clients' Deposits	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5	6379.7
Acceptances Executed & Outstanding	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7	13.4
Other Liabilities	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1	118.5
Provisions for Tax & Others	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8	134.8
Equity	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4	949.8
Total Liabilities	7471.9	7308.3	7657.6	7640.4	7570.7	7755.0	8156.5	8091.1	8249.1	7915.0

Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Note: In the 2nd quarter of 2010, net credit facilities as well as net assets are adopted, which must be taken into consideration when making comparisons.

4.2 Bank Performance Indicators

As illustrated by the consolidated balance sheet of banks operating in the Occupied Palestinian Territory in the 2nd quarter of 2010, the key indicators of the performance of Palestinian banks experienced an improvement when compared to the previous quarter. The proportion of credit facilities to total deposits and clients' deposits rose by 38.6% and 40.6%, respectively. The proportion of credit

facilities to private sector deposits increased by about 1.3%, compared to the previous quarter, while the ratio of balances abroad to total deposits slightly declined from 37.7% in the 1st quarter to 37.3% in the 2nd quarter. The ratio of clients' deposits to total assets increased from 79% to 81% between the two quarters.

Table 23: Bank Performance Indicators, 2007-Q2 2010

Indicator	(%)							
	2007	2008	Q1 2009	Q2 2009	Q3 2009	Q4 2009	Q1 2010	Q2 2010
Credit Facilities to Total Deposits	29.8	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5	37.2	38.6
Credit Facilities to Clients' Deposits	33.3	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5	39.8	40.6
Private Sector Credit Facilities to Private Sector Deposits	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9	29.4	30.7
Resident Private Sector Credit Facilities to Resident Private Sector Deposits	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8	30.3	32.2
Balances Abroad to Total Deposits	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3	37.7	37.3
Clients Deposits to Total Assets	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8	78.7	80.6
Credit Facilities to Total Assets	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6	31.4	32.7

Source: PMA. Banks' Consolidated Balance Sheet.

Note: In the 2nd quarter of 2010, net credit facilities as well as net assets are adopted which must be taken into consideration when making comparisons.

4.3 Clearing House Activities

The data of the clearing house of the Palestine Monetary Authority in Ramallah and Gaza show a noticeable rise in the number and value of checks presented for clearing in different currencies used in the Occupied Palestinian Territory at the end of the 2nd quarter of 2010, compared to the end of the previous quarter. The number of checks presented for clearing rose by 8%, while their value increased by 5.8%. In contrast to this rise, there was a slight decline in the proportion of bounced checks (in terms of both number and value), enhancing the positive image of check clearance according to the new system.

It should be noted that the PMA launched a new system for bounced checks, starting in 2010. In summary, the system closes the accounts of persons who repeat writing checks without adequate backing funds on their account. It is based on automated enlisting according to reports issued by the clearing house without the interference of banks. This scheme is characterized by its comprehensive, current, and accurate data, as well as by a unified entry for clients who have multiple accounts in various banks. This method aims to limit the problem of bounced checks caused by inadequate backing funds and to maintain the legal status of checks as a means of payment.

Table 24: Number and Value of Checks Presented for Clearing and of Bounced Checks, Q1 2008Q2 2010

Period	Checks Presented for Clearing		Bounced Checks		Bounced Checks to Total Checks Presented for Clearance	
	Number of Checks	Value of Checks (Million US \$)	Number of Checks	Value of Checks (Million US \$)	Number (%)	Value (%)
Q1 2008	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
Q2 2008	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
Q3 2008	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
Q4 2008	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
Q1 2009	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
Q2 2009	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
Q3 2009	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
Q4 2009	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
Q1 2010	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
Q2 2010	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6

Source: PMA. Monthly Statistical Bulletin.

5. Palestine Securities Exchange

Stock markets play a significant role in attracting capital and investing it in stocks and bonds traded by the Palestine Securities Exchange (PSE). Financial markets also provide monetary resources for the companies issuing the stocks to fund their projects. This is in addition to the fact that stock markets motivate those companies to improve their economic performance and increase their profitability in order to maintain the prices of their stocks.

An efficient financial market is characterized by a rapid response of the prices of stocks of listed companies to any new information received by dealers with regards to the current and future financial situation of these companies. Stock prices in an efficient financial market reflect the information available about the company issuing the stocks, such as data pertaining to the company's financial situation. Therefore, in order to have an efficient financial market, information about the market must be available to all, directly and at a low cost. This Investors must be able to sell and buy the number of stocks they want easily and unconditionally. Also, there is a need for a large number of investors, enough to prevent an impact on the prices of stocks as a result of the practices of some investors. In order to monitor the developments in the Palestine Securities Exchange, the following financial indicators are addressed:

1. Financial market size indicators:

- ✧ **Market capitalization:** This meter is calculated by dividing the market value of shares listed in the market by GDP at current prices. This indicator is used to measure the importance and the role of the financial market in the national economy. It is worth noting that this ratio is calculated for the year as a whole and not by quarters. The rate in the OPT amounted to 46.4% in 2009,¹⁸ which means that the value of capital employed in the PSE is equivalent to almost half the value of the Palestinian production.
- ✧ **The number of listed companies:** This indicator points out the depth and

the diversity of the market. The number of companies listed in the Palestine Securities Exchange amounted to 41 at the end of the 2nd quarter of 2010, 4 of which were suspended from trading.

2. Liquidity indicators:

- ✧ **The value of traded shares to GDP:** This ratio amounted to 10.5% in the PSE during the 2nd quarter of 2010, compared to 10% in the 1st quarter of 2010.
- ✧ **Turnover:** The turnover ratio is calculated by dividing the total value of shares traded by the total value of shares listed in the market. This rate amounted to around 5.8% in the 2nd quarter, compared to 5.5% in the 1st quarter of 2010. This very low rate that may be attributed to the investors' fear of the unexpected volatility of prices or to the small number of speculators versus those who invest for the purpose of saving.

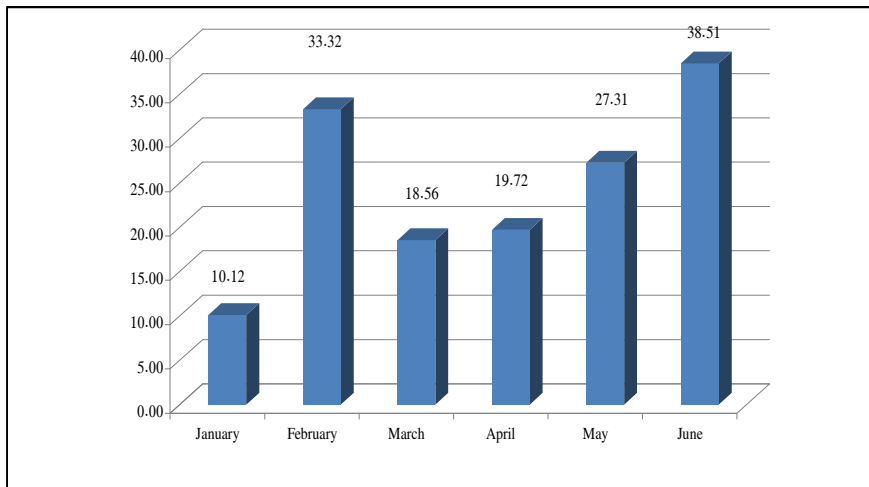
3. Degree of concentration:

This indicator is used to determine the degree of impact these companies have on changes in the securities exchange indices and, most importantly, stocks prices. The level of concentration is measured through the size of the share of the largest five or ten companies in the value of stocks traded or listed in the securities exchange market. In the PSE, the five largest companies captured 77.8% of the total shares traded. This is a high concentration that provides these companies with the capability to influence the PSE indices.

The following is a detailed review of developments in the Palestine Securities Exchange during the 2nd quarter of 2010. The indicators point to a general rise in the PSE activities during the 2nd quarter compared to the 1st quarter of 2010. The number of shares traded in the 2nd quarter of 2010 had risen by 38% and reached 85.5 million (see Figure 17).

¹⁸ Because national accounts for the year 2009 are available in constant prices only, thus the rate was calculated in constant prices rather than in current prices.

Figure 17: Number of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange, Q1 and Q2 2010
(Million US \$)

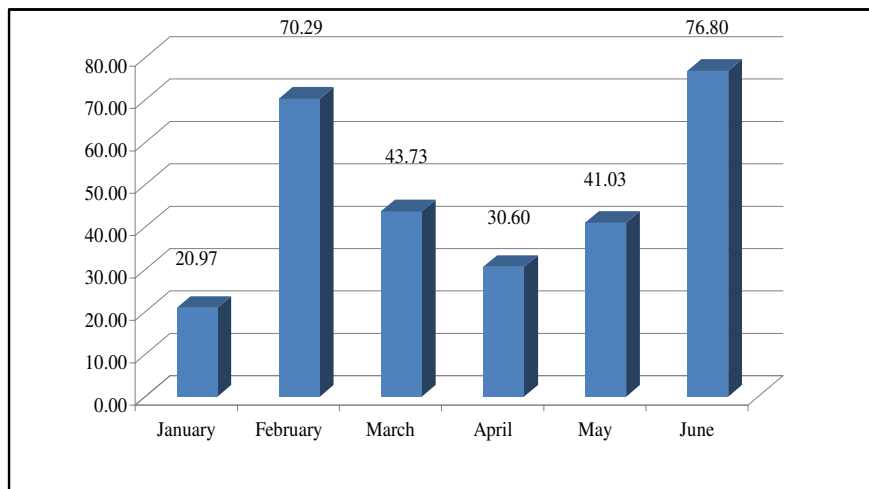


Source: The Palestine Securities Exchange. www.p-s-e.com

This rise in the number of shares traded was coupled with a decline in their value during April and May, compared to the months of the 1st quarter. However, the stocks' value

recovered in June, marking an increase of 10% and 74% in the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter of 2010 and the 4th quarter of 2009, respectively (see Figure 18).

Figure 18: Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange, Q1 and Q2 2010
(Million US \$)

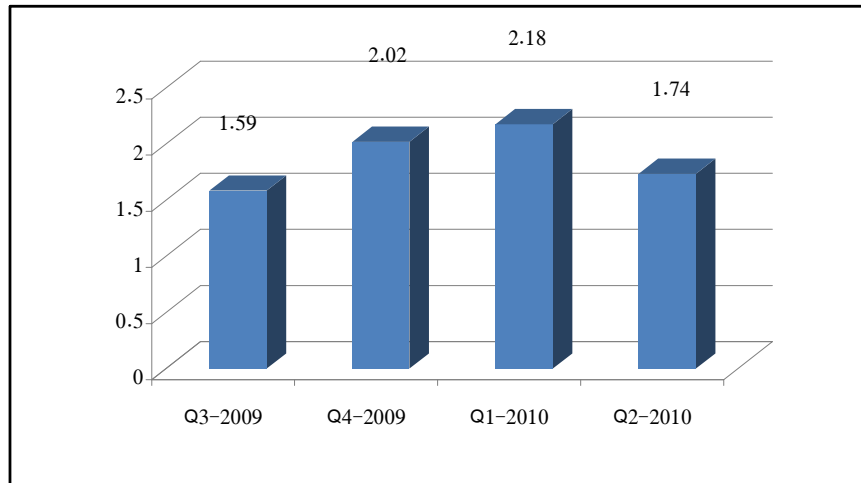


Source: The Palestine Securities Exchange. www.p-s-e.com

In spite of the rise in the value of shares traded, the average price per share witnessed a significant decline from 2.18 to 1.74 between the two quarters (see Figure 19). This means that the high value of shares traded in the 2nd quarter was a result of the increase in the number of shares traded and not a rise in the value of the shares.

With regards to Al-Quds index, it closed at 515.48 at the end of the 2nd quarter of 2010, marking a rise of 2.52%, compared to the previous quarter, and a rise of 4.6%, compared to the end of the previous year (see Figure 20).

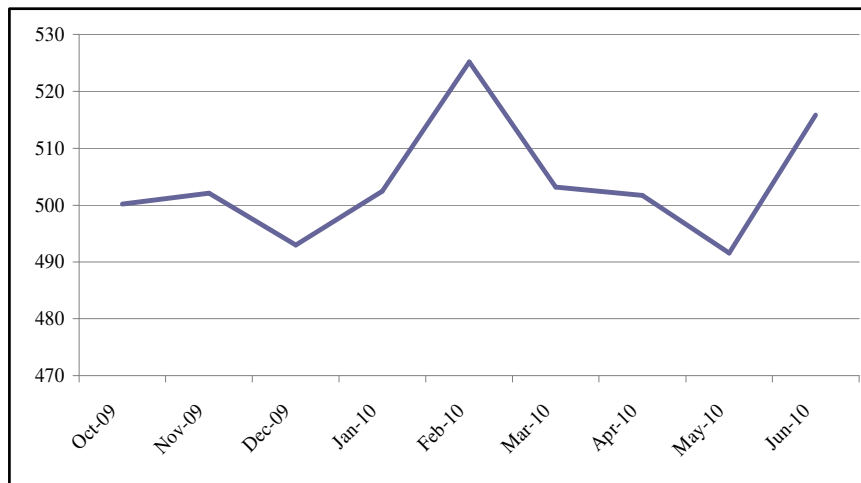
Figure 19: Average Price per Share in the Palestine Securities Exchange, Q3 2009-Q2 2010



Source: The Palestine Securities Exchange. www.p-s-e.com

Figure 20: Al-Quds Index, Q4 2009-Q2 2010

(Points)



Source: The Palestine Securities Exchange. www.p-s-e.com

At the corporate performance level, the number of companies listed in the PSE in April, May, and June amounted to 39, 41, and 41, respectively. The number of companies that traded their shares in April amounted to 34, 14 of which achieved a rise in the prices of their shares, while the prices of the shares of 12 companies dropped, whereas the rest of the companies experienced no change in the prices of their shares. As for May, out of the 37

companies trading shares, the prices of the shares of 13 companies rose, the prices of the shares of 19 companies fell, and those of 5 companies remained stable. In June, out of the 37 companies trading shares, the value of the shares of 22 companies rose, whereas those of 13 companies declined, and the prices of the shares of only two companies remained stable(see Table 25).

Table 25: Key indicators of the Palestine Securities Exchange, Q2 2009-Q2 2010

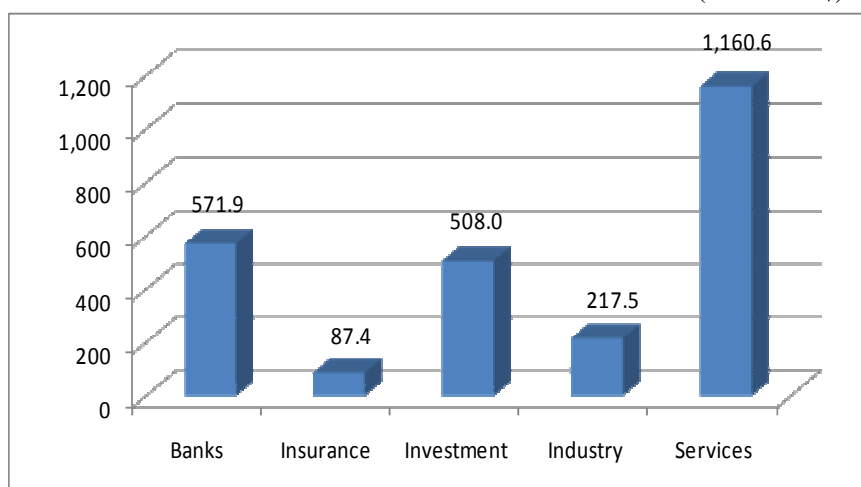
Period	Market Capitalization (Billion US \$)	Number of Trading Sessions	Al-Quds Index (At the End of Each Month)	Trading Volume (Value of Traded Stocks) (Million US \$)	Number of Traded Stocks (Million US \$)
Q2 2009	2,390	65	524.85	145.5	54.64
Q3 2009	033,2	61	498.92	80.6	150.8
Q4 2009	2,390	60	493.00	85.29	8142.
Q1 2010	042, 2	63	510.26	134.98	62.00
April 2010	404,2	21	501.72	30.60	19.72
May 2010	304,2	21	491.58	41.03	27.31
June 2010	505,2	22	515.84	76.80	38.51
Q2 2010	505,2	64	503.04	148.43	85.54

Source: The Palestine Securities Exchange website www.p-s-e.com.

With regards to economic sectors, the services sector captured the lion's share of the stock value of the companies listed in the PSE during the 2nd quarter of 2010, at a value of US \$1160.6 million, comprising 45.6% of the total stock value in the market. The banking sector followed at a value of US \$571.9 million,

comprising 22.5%, followed by the investment sector at 20%, worth US \$508 million, and lastly the industrial and insurance sectors at rates of 8.5% and 3.4%, worth US \$217.5 million and US \$87.4 million, respectively (See Figure 21).

Figure 21: Value of Shares Listed in the Palestine Securities Exchange by Economic Sector, Q2 2010
(Million US \$)



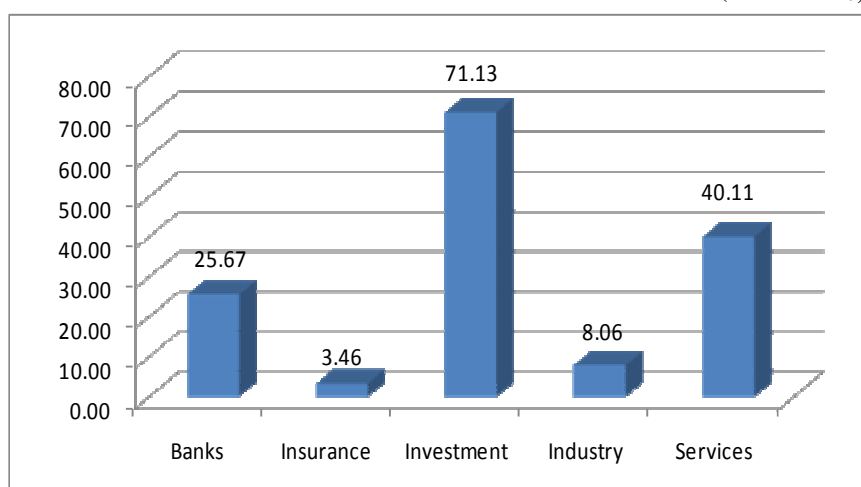
Source: The Palestine Securities Exchange www.p-s-e.com.

With regards to the value of shares traded, the service sector also captured the lion's share in the PSE during the 2nd quarter of 2010, at a value of US \$71.13 million. This accounted for 48% of the total value of shares traded in the market, followed by the services sector, at a value of US \$40.11 million, or 27% of the

total value. Next was the banking sector at a value of US \$25.67 million and a rate of 17.3%, followed by the industrial sector at a value of US \$8.06 million and a rate of 5.4%. The share of the insurance sector amounted to US \$3.46 million of the value of the shares traded.

Figure 22: Value of Shares Traded in the Palestine Securities Exchange by Economic Sector, Q2 2010

(Million US \$)



Source: The Palestine Securities Exchange www.p-s-e.com.

6. Investment Indicators

6.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under various company laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip. This issue of the Monitor addresses the new companies registered in the 2nd quarter of 2010 in the West Bank only.¹⁹ The number of registered companies in the West Bank witnessed a rise by about 28% compared to the previous quarter, with 428 new companies

registered between the beginning of April and the end of June 2010, compared to 334 companies registered during the previous quarter (see Table 26). The registered capital also witnessed a rise due to the increase in the number of newly registered companies in the West Bank, where the total capital of newly registered companies reached JD 73.3 million, an increase of 68% compared to the previous quarter (see Table 27).

Table 26: Number of Newly Registered Companies in the West Bank, 2008-2010

Quarter	2008	2009	2010
Q1	247	454	334
Q2	334	412	428
Q3	315	349	
Q4	287	438	
TOTAL	183,1	653,1	

Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2008 and 2010.

¹⁹ More details on this topic are available in the previous issues of the Economic and Social Monitor. Figures are confined to the West Bank due to the unavailability of data on the registration of companies in the Gaza strip at the Ministry of National Economy in Ramallah in the 2nd quarter of 2010.

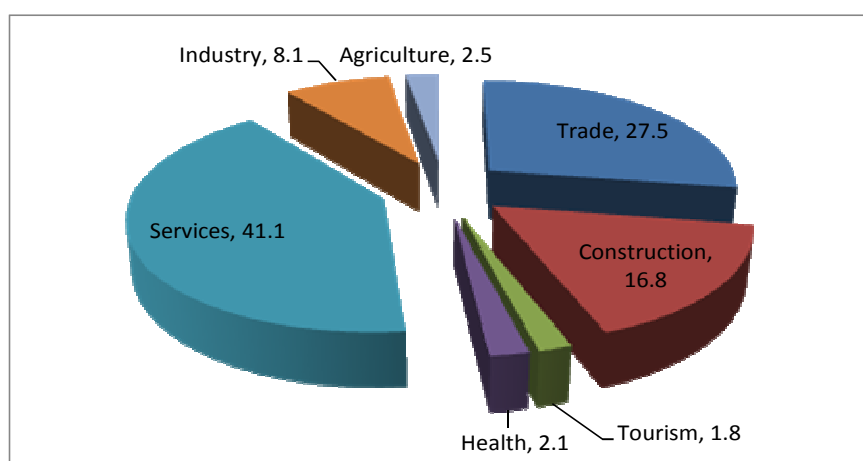
When the figures regarding the distribution of the capital of newly registered companies by economic sector during the 2nd quarter of 2010 are compared to those for the 1st quarter of 2010, some obvious differences emerge (see Figure 23). The services sector captured the majority of the capital – 41% – of newly registered companies (compared to 21.2% in the previous quarter), followed by the trade sector, whose rate dropped from 46% to 27.5%. The share of the industrial sector also dropped from 10% in the 1st quarter to 8% in the 2nd quarter of 2010.

As for the share of the construction sector, it rose from 15.8% to 16.8%, while the shares of the remaining sectors were as follows: the health sector (2%), the agricultural sector (2.4%), and the tourism sector (1.8%) (See Figure 23). Apparently, the low investment risks in the services area as compared to other

sectors contributed to the concentration of investments in this area.

Looking at the legal status of newly registered companies during the 2nd quarter of 2010, we notice a clear change in the distribution of capital according to the type of company, compared to the 1st quarter of 2010. The share of private shareholding companies rose to 53.6% from 51% in the previous quarter, while the share of ordinary companies dropped from 48% to 29.2%. Most importantly, 8 foreign private shareholding companies were registered, which led to a significant rise in the share of foreign companies out of the total registered capital up to 17.2%, compared to 1% in the previous quarter. This is mainly attributed to the registration of the ‘Electromechanical Emirates Eagle Company’, a foreign private shareholding company whose capital amounted to JD 9.6 million.

Figure 23: Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Economic Activity, Q2 2010 (%)



Source: Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010

Table 27: Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Legal Classification, Q1 2009-Q2 2010 (JD)

Year	Legal Form							Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	Foreign Ordinary	Foreign Public Shareholding	Ordinary Limited	
Q1 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
Q2 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	625,707,0
Q3 2009	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
Q4 2009	30,384,000	32,396,000	0	1,173,000	0	0	0	63,952,600
Total	85,627,264	321,942,439	0	416,604,499	0	0	100,000	824,274,202
Q1 2010	20,808,628	22,224,935	0	595,376	0	0	0	43,628,940
Q2 2010	21,399,180	39,354,540	0	12,604,830	0	0	0	73,358,550

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

Data from the 2nd quarter of 2010 indicate that most of the newly registered companies in the West Bank, as in previous quarters, are concentrated in the Ramallah and Al-Bireh, Hebron, and Nablus governorates at rates of 39%, 13.6%, and 10.3%, respectively. This is attributed to the more developed infrastructure in the three governorates as compared to other governorates. On the other hand, the share of the Jenin Governorate remained stable at around 10% during the recent quarters.

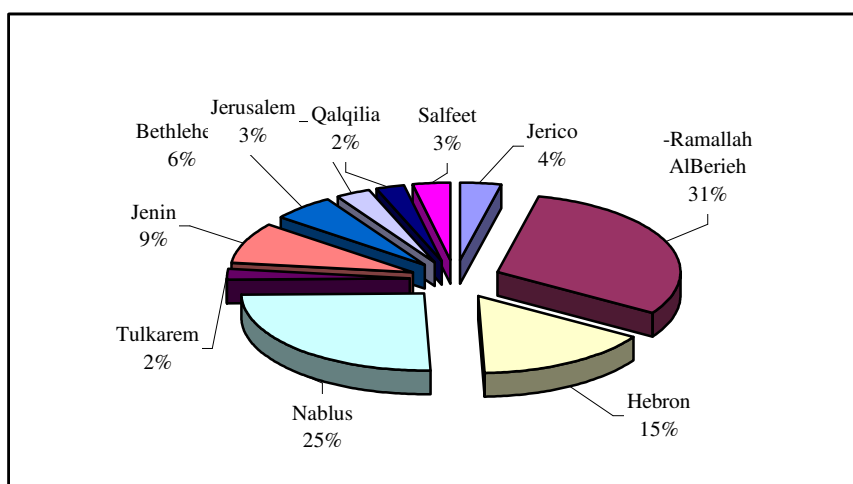
As for newly registered companies in the suburbs of Jerusalem, they amounted to 5.8% of the total number. Whereas the percentage of newly registered companies in the Bethlehem Governorate was 8.9%, this number was 3.5% in the Governorate of Jericho and the Jordan Valley, characterized by an agricultural economy (similar to Tulkarem and Qalqilia). No new companies were registered in Tubas (see Table 28).

Table 28: Distribution of the Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate, Q1 2009-Q2 2010

Governorate	Q1 2009		Q2 2009		Q3 2009		Q4 2009		Q1 2010		Q2 2010	
	Number	%	Number	%	Number	%	Number	%	Number	%	Number	%
Ramallah and Al-Bireh	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39
Hebron	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6
Nablus	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3
Tulkarem	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7
Jenin	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3
Jericho & the Jordan Valley	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5
Jerusalem Suburbs	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8
Bethlehem	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9
Qalqilia	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6
Salfeet	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3
Tubas	-	-	-	-	-	-	-	-	8	2.4	0	0
Total	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

Figure 24: Relative Distribution of the Capital of Newly Registered Companies in the West Bank by Governorate, Q2 2010(%)



Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

6.2 Building Licenses

Building licenses, issued over a certain period of time, are considered an important indicator of the investment activity in the construction sector. The number of newly issued building licenses is greatly affected by climatic and environmental factors; therefore, significant seasonal differences exist during the various quarters of the year. The activity related to the building and construction sector increases in the second and third quarters (the summer season), whereas the volume of this activity decreases in the first and fourth quarters. This should be taken into account when comparisons are made between quarters. On the other hand, it should be noted that the number of issued licenses does not include all building activity in the construction sector. For example, construction activities in the rural areas are not registered, and no licenses are issued for them.

Statistics for building licenses point to a rise in their number during the 2nd quarter of 2010, compared to the corresponding quarter of 2009, by 33% in the West Bank. No statistics are available for the Gaza Strip.

The total area of licensed buildings during the 2nd quarter of 2010 was nearly 664,000 square meters, with a rise of nearly 27% above the corresponding quarter of 2009. The number of licensed housing units rose significantly during the 2nd quarter of 2010 to 1,976 units compared to 1,485 units in the 2nd quarter of the previous year, with a 33% increase. Moreover, the area of those units increased by 21%. The number of existing licensed dwellings increased as well to 420 units over the corresponding quarter of 2009 (see Table 29).

Table 29: Building Licenses and Licensed Areas in the Occupied Palestinian Territory, Q1 2009-Q2 2010

	Q1 2009*	Q2 2009*	Q3 2009*	Q4 2009*	Q1 2010*	Q2 2010*
Total Licenses Issued	1,219	1,309	1,296	1,482	1,528	1,741
Residential Building	1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470
Non-residential Building	167	165	161	186	198	271
Total Area Licensed (Thousand sq. m.)	469.2	522.9	510.3	593.7	531.4	663.9
Licensed Dwellings						
New Units	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976
	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6
Existing Units	261	322	495	423	461	420
	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4

Source: The PCBS (2010). Statistics of Building Licenses, Ramallah - Palestine.

* The data for these quarters are for the West Bank only and do not include the Gaza Strip.

6.3 Cement Imports

The factors affecting the number of newly issued building licenses are similar to those affecting the amount of imported cement. Consequently, what applies to the statistics on building licenses applies to a certain extent to cement imports statistics. Data indicate an increase in the amount of cement imported into the West Bank during the 1st quarter of 2010 compared to the 1st quarter of 2009,

reaching 301,385 tons.²⁰ The amount of imported cement increased during the 2nd quarter to 368,665 tons, an increase of 22% from the 1st quarter. This is attributed to the beginning of summer and the consequent revival of the construction activity.

²⁰ Data on cement imported into the Gaza strip is not available.

**Table 30: Cement Imports
into the West Bank, Q1 and Q2 2009,
Q1 and Q2 2009**

Period	Amount
Q1 2009	275,269
Q2 2009	361,430
Q1 2010	301,385
Q2 2010	368,665

Source: Palestinian Company for Trade services

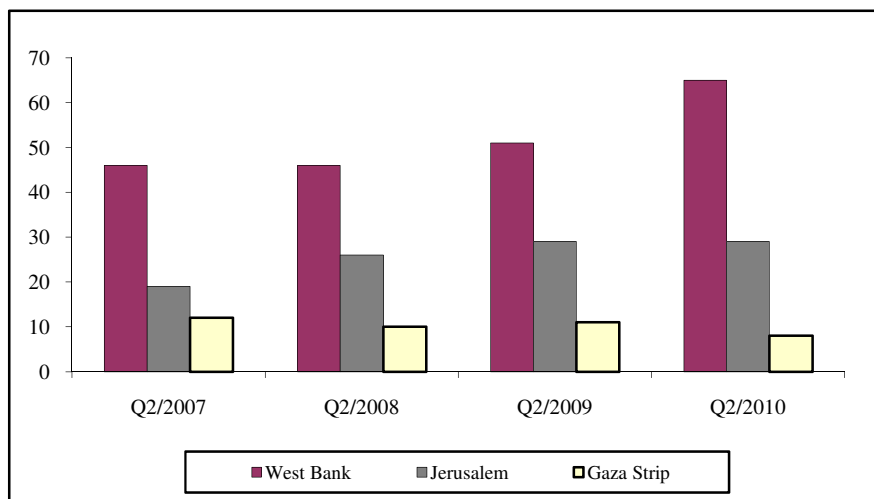
6.4 Hotel Activity

Tourism activity in the OPT witnessed an improvement since the beginning of 2007. In the 2nd quarter of 2010, hotel activity recorded an increase in the number of guests, compared to the corresponding quarter of the previous year. The tourism sector, however, continues to suffer from fluctuations and instability as a result of the Israeli restrictive measures and endless security hassles.

The total number of hotels in the Occupied Palestinian Territory reached 126, including those operating and those temporarily closed.

The number of operating hotels changes according to the month of the year. For example, in June 2010, there were 94 operating hotels, which had 4,804 rooms with a total of 10,266 beds (see Figure 25). The number of guests in the Palestinian hotels totaled 140,009 in the 2nd quarter of 2010, 9.6% of whom were Palestinians and 41.7% from the European Union. When compared to the 1st quarter of 2010 and the 2nd quarter of 2009, there was an increase in the number of guests by 13.7% and by 42.3%, respectively.

**Figure 25: Number of Operating Hotels in the Occupied
Palestinian Territory, Q2 2007-2010**

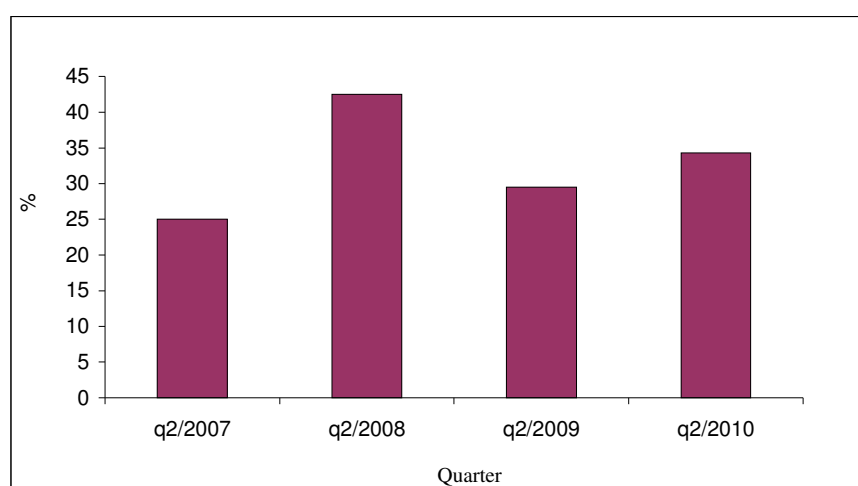


Source: PCBS, 2009, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 2nd Quarters 2007 - 2010.

The average room occupancy in operating hotels in the Palestinian Territory reached 1,648 daily, at a rate of 34.3% of the available rooms (see Figure 26). Hotel guests were concentrated in hotels in Jerusalem, reaching 46.0% of the total number of guests. This was

followed by hotels in the south and the center of the West Bank, where the percentages reached 35.4% and 16.3%, respectively. The percentage of guests in hotels in the north of the West Bank was 2.1%, while it was 0.2% in the Gaza Strip.

Figure 26: Hotel Room Occupancy Rates, Q2 2007-2010



Source: PCBS, 2010, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 2nd Quarters 2007 - 2010.

The number of nights spent in hotels in the Occupied Palestinian Territory totaled 318,371 during the 2nd quarter of 2010. The total number of nights for Palestinian and European Union guests constituted 9% and 44%, respectively, while the percentage of guests from the USA and Canada was 13%. In comparison with the corresponding quarter of 2009, a rise of 32.7% occurred in the number of nights spent in hotels during the 2nd quarter of 2010, and a rise of 12% compared to the 1st quarter of 2010 (4th quarter of 2009).

The average length of a stay in hotels in the Occupied Palestinian Territory was 2.3 nights per guest during the 2nd quarter of 2010. The highest average length of stay reached 2.8 nights per guest in the south of the West Bank. In the north and the center of the West Bank, the average was 1.6 and 2.2 nights per guest, respectively. In Jerusalem, the average length of stay in hotels amounted to 1.9 nights per guest, and in the Gaza Strip – 1.4 nights per guest (see Table 31).

Table 31: Change in Hotel Activity in Q2 2010 Compared to Q1 2010 and Q2 2009

Indicator	Percentage Change over Q1 2010	Percentage Change over the Q2 2009
Number of Operating Hotels at the End of the Quarter	(1.1)*	3.3
Average Number of Employees during the Quarter	(5.3)*	14.6
Number of Hotel Guests	13.7	42.3
Number of Nights Accommodation	11.8	32.7
Average Rooms Occupancy	6.0	30.2
Average Beds Occupancy	10.6	32.7
Rate of Rooms Occupancy (%)	10.6	16.3
Rate of Beds Occupancy (%)	15.2	18.8

Source: PCBS (2010). Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 2nd Quarter 2010.

* Figures in brackets indicate negative value.

Box 4: Foreign Investment in the Occupied Palestinian Territory

The Palestinian Central Bureau of Statistics and the Palestine Monetary Authority conducted the first foreign investment survey in the Palestinian Territory, which covered all profit-making establishments in the OPT during 2008-2009 (with the exception of the non-financial establishments in the Gaza Strip).

The survey distinguished between direct investors (who own 10% or more of the shares of the company in which they invest) and portfolio investors (who own less than 10% of the shares of the company). It also covered various types of foreign investments: investment in currency and deposits, in loans, and in trade credits, in addition to other assets and liabilities.

The survey found that the total stock of foreign investments in Palestine reached US \$1,586 million at the end of 2010 with an increase of 18% over the foreign investments in the year before (2008). The stock of foreign direct investment reached US \$1,157 million in 2009, while the stock of foreign portfolio investments reached US \$338 million.

In contrast, the survey found that Palestinian investments abroad amounted to US \$5,278 million by the end of 2009, and were distributed between direct investments (US \$457 million) and portfolio investments (US \$187 million), in addition to a relatively large amount for deposits abroad (US \$2,908 million). The survey also found that the reserve assets connected to the Palestine Monetary Authority amounted to US \$1,027 in 2009, rising by 4.8% from their level in the previous year.

Main Findings of the Foreign Investment Survey for 2009 (Million US \$)

INDICATOR	2008	2009
Stock of Palestinian Foreign Direct Investments Abroad	389.4	457.6
Stock of Palestinian Portfolio Investments Abroad	221.3	178.5
Other Palestinian Investments Abroad	3,723.0	3,615.0
Including: Stock of Palestinian Deposits Abroad	3,321.6	2,908.3
Stock of Reserves Assets	980.1	1,027.2
Total Assets*	5,313.8	5,278.3
Stock of Foreign Direct Investment in Palestine	858	1,157.4
Stock of Foreign Portfolio Investment in Palestine	326.7	338.2
Other Foreign Investment in Palestine	159.1	90.5
Including: Stock of Non-residents Deposits in Palestine	142.7	73.8
Total Liabilities**	1,343.8	1,586.1

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, electronic newsletter, No. 50.

*Assets: Palestinian investments abroad.

**Liabilities: Foreign investments in Palestinian establishments.

On the other hand, the market for foreign investment in the West Bank witnessed an important activity in mid-2010 when Abraaj Capital, the biggest investment firm in the Middle East, announced in August the opening of an office to manage a fund in Ramallah. This fund is the eighth for Abraaj Capital in the Middle East and North Africa. The new office will manage an investment fund established by Abraaj Capital in cooperation with the Palestine Investment Fund (PIF). The fund was launched as the Palestine Growth Fund (PGF) at a value of US \$50 million.²¹ The PIF contributed US \$15 million to the Fund and the Bank of Palestine – another US \$5 million.

The PGF aims to identify, manage, and implement support and investment projects in small and medium enterprises (SMEs) in the Palestinian territory. The Fund seeks to support and/or establish 20-25 small and medium enterprises during the next four years.²²

On the other hand, the Siraj firm is planning to launch its own investment fund in the Palestinian Territory. Siraj was founded by Masar International, a holding company based in Ramallah with 15 branches in the Middle East and North Africa, as well as in Eastern Europe. Masar's core activities include real estate development, financial and investment services, and corporate business development.²³

²¹ See: http://www.abraaj.com/mediacenter/Files/Abraaj-Capital-Opens-Palestine-Office_ara.pdf.

²² See: <http://www.pif.ps/index.php?lang=eng&page=1274182035136>.

²³ See: <http://www.massar.com/aboutus.php>.

7. Prices and Purchasing Power²⁴

7.1 Consumer Prices

Consumer prices recorded a minor rise of 0.06% in the 2nd quarter of 2010 compared to the previous quarter. This small increase in the consumer price index (CPI) demonstrates a continuation of the trend since the beginning of 2010. It is noted that the category that affected the CPI the most in the 2nd quarter of 2010 was the rise in the prices of the 'various good and services group' of 1.54%. In addition, the prices of transportation and travel increased by 1.11%. The prices of textiles, apparels, and footwear grew by 0.81%. The prices of restaurants, cafes, and hotel services also increased by 0.74%, while

the prices of food witnessed a drop of 0.49% (see Table 32). It is worth noting that the decline in the CPI of food in the Palestinian market mirrors of the decline in their prices in the global market: from 169 points in the 1st quarter of 2010 to 164 points in the 2nd quarter of the same year.²⁵

With regards to the prices of consumer commodities, the 2nd quarter of 2010 witnessed various changes. Table 33 illustrates the price movement of some commodities in the Palestinian Territory in the 2nd quarter of 2010 versus the first quarter:

Table 32: Average Change in CPI by Commodity Category in the Occupied Palestinian Territory in Q2 2010 Compared to the Q1 2010 and Q2 2009 (Base Year: 2004 = 100)

Group	Q2 2010 over Q1 2010 Percent Changes	Q2 2010 over Q2 2009 Percent Changes
Food Stuff and Refreshing Beverages	(0.49)	2.88
Alcohol Beverages and Tobacco	0.03	8.17
Textiles, Apparels, and Footwear	0.81	4.42
Housing and Related Items	0.17	7.19
Furniture and House Goods and Appliances	0.04	3.95
Healthcare	(0.07)	1.45
Transportation and Travel	1.11	3.47
Telecommunication	0.05	(2.52)
Recreational and Cultural Goods and Services	0.09	1.83
Educational Services	0.01	8.63
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	0.74	3.43
Various Goods and Services	1.54	4.49
General CPI	0.06	3.77

Source: The PCBS.

*Figures in brackets indicate a negative value (decline in prices).

The prices of fuel used for automobiles marked the highest increase in the 2nd quarter of 2010, reaching 4.37%, while the prices of rice recorded the highest rate of decline during the 2nd quarter of 2010, dropping by 6.42%, compared to 4.88% during the 1st quarter of

2010. It is worth noting that the price of sugar in the global market dropped from 334 points in the 1st quarter of 2010 to 224 points in the 2nd quarter. The prices of grains also declined in the global markets from 164 points to 153 points in the same period.

²⁴ The Palestinian Central Bureau of Statistics updated the base year in the calculation of the base figure for consumer prices in accordance with international recommendations. A change was made in the year from 1996 to 2004. That year was chosen on the basis that it was the most stable of the Al-Aqsa *Intifada* years, the measurements of which were studied. Another classification of goods, the 'classification of individual consumption according to purpose' set by the European Union (COICOP), was used. It depends on classification of the groups to 12 main groups, instead of 10, in addition to changing the distribution of certain goods inside some groups.

²⁵ The Food and Agriculture Organization, FAO, <http://www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en/>.

Table 33: Movement of the Prices of Main Commodity Categories in Q2 2010 Compared to Q1 2010

Main Commodity Categories	Q2 2010 over Q1 2010 Percent Changes (%)
Fuel for Automobiles	4.37
Fuel for Domestic Use	0.17
Vegetables	0.50
Fresh Meat	0.91
Sugar	(4.88)
Rice	(6.42)
Fresh Chicken	(1.26)
Flour	(1.24)
Dairy Products	(0.20)
Fresh Fruits	(2.41)

Source: the PCBS.

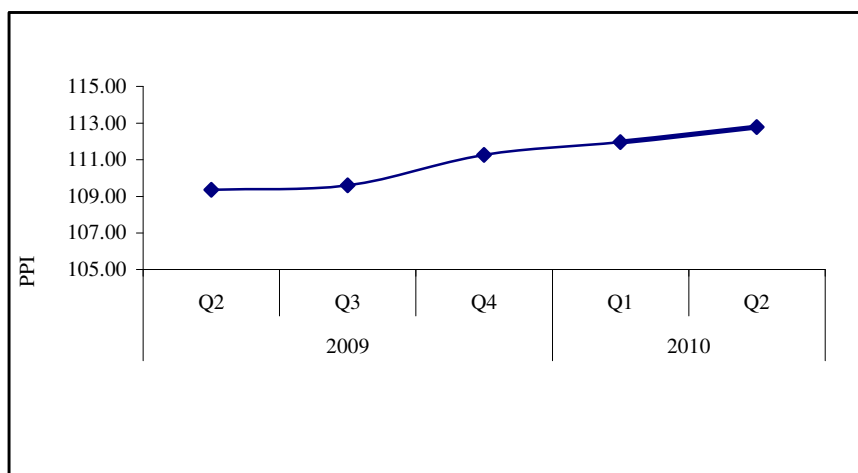
7.2 Producer Prices and Wholesale

The producer price index (PPI), or the prices received by a producer from a buyer in exchange for a certain commodity minus all taxes, including VAT, and transportation costs, marked a rise of 0.73% in the 2nd quarter of 2010 compared to the 1st quarter (see Figure 27). This developed resulted from an increase in the prices of agricultural products (which constitute 35% of the basket of producer prices) by 1.68%. The prices of manufactured goods, which constitute 63.5% of the basket of producer prices, also rose by 0.24%, while the prices of metallurgical and quarrying goods,

which account for 1.30% of the basket of producer prices, witnessed a decline of 1.09% in the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter.

The key reason for the rise in the prices of certain principal activities was the increase in the prices of the locally produced and exported commodities by 0.79% and 0.31%, respectively. It is worth mentioning that the producer prices increased by 3.13% during the 2nd quarter of 2010, compared to the corresponding quarter of last year.

Figure 27: Movement of the Producer Prices Indices (PPI) in the Occupied Palestinian Territory, Q2 2009-Q2 2010 (Base Year: 2007 = 100)



Source: The PCBS.

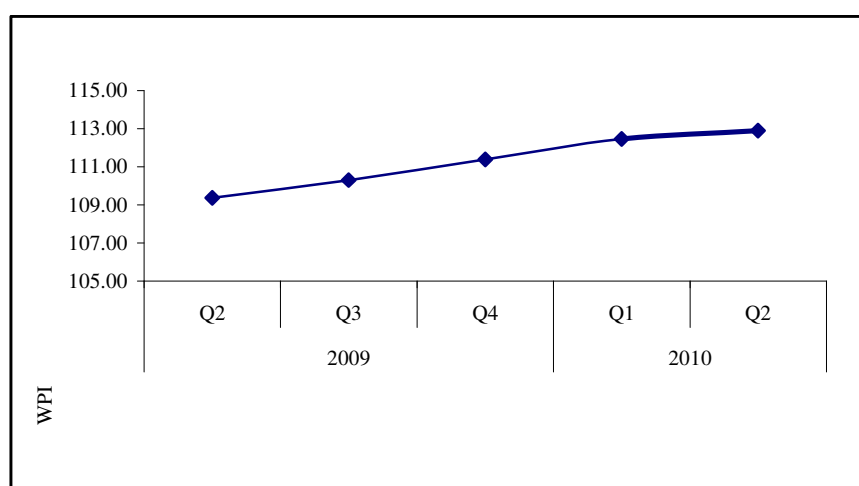
Note: The PCBS updated the base year used for the calculation of producer prices index (PPI) from the year 1996 to 2007 in line with the international recommendations.

The wholesale prices (the sale price for retailers or producers in the industrial or commercial areas or to other wholesalers, which includes VAT and transportation costs) experienced a rise of 0.39% during the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter (see Figure 28). This rise originated from an increase in the prices of agricultural goods, which comprised 29% of the basket of wholesale prices, of 0.91%. The prices of manufactured goods, which constituted 70% of the basket of wholesale prices, also increased by 0.18%, while the prices of metallurgical and quarrying goods, whose

relative importance was 0.90% of the total, witnessed a decline of 0.46% in the 2nd quarter of 2010, compared to the 1st quarter. The wholesale price index recorded a rise of 3.23% between the 2nd quarter of this year and the corresponding quarter of the previous year.

The main reason for the rise in the prices of some principal activities was the increase in the prices of the locally produced commodities and the exported commodities by 0.39% and 0.21%, respectively, i.e., the prices of locally produced commodities were higher than of the imported products.

Figure 28: Movement of the Wholesale Prices Indices (WPI) on the Occupied Palestinian Territory, Q2 2009-Q2 2010 (Base Year: 2007 = 100)



Source: The PCBS.

Note: The PCBS updated the base year used for the calculation of wholesale prices index (WPI) from the year 1996 to 2007 in line with the international recommendations.

7.3 Construction and Roads Costs Index

The construction cost index (CCI) measures the changes that occur in the prices of materials and services used in construction in the Palestinian Territory. The CCI for residential and non-residential buildings in

the West Bank witnessed a rise of 1.83% during the 2nd quarter of 2010 compared to the 1st quarter. This figure is higher than the increase in the 1st quarter, which was less than 0.5% (see Table 34).²⁶

²⁶ Data are not available for the Gaza Strip.

**Table 34: Average Monthly and Quarterly
Percentage Changes in the Construction Cost Index (CCI)
in the West Bank, Q1 and Q2 2010 (Base Month: January 2007 = 100)**

PERIOD	Construction Cost Index (CCI)	Monthly Percentage Change in the CCI (%)	Quarterly Percentage Change in the CCI (%)
January 2010	107.72	0.24	
February 2010	108.00	0.26	
March 2010	108.17	0.16	
Average/ Q1	107.97		0.49
April 2010	110.55	2.20	
May 2010	110.04	(0.47)	
June 2010	109.23	(0.73)	
Average/ Q2	109.94		1.83

Source: The PCBS. (2010).

*Figures in brackets are negative.

**Table 35: Average Monthly and Quarterly
Percentage Changes in the Roads Cost Index (RCI) in the West Bank,
Q1 and Q2 2010 (Base Month: January 2008 = 100)**

PERIOD	Roads Cost Index (RCI)	Monthly Percentage Change in the RCI (%)	Quarterly Percentage Change in the RCI (%)
January 2010	106.02	(0.14)	
February 2010	105.72	(0.29)	
March 2010	106.79	1.01	
Average/ Q1	106.18		0.52
April 2010	107.93	1.07	
May 2010	107.99	0.05	
June 2010	107.59	(0.37)	
Average/ Q2	107.84		1.56

Source: The PCBS. (2010).

*The Figures in brackets are negative.

7.4 Currency Exchange Rates and the Purchasing Power

The exchange rates of major currencies traded in the Palestinian market remained characterized by relative fluctuation. The US \$ regained 2.9% of its value vis-à-vis the NIS during the 2nd quarter of 2010, in contrast with the 1st quarter of the same year in which the US \$ lost about 1.2% of its value versus the NIS. As the JD is pegged to the US \$ with a fixed exchange rate, the US \$'s relative improvement has reflected on the JD, which also regained 3.1% of its value vis-à-vis the NIS. On a half-year basis, the US \$ and the JD regained about 1.7% and 1.8% of their value, respectively, versus the NIS. This contributed to a relative improvement in the purchasing

power of both the US \$ and the JD in the Palestinian market during that period.

The purchasing power of a currency unit is inversely associated with the CPI and positively correlated with the exchange rate.²⁷

²⁷ The purchasing power is defined as 'the ability to buy the goods and services using the money that one owns'. This ability is based on the income of the consumer and its changes as well as the change in the CPI (the prices of a 'basket' of essential goods and services by which the CPI is calculated). In the case of Palestine, the Palestinian citizen uses the NIS, USD and JOD for the purposes of trading, while the CPI is calculated in the NIS. Thus, the exchange rate of the USD and the JOD against the NIS also has its effect in determining the purchasing power of the currency (the purchasing power of the currency = the change in the currency exchange rate – the change in the CPI).

For instance, the higher the CPI, the lower the currency's unit purchasing power and the fewer quantities of goods and services that it can buy. The higher the purchasing power of the currency unit, the higher the US % exchange rate and the more goods and services it can buy. Therefore, in the Palestinian case, the US % and the JD purchasing power depends (given constant income) on the CPI in NIS and their exchange rate vis-à-vis the NIS. Thus, the purchasing power can be measured regularly – monthly or quarterly – by adding the changes in rates for the months of the specified period.

The 2nd quarter of 2010 witnessed a relative improvement in the purchasing power of the US \$ of about 2.5%, compared to a decline of

0.9% in the 1st quarter of 2010 and a decline of 6.2% in the 2nd quarter of 2009. A relative improvement also occurred in the purchasing power of the JD, which increased by 2.7% during the 2nd quarter of 2010, compared to a decline of 1% in the 1st quarter of the same year and a decline of 5.8% in the 2nd quarter of 2009. This means that the Palestinian citizen dealing in the Palestinian market with US \$ and/or JD could obtain larger quantities of goods and services during the 2nd quarter of 2010 with the same income that was available for him in the previous quarter.

In general, the first six months of this year witnessed a relative improvement in the purchasing power of the US \$ and the JD: by 1.6% and 1.7%, respectively (see Table 36).

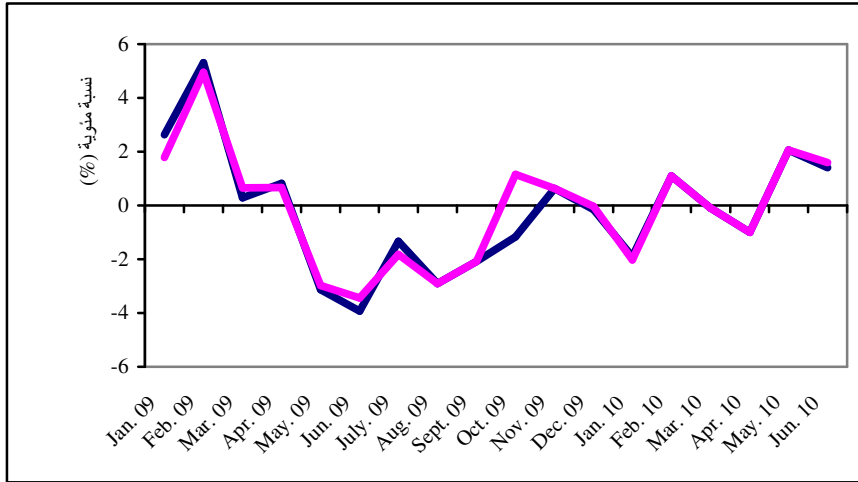
Table 36: Average Monthly Exchange Rates (US \$ and JD versus NIS) and Changes in Currencies' Purchasing Power, Q4 2007-Q2 2010

Month/ Year	Percentage Change in the CPI (%)	US \$			JD		
		Average Exchange Rate (NIS)	Percentage Change in the Currency Exchange Rates (%)	Percentage Change in the Purchasing Power (%)	Average Exchange Rate (NIS)	Percentage Change in the Currency Exchange Rates (%)	Percentage Change in the Purchasing Power (%)
Dec. 2007	0.34	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)
Dec. 2008	-0.52	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01
Jan. 2009	-0.71	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79
Feb. 2009	-0.02	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95
Mar. 2009	1.05	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65
Apr. 2009	-0.22	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67
May 2009	0.41	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)
Jun. 2009	0.35	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)
Jul. 2009	0.60	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)
Aug. 2009	1.11	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)
Sep. 2009	0.54	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)
Oct. 2009	-0.05	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)
Nov. 2009	0.63	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63
Dec. 2009	0.58	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)
Jan. 2010	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)
Feb. 2010	-0.27	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
Mar. 2010	-0.03	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)
April 2010	0.05	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)
May 2010	0.08	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06
June 2010	0.24	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63

Source: Calculations based on data provided by the PMA and the PCBS.

* Figures in brackets indicate negative value.

Figure 29: Monthly Change in the Purchasing Power of the US \$ and JD in the Occupied Palestinian Territory, Q1 2009-Q2 2010



Source: Calculations based on data provided by the PMA and the PCBS.

Box 5: Israel's Exports to the West Bank and the Gaza Strip

The Bank of Israel's *Recent Economic Developments* magazine published a study analyzing Israel's exports to the West Bank and the Gaza Strip.²⁸ The study claims that looking at the nominal value of Israel's exports to the Palestinian Territory gives a false impression about the importance of these exports to the Israeli economy. This is because the role of these exports in yielding added value and creating jobs in Israel is very limited.

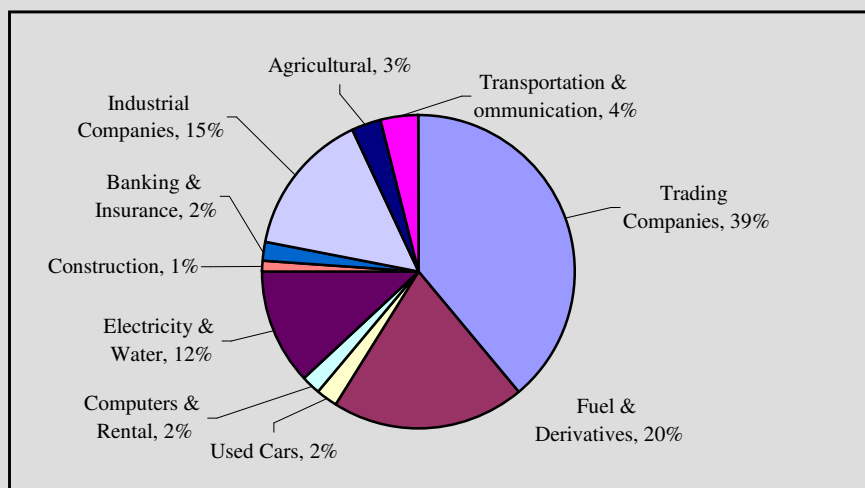
Total exports from Israel to the West Bank and the Gaza Strip (obviously excluding East Jerusalem) amounted to US \$3.2 billion (NIS 12 billion) in 2008. According to the study, this figure was calculated on the basis of clearing accounts between Israel and the Palestinian National Authority. However, a significant proportion of these exports are transit trade (goods and commodities originally imported to Israel and not made in Israel), and the other large proportion are goods and commodities with low added value. For these reasons, the study suggests that estimating the local value added of the Israeli exports to Palestinians gives a more accurate idea about the importance of the trade with the West Bank and the Gaza Strip.

The study shows that 58% of the total Israeli exports to the West Bank and the Gaza Strip (NIS 7 billion) are sales made by trading Israeli companies (20% of these exports are petroleum and its derivatives). As for electricity and water exports, they constituted 12% of the total exports, while the share of the manufacturing industry amounted to about 15% only (see the figure below).

The study concluded that the sales of the manufacturing, agricultural, and banking companies, in addition to the sales of Israeli transportation and communication companies, to the West Bank and the Gaza Strip in 2008 yielded added value for the Israeli economy that did not exceed 0.15% of the Israeli GDP. With regards to the industrial companies, their exports to the West Bank and the Gaza Strip led to the generation of value added amounting to 0.6% of the total value added for the Israeli industrial sector (about NIS 540 million). This relatively limited value added translated into fewer than 3,000 job opportunities in the Israeli economy.

The study continues to stress the limited dependence of Israel on the export of Israeli goods to the West Bank and the Gaza Strip by claiming that the percentage of sales to the OPT is less than 1% of the total sales of Israeli companies. The only exception is the export of electricity and water to the West Bank and the Gaza Strip, which constitute 4.8% of the total sales of these sectors. However, the study says that the sales of electricity and water to the Palestinians is a burden because of the limited production capacity in these areas.

Source: 'Recent Economic Developments', No. 128, May-August 2010. Bank of Israel



It should be indicated that the figures provided by the study are not accurate and the error margin may be large. This can be concluded because the study implied that the sales to the West Bank and the Gaza Strip are entirely goods and commodities imported from abroad. In other words, the study did not take into account that Israeli trading companies also sell Israeli made goods (industrial and agricultural) and services to the West Bank and the Gaza Strip. Furthermore, the study did not take into consideration the role of these

²⁸ 'Recent Economic Developments', No. 128, May-August 2010. Bank of Israel.

sales in generating job opportunities and value added in Israel. On the other hand, there most likely is a significant import of goods and commodities into the West Bank imports which do not pass through clearance. Finally, it is true that Israeli exports to the West Bank and the Gaza Strip represent a small proportion of its total exports (around 3% during 2001-2006), but this percentage is higher than (or very close to) the share of exports to such countries such Germany, the United Kingdom, the Netherlands, and France. There is no doubt that Israeli sales to the West Bank and the Gaza Strip are more important than claimed by the study for certain economic sub-activities, especially low-technology activities which still benefit from some trade protection.

8. Legal and Legislative Environment

The second half of this decade has been a period full of political and legislative complications in the Occupied Palestinian Territory. Following the legislative elections in 2006, when Hamas achieved a parliamentary majority, Israel detained a large number of elected members of parliament creating a serious impediment for the Palestinian Legislative Council (PLC) in exercising its role and authority. The detention of a significant number of members of parliament averted the quorum required to hold sessions. As a result, the Palestinian political divide to a large extent thwarted the work of the PLC. A political and legal dispute is still going on regarding the legitimacy of the PLC sessions, their mandate period, and the extent of their authority, along with other issues.

Throughout this period of division, some PLC members tried to reactivate the Council's role and held a session at the PLC headquarters in Ramallah that was attended by representatives of the parliamentary blocs, with the exception of the PLC members representing the 'change and reform' political faction. It was decided to formulate three bodies and distribute tasks and activities among them: the representatives of factions, the regular public meetings, and the parliamentary working groups²⁹. However, the activities of these committees were limited to holding meetings with ministers and representatives of the executive authority to discuss pressing issues. These efforts were unable to find a successful formula to activate the PLC.

This situation continued until the PLC mandate legally reached an end early this year.

²⁹ PLC website (West Bank) <http://www.pal-plc.org>

During this period of parliamentary disruption, followed by the end of the PLC's mandate, the President of the Palestinian Executive Authority resorted to his constitutional powers as stipulated in Clause 43 of the Basic Amended Law of 2003, where he is authorized to issue decrees enforced by law outside the PLC sessions and in urgent cases that cannot be delayed, given that these decrees are presented for endorsement at the next PLC session. However, some jurists, along with political and legislative observers, and members of some parliamentary blocs³⁰, believe that there has been a state of expansion and leniency in issuing decrees in the absence of the parliament in spite of the lack of the requirement of urgency that is stipulated by the Basic Law as a condition for issuing exceptional laws by the executive authority,³¹ which may be seen as a deviation from the spirit of the Basic Law.

Perhaps we find some demonstrations of the state of expansion and leniency referred to above in the 2nd quarter of 2010. The President of the Executive Authority issued seven decrees that have the force of law during the period from March to June 2010, the most important of which was the decree regarding a law prohibiting settlements' products, with the aim to combat the products and services of the Israeli settlements built on the Occupied Palestinian Territory and to support and promote national products instead. The decree mandated the Palestinian Consumer Protection Council to oversee its implementation. It also established Al-Karamah National Fund for Supporting Self Empowerment and Combating

³⁰ Telephone interview with Khalida Jarrar, a PLC member.

³¹ AlZubi, Haitham, The Executive Authority and Commitment to Legislative Authority, AlQuds Newspaper, 22 May, 2010 issue no. 14644.

and Banning Settlements Products. Another decree dealt with an amendment to the Graft Law, which was renamed to the Law for the Combat of Corruption. Articles 3, 6, and 8, related to the work, structure, and functions of

the graft committee, were amended. Articles 1 and 2, which identified those subjected to the provisions of the law, were also amended. The following table illustrates these decrees and dates of issuance:

Decree	Date Issued
Presidential Decree No. 1 for the Year 2010 on the Endorsement of a Resolution for the Appointment of the Chairman of the Board for Graft Combat	09/03/2010
Presidential Decree No. 2 for the Year 2010 on the Endorsement of a Resolution to Identify the Salary and Benefits of the Chairman of the Office of Financial Management and Monitoring	17/03/2010
Presidential Decree No. 3 for the Year 2010 on the Public Budget for the Year 2010	31/03/2010
Presidential Decree No. 4 for the Year 2010 on the Ban and Combat of the Products of Israeli Settlements	26/04/2010
Presidential Decree No. 5 for the Year 2010 on the Endorsement of a Resolution for the Appointment of the Chairman of Civil Service	26/04/2010
Presidential Decree No. 6 for the Year 2010 on Land Authority	19/05/2010
Presidential Decree No. 7 for the Year 2010 on the Amendment of the Graft Law No. 1 for the Year 2005	20/06/2010

Source: Website of the system, the Palestinian judiciary and legislation "Al-Muqtafi".

9. Israeli Measures

9.1 Martyrs and Injured

The number of martyrs amounted to 24 during the months of June, July, and August 2010. The number of wounded during the same period reached 142 persons: 82 in the West Bank and 60 in the Gaza Strip. The number of detainees in the Occupied Palestinian Territory was 706 persons: 702 from the West Bank and 4 from the Gaza Strip) (see Table 37).

There were 4 martyrs in the West bank and 20 in the Gaza Strip during the three months. Three of the West Bank martyrs were killed in June. One of them was Amjad Mohammad Khader Abu Khudeir (30 years old) from Shufat, north of Jerusalem, married with four children. He used to work in a beverages factory. He was deliberately shot by a Jewish fanatic in Jerusalem.³² The second martyr was the detainee Mohammad Abdul Salam Abdeen from Jerusalem. He died in the Mibar prison in Ramla on the 11th of June after spending a year in prisons during which he was tortured and medically neglected.³³ The third martyr was Ziad Mohammad Badawi Aljulani (41 years old) from Shufat refugee camp. He was

assassinated by two bullets shot from a very short distance in Wadi Al-Joz on Friday, the 11th of June, 2010 during clashes with Israeli troops following the Friday prayers.³⁴ The fourth martyr from the West Bank was killed, while another person was injured, when Israeli forces opened fire on them at the entrance of Burkan settlement adjacent to Kifl Hares village in the Salfet Governorate, on the dawn of Thursday, the 22nd of July, 2010. The Israeli side refused to hand over the body of this martyr to the Palestinians. The martyr was later identified as Bilal Mahmoud Abu Libdeh from the Qalqilia Governorate.

In the Gaza Strip, there were 13 martyrs in June, 4 in July, and 2 in August. According to the Organization for International Solidarity, the martyrs in June were:

³² <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=167302>

³³ http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=85288&Itemid=0

³⁴ http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214

Name	Age	Name	Age
Shueib Al-Astal	20	Hayel Al-Qadi	
Hamadah Shahwan	19	Hamadah Thabet	20
Arafat Eid		Mohammad Abu Suheiban	20
Fayez Al-Feely	21	Bassam Ibrahim Badran	32
Mohammad Queider	28	Ibrahim Alwheidi	25
Amer Atwah Abu Hadayed	23	An unknown citizen	
Alaa Ghannam			

The Israeli air force launched 3 air strikes on the Gaza Strip on Thursday night, the 24th of June, 2010, wounding one person in Rafah, in the south of the Gaza Strip along the Egyptian border. The other 2 air strikes, which did not leave victims, targeted the old airport, in the south of the Gaza Strip, and Beit Hanoon in the north.³⁵ On Tuesday, the 13th of July, 2010, a Palestinian woman was martyred and a

number of persons were injured by a mortar bombing of a house in the Hajar Al-Deek area, east of the Breij refugee camp in the center of the Gaza Strip.³⁶ Israeli planes bombed the house of a leader of Al-Qassam brigades in Deir Al-Balah in the center of the Gaza Strip at dawn on Monday, the 2nd of August, 2010, causing light to medium injuries to 42 citizens.³⁷

Table 37: Israeli Violations, June, July, and August 2010

Event	June		July		August		Total
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	
Killing	3	14	1	4	0	2	24
Wounding	34	18	29	29	19	13	142
Detaining	253	2	231	2	218	0	706
Total	290	34	261	35	237	15	872

Source: Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for June, July & August. Website of the Palestinian Monitoring Group: <http://www.nad-plo.org>.

9.2 Obstacles to the Movement of People and Goods

The Israeli forces continued to set up permanent barricades and sudden road barriers, and oftentimes closed the crossing points between the Gaza strip and Israel, as well as international borders. In the 3 months (June, July, and August), the number of

road blocks in the West Bank reached 557, 613, and 484, respectively. The crossing points between the Gaza Strip and Israel were closed 94 times in June, 101 time in July, and 96 times in August (see Table 38).

Table 38: Total Closure of Border Crossings with Israel, June, July, and August 2010

Barriers	June	July	August	Total
Crossing Points	103	96	101	300
International Border Crossings	49	49	46	144
Total	152	145	147	444

Source: Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for June, July & August. Website of the Palestinian Monitoring Group: <http://www.nad-plo.org>.

³⁵ <http://www.prealmedia.com/ar/index.php?news=25038>

³⁶ http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214

³⁷ http://www.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=86280&Itemid=111

9.3 Assaults on the Education and Health Sectors

In June 2010, there were 5 Israeli assaults against the Palestinian education and health sectors in the West Bank and East Jerusalem. The assaults targeted Al-Quds University in Abu Dees in the Jerusalem Governorate and two schools in Nahaleen village in the Bethlehem Governorate, all of which were raided. Also, the Israeli forces surrounded a school in Khursa village in the Hebron Governorate during the examination period and submitted a notification for the demolition of a mobile school in Nuwaimah village in the Jericho Governorate. In July, there was one assault against the Palestinian education sector, represented in a raid against a religious school in Hebron. No assaults were recorded against the health sector. In August, there were no assaults against the education sector, while there was one assault against the health sector:

the arrest of a wounded person from an ambulance) in the Qalqilia Governorate.

9.4 Assaults on Palestinian Property, Houses, and Security Forces

Israeli forces occupied 34 houses in the West Bank in June, July, and August 2010: 12 in June, 9 in July, and 13 in August. Moreover, 14 houses were demolished during the same period. There were a number of assaults against property, houses, and the Palestinian security forces: 276 assaults against Palestinian property and houses and 85 assaults against the Palestinian security forces.

For instance, the Israeli assaults against the Palestinian security forces included 7 notifications for military staff to report to the Israeli intelligence services. Moreover, Israeli forces were stationed near the Palestinian security forces headquarters and patrols on 21 different occasions. Also, the task of security patrols was interrupted and prevented 8 times.

Table 39: Israeli Assaults on Palestinian Property and Security Forces, June, July, and August 2010

Event	June		July		August		Total
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip			
House Occupation	12	0	9	0	13	0	34
House Demolition	1	1	11	0	1	0	14
Harassment against Security Forces	36	0	27	0	22	0	85
Assaults on Property	66	11	128	11	58	2	276

Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for June, July & August. Website of the Palestinian Monitoring Group: <http://www.nad-plo.org>.

9.5 Settler Assaults

Israeli settlers continued their assaults against Palestinian citizens. There were 176 assaults in the three months of June, July, and August, all in the West Bank. In June, there were 52 assaults, including shooting at children, killing one child and injuring another, a car running over a child and another citizen, shooting at citizens, stone throwing and an incursion into the village of Aqraba and other areas, in addition to land razing in the Jerusalem and Bethlehem areas in order to build housing units for settlers.

74 assaults by settlers were recorded in July, including a car running over citizens, brutal

beating of citizens and workers, stone throwing and confiscation of a house in Jerusalem, tree burning, arbitrary firing twice, land confiscation in the Jerusalem and Hebron governorates to amend the Separation Wall, and land razing along the main road of Qalqilia-Nablus.

There were 39 attacks in August, which included firing at citizens, beating women and children as well as a Canadian and a Danish supporter, throwing stones at citizens' houses, and an attempt to set up a settlement post, in addition to the razing of 18 dunums of agricultural land.

9.6 Assaults in Jerusalem

Israeli forces continued to impose restrictive measures on the checkpoints at the entrances to Jerusalem and Al-Aqsa Mosque, as well as the closure of the hill located between the villages of Biddo and Beit Eksa. Israeli forces continued their closure of the entrance leading to the village of Jaba with sand and cement blocks. They also closed the Separation Barrier gate between Al-Ram and Dahiet Al-Bareed suburbs. On the 28th of May, 2010, the Israeli forces closed the east entrance to the village of Beit Eksa, which leads to Jerusalem, with an iron gate and commanded citizens to pass through Qalandia checkpoint in order to get to Jerusalem. Israeli forces consider Qalandia checkpoint a 'border crossing', allowing only Jerusalemites to pass through it. Israeli forces also continued their closure of Al-Bawabah checkpoint in Abu Dees and prevented passage through the Shayyah gate between East Sawahreh and West Sawahreh villages. Work on parts of the Separation Wall surrounding Jerusalem also continued.

On the 18th of June, 2010, the Israeli occupation forces attacked Bet Safafa and handed out 4 notifications for house demolitions, under the pretext of having no building licences, to the following citizens: Tahani Mohammad Suleiman Salah, Ismail Ali Salah, and his two brothers Mahmoud and Mohammad. On the 22nd of June, 2010, a group of settlers, protected by Israeli occupation forces, entered the grounds of Al-Aqsa Mosque in the Old City of Jerusalem and attacked citizens, beating a number of them, while they were defending themselves against the settlers. On the 2nd of July, 2010, the Israeli forces issued a military command extending the deportation of Sheikh Ekrema Sabri, head of the Islamic Higher Council from Al-Aqsa Mosque, preventing him from entry for 6 months, for the second time in a row.

On the 4th of July, 2010, Israeli forces forced Nayef Mohammad Qastero to demolish an extension of 49 square meters that he had added to his house in Aqabet Al-Saraya in the Old City of Jerusalem, under the pretext of having no license. He demolished the extension by himself in order to avoid the payment of an excessive penalty, in addition to the ordinary costs, in case the occupation

municipality executed the demolition. On the 13th of July, 2010, Israeli forces demolished two houses under the pretext of having no licenses in the Al-Salaa area between the Silwan and Jabal Al-Mukaber neighbourhoods in Jerusalem. The houses were owned by Ahmad Musa Mashahra and Amer Al-Taweel. On the 19th of August, 2010, an extremist settler attacked a child with stones in the Sheikh Jarrah neighbourhood in Jerusalem. Consequently, Israeli forces interfered and arrested two citizens, while they attempted to confront the settler's assault.

10. Conditions of the Youth in the Occupied Palestinian Territory

10.1 Demographic Indicators

According to the PCBS report published at the end of August this year, the percentage of the youth – 15-29 years old – amounted to about 29% of the population by mid-2010. The ratio of males to females among the youth was 104.4 males to each 100 females. The population age distribution shows that the Palestinian people are a youthful people as the population pyramid has a broad base (a high proportion of young people) and a pointed top, which means that the Palestinian community will remain young in the future.

Data indicate that 92.3% of the total registered marriage contracts for females were in the age group 15-29 years old versus 81.5% for males in the same age group. That is to say that the largest proportion of females marry at a younger age. On the other hand, data show that the percentage of divorces for males in the same age group amounted to 55.9% of the total divorces for the year 2008 versus 77.6% for females, i.e., a high percentage of females divorce happen for young women.

A decline occurred in the total fertility rate in the Palestinian Territory: the number of births per female dropped from 6.0 in 1997 to 4.6 in 2007. This is actually a significant decline. Females 15-29 years of age contributed to 26.5% of the total fertility rate, which was the highest contributing age group.

10.2 Education Indicators

Data indicated higher literacy rates among young females (15-29 years old) compared to their male counterpart. The percentage of females who completed undergraduate university education (BA) was 10%, while the percentage of males reached 8% during 2009. Available data for 2009 showed that about 45.4% of the young people (15-29 years old) are enrolled in education at the following rates: 86.5% of the age group 15-17 years old, 50.9% of the age group 18-22 years old, and 11.6% of the age group 23-29 years old. Drop-out rates (those who were enrolled and dropped-out or those who have never been enrolled in education) for young males amounted to 32.8% and to 25% for young females.

In the same context of education, data related to information technology showed a remarkable development in the indicators of computer use. The proportion of young people who use computers rose from 47.6% in 2004 to 87.9% in 2009. With regard to mobile phones, data demonstrated a rise in the proportion of those who have mobiles, reaching 63.2% in 2009, compared to 34.9% in 2004. The proportion varies significantly between males and females, amounting to 72.7% for males and 53.3% for females in 2009.

10.3 Labor Market Indicators

Data from the 1st quarter of 2010 showed that 33% of the young people (15-29 years old) were economically active (employed and unemployed). The unemployment rate among young people reached 32.2% during the same period. The highest unemployment rate recorded was among individuals in the age group 25-29 years old.

The services sector ranked first among young people in terms of labor absorption capacity, where data showed that one third of the youth

(15-29 years old) worked in the services sector and its different branches at a rate of 33.8%, followed by the trade, restaurants, and hotels sectors that employed 21.7% of the youth.

10.4 Young People and the Intifada

The total number of martyrs in the Palestinian Territory since the Second Intifada amounted to 7,235 martyrs until the end of 2009. 5,222 of the martyrs were 15-29 years old, meaning that 72.2% of them were young people. The number of martyrs in the Gaza Strip is higher than in the West Bank: 3,647 versus 1,522, respectively.

11. Health Status in the Occupied Palestinian Territory

The Palestinian Health Information Center at the Ministry of Health issued a health report on the West Bank for the first half of 2010, which reviews the overall health situation in the Palestinian Territory. The main indicators are described below:

11.1 Live Births and Still Births

There were 21,296 live births during the first half of this year, 10,956 of which were males and 10,340 – females (48.6%). The highest number of live births was reported in the Nablus Governorate, amounting to 4,312, followed by the Hebron Governorate, which reported 4,053. The least number of live births was reported in the Tubas Governorate, amounting to 465. Data indicated that 50.7% of the births took place in public hospitals, and 47.9% in private ones, while 1.4% occurred at home. The number of reported still births amounted to 106, 49 of which were males and 57 – females. 37 cases were reported in the Nablus Governorate, while no still birth cases were reported in the governorates of Jerusalem and Bethlehem (see Table 40).

Table 40: Distribution of Live and Still Births by Governorate and Sex, Q1 and Q2 2010

Governorate	Still Births			Live Births		
	Females	Males	Total	Females	Males	Total
Jerusalem	0	0	0	344	409	753
Jenin	13	11	24	1593	1667	3260
Tubas	3	1	4	229	236	465
Tulkarem	1	3	4	788	788	1576
Qalqilia	3	2	5	602	657	1259
Salfeet	1	0	1	375	404	779
Nablus	20	17	37	2069	2243	4312
Ramallah and Al-Bireh	8	4	12	1134	1189	2323
Bethlehem	0	0	0	930	1004	1934
Jericho	0	1	1	281	301	582
Hebron	8	10	18	1995	2058	4053
TOTAL	57	49	106	10340	10956	21296

Source: Ministry of Health – Palestinian Health Information Center – Health Report – Northern Governorates –Palestine – Mid 2010

11.2 Mortality Rate

The total number of reported deaths totalled 3,426, 1,827 of which were males and 1,609 – females. The Hebron Governorate recorded the highest number of reported deaths, reaching 764 cases or 22.3% of total deaths, while the Jericho Governorate marked the

lowest number of deaths: 44 cases or 1.3% of total deaths (see Table 41). With regards to the main causes of death during the first half of 2010, the primary cause was heart diseases, followed by brain and vascular diseases, cancer, respiratory diseases, and lastly old age.

Table 41: Mortality by Governorate, Q1 and Q2 2010

Governorate	Number of Deaths
Jerusalem	121
Jenin	518
Tubas	109
Tulkarem	321
Qalqilia	140
Salfeet	91
Nablus	617
Ramallah and Al-Bireh	494
Bethlehem	207
Jericho	44
Hebron	764
TOTAL	3426

Source: Ministry of Health – Palestinian Health Information Center – Health Report – Northern Governorates –Palestine – Mid 2010

11.3 Traffic Accidents

The number of injuries caused by traffic accidents registered at the Ministry of Health amounted to 3,474: 2,628 males and 846

females. The Ramallah and Al- Bireh governorates captured the highest number of recorded traffic accident injuries reaching 700,

followed by the Hebron Governorate, which experienced 690 injuries. The Tubas Governorate recorded 23 injuries, the lowest proportion of traffic accidents injuries

registered. No reports are available for traffic accidents in the Jerusalem Governorate (see Table 42).

Table 42: Distribution of Traffic Accidents by Locality and Type of Injury, Q1 and Q2 2010

Governorate	Deaths	Injury	Total
Jerusalem			0
Jenin	5	431	436
Tubas	2	21	23
Tulkarem	5	250	255
Qalqilia	2	201	203
Salfeet	0	90	90
Nablus	6	623	629
Ramallah and Al-Bireh	2	698	700
Bethlehem	1	301	302
Jericho	0	146	146
Hebron	1	656	657
South Hebron	1	32	33
TOTAL	25	3449	3474

Source: Ministry of Health – Palestinian Health Information Center – Health Report – Northern Governorates – Palestine – Mid 2010

11.4 Transfers for Treatment Outside the Governmental Health Institutions

The number of Ministry of Health transfers for treatment in health facilities outside the Ministry amounted to 25,802, 68% of which were in the West Bank area and 32% – in the Gaza Strip. The Gaza Governorate ranked

first in terms of the number of transfers, reaching 7,866 or 30.5% of the total (see Table 43). The total cost of the cases where services were bought from outside the Ministry of Health during the first half of the year amounted to NIS 157.6 million. Cancer was the primary reason for transfers, followed by eye diseases, diseases of the urinary tract, internal diseases, and neurosurgery.

Table 43: Distribution of Transfers for Treatment Outside the Governmental Health Institutions by Governorate, Q1 and Q2 2010

Governorate	Admissions and Stay	Tests and Consultations	Total
West Bank	13,608	3,917	17,525
Jerusalem	3,591	676	4,267
Jenin	1,056	329	1,385
Tubas	149	59	208
Tulkarem	691	291	982
Qalqilia	372	133	505
Salfeet	321	80	401
Nablus	1,537	594	2,131
Ramallah and Al-Bireh	1,894	613	2,507
Bethlehem	1,248	255	1,503
Jericho	270	93	363
Hebron	2,461	792	3,253
Other	4		4

Governorate	Admissions and Stay	Tests and Consultations	Total
Unknown	14	2	16
Gaza Strip	8,093	184	8,277
Gaza	7,866	173	8,039
Khan Yunis	57	7	64
The Center of Gaza	31		31
Northern Gaza	114	1	115
Rafah	19	2	21
Other	6		6
Unknown		1	1
Total	21,701	4,101	25,802

Source: Ministry of Health – Palestinian Health Information Center – Health Report – Northern Governorates –Palestine – Mid 2010.

Box 6: Progress towards Achieving the Millennium Development Goals in the Palestinian Territory

The Millennium Declaration in 2000 marked a significant change in the work mechanism of the United Nations and in its ability to translate its mission and goals into facts on the ground. Although Palestine is not a member of the United Nations, it signed the Declaration and committed to achieve these goals. The third Palestinian report has been issued recently, following the two reports of 2002 and 2005. The report evaluated the progress of work and the degree of achieving the millennium development goals. Palestine was chosen to present this progress report at the United Nations General Assembly in September 2010. This selection represented a chance to put forward the issue of development in the Palestinian Territory in front of this international forum.

The report was prepared and issued under a development environment, which restricts and hampers the goals and targeted objectives of the Millennium Declaration aimed to be achieved by 2015. The key constraints that limited the availability of an appropriate environment were the policies of the Israeli occupation, which continued to control the natural resources, disintegrate the Palestinian areas, and restrict the movement of persons and goods. The persisting political and geographic divide between the West Bank and the Gaza Strip also contributed to the interruption of the development and the decline in a number of development indicators over the last five years.

The results of the report indicated a significant improvement in several of the Millennium Development Goals in both the West Bank and the Gaza Strip. Enrolment rates in basic education increased; the conditions of Palestinian women improved in the social, economic, and political aspects; child mortality rates dropped among children under five years old; maternal health indicators demonstrated progress; the prevention of contagious diseases increased; and the global partnerships for development grew. In contrast, a decline occurred in the indicators related to both the poverty alleviation goals and the environmental situation. Assuming that the Israeli occupation will end, the report concluded that there is a high probability of achieving 7 development goals by the end of 2015. However, it is unlikely to achieve the goal related to the improvement of the environmental situation, as it is associated with global climate changes.

The detailed results revealed significant disparities among Palestinian areas with regards to progress at the national level; progress in the development indicators was much slower in the Gaza Strip, Area C, localities close to the Separation Wall and in East Jerusalem. At the same time, a decline in the indicators that witnessed deterioration was faster in those areas.

The results show a decline in the indicators related to the first goal (hunger and deep poverty alleviation) as the circle of poverty expanded and its causes persisted; most important among them were the rise in the unemployment rates, the unstable investment environment, and the weak capacity of the government and its limited resources in terms of creating a social protection net and financing poverty alleviation programs. The prevalence of poverty was reflected in the decline of food security.

In spite of the progress achieved in most of the targeted goals, the report concluded that the most important challenge in the next stage is to maintain the accomplishments and gains already achieved in a number of development areas and goals. It is also important to develop the quality of the indicators which reflect on the services provided and on the achievement of social welfare, such as supplying citizens with high-quality education and health services.